

الجمهورية اليمنية
الصندوق الاجتماعي للتنمية

التقرير السنوي
2014

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المحتويات

4	الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور
5	مجلس إدارة الصندوق
6	كلمة المدير التنفيذي
7	ملخص التقرير
9	الاستهداف وتوزيع المخصصات
11	التعليم
17	الصحة
22	الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
27	المياه والإصحاح البيئي
32	الزراعة والتنمية الريفية
37	التدريب والدعم المؤسسي
46	التراث الثقافي
51	برنامج الأشغال كثيفة العمالة
57	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
68	التطور المؤسسي للصندوق
70	المراقبة والتقييم
75	مصادر التمويل وإدارتها
82	الملحقات

الصندوق الاجتماعي للتنمية , اليمن

التقرير السنوي 2014

جميع حقوق الطباعة والتوزيع محفوظة © الصندوق الاجتماعي للتنمية , صنعاء 2016

يمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير من :
الصندوق الاجتماعي للتنمية
فج عطان - ص.ب. 15485
صنعاء , الجمهورية اليمنية

تلفون : +967 (1) 449 669/8

فاكس : +967 (1) 449 670

البريد الإلكتروني : sfd@sfd-yemen.org

الموقع على شبكة الإنترنت : www.sfd-yemen.org

تصميم التقرير: نهى محمد البعداني



SFDYemen - SFDYemenAr



/SFDYemen



user/SFDYemen/

الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور

تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1997 كمكوّن رئيس في إطار شبكة الأمان الاجتماعي لِيُسهم بفعالية في تنفيذ خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية في البلاد، من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الفرص الاقتصادية، والحد من ضعف ومعاناة الفقراء.

ويسعى الصندوق لتنفيذ أهدافه من خلال أربعة برامج رئيسية، وهي: التنمية المجتمعية والمحلية، وبناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة.

وقد أصبح الصندوق الاجتماعي مؤسسة تنموية فاعلة ورئيسية، تنفذ عملياتها في كافة أنحاء البلاد، مع إعطاء الأولوية للمجتمعات الفقيرة، حيث يرصد الصندوق استثماراته في 13 قطاعاً وبرنامجاً يستجيب الصندوق من خلالها للاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المجتمعات الأشد فقراً.

ومع نهاية عام 2014، يكون الصندوق قد أنهى العام الرابع من المرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015)، حيث قام الصندوق، خلال الأعوام الأربعة الأولى منها، باستكمال تنفيذ وإنجاز قرابة 4 آلاف مشروع بكلفة تعاقدية تزيد على 525 مليون دولار، كما تم توفير حوالي 28 مليون فرصة عمل/يوم مؤقتة. وقد طور الصندوق سياسات تتسم بالمرونة وتمكّنه من تكييف تدخلاته وأنشطته مع النقص الحاد في التمويل والظروف غير المستقرة في البلاد لمواصلة تقديم الدعم للفئات الفقيرة.

ومنذ إنشائه يشكّل الصندوق إحدى الأدوات التنفيذية الهامة في برامج واستراتيجيات الحكومة، مثل الاستراتيجية الوطنية للمياه، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، والاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر.

مجلس إدارة الصندوق

يتكوّن مجلس إدارة الصندوق من 14 عضواً برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (نائباً لرئيس مجلس الإدارة)، ووزراء التخطيط والتعاون الدولي، والإدارة المحلية، والمالية، والتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، وممثلين للمنظمات غير الحكومية، وممثلين للقطاع الخاص، وممثل للقطاع المصرفي، وعضو من ذوي الخبرة، والمدير التنفيذي للصندوق (مقرر المجلس).

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال عام 2014 أربعة اجتماعات، اثنان منهما برئاسة رئيس مجلس الوزراء السابق/ رئيس مجلس الإدارة دولة الأستاذ محمد سالم باسندوة، والاثنان الآخران برئاسة رئيس مجلس الوزراء/ رئيس مجلس الإدارة دولة الأستاذ خالد محفوظ عبد الله بحاح. وقد تم في الاجتماع الأول الذي عقده المجلس في 18 مارس إقرار الخطة الاستراتيجية للصندوق لعام 2014، وتكليف كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الخارجية بتكثيف السعي لردم فجوة التمويل في خطة المرحلة الرابعة للصندوق، وكذا الاستمرار في التركيز على استهداف المناطق الفقيرة والمحرومة. كما عقد مجلس الإدارة الاجتماع الثاني في 16 يونيو 2014، وتم فيه إقرار البيان المالي للصندوق لعام 2013. كما عقد المجلس اجتماعه الثالث في عدن في 02 ديسمبر، والذي جرى فيه تقديم عرض مختصر عن أداء وإنجاز الصندوق في المراحل السابقة، ومناقشة الوضع التمويلي للمرحلة الرابعة (الحالية) ومدى تقدم العمل والإنجاز.

وفي الاجتماع الرابع والأخير الذي عقده مجلس الإدارة في 29 ديسمبر 2014 تم استكمال مناقشة وإقرار القضايا المرحّلة من الاجتماع السابق، وأهمها مناقشة وإقرار موازنة الصندوق لعام 2015، وعرض الخطوط العريضة لرؤية عمل المرحلة الخامسة من عمليات الصندوق (2016-2020).

كلمة المدير التنفيذي



ببساطة، يُمكن القول إنّ رأس المال الاجتماعي وروح المبادرة الذاتية أرقام لا يمكن تجاوزها في معادلة التنمية.

في حين كانت الأحداث السياسية عام 2014 تُلقي بظلالها على الحالة المعيشية المتردية أصلاً للفقراء في سائر محافظات اليمن، كان الصندوق الاجتماعي للتنمية يسجّل ثاني أكبر مستوى من الانفاق على المشاريع في تاريخه، متعدياً حاجز المائتي مليون دولار، ومحققاً أكثر من 8 ملايين يوم عمل من فرص العمل المؤقتة¹. غير أنّ الصندوق، في نفس الوقت، كان يشهد انحداراً غير مسبوق في مستوى تمويل مشاريع جديدة نتيجة الفجوة التمويلية المستمرة منذ سنوات في تمويل خطة المرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015)، هذه الفجوة التي قُدّرت بنحو 370 مليون دولار كانت تعني الكثير لمجتمعات فقيرة تكافح في ظروف صعبة لتأمين احتياجاتها الأساسية.

وبعيداً عن هذا، كان التنوع الواضح في تدخلات الصندوق—وخصوصاً «الناعم» منها (خصوصاً ما يتصل بالحرم التدريبية في مختلف القطاعات)—وما ظهر من مخرجاتها، يفتح آفاقاً لمعالجة مشاكل البطالة، ولتحسين الأحوال المعيشية بصورة أكثر استدامة، لتُساهم في ردم الفجوات الهائلة في الاحتياجات من الخدمات والكوادر البشرية المؤهلة في جوانب شتى. تنطق بذلك المؤشرات الموجزة في ملخص هذا التقرير، وتسلط الضوء عليه بصورة أكبر الأجزاء القطاعية التي تذكره باستفاضة وشرح أكبر.

كما أنّ مجمل الشراكة—عبر مقارنة مختلف أنشطة القطاعات، وخصوصاً من خلال برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية—تؤسس لتنمية محلية اجتماعية واقتصادية مرتكزة على حيوية المجتمعات المحلية، وإرثها من التعاون والمبادرة الذاتية، مما يضاعف من أثر واستدامة أي دعم أو خطط تنموية. فآلاف من المبادرات المجتمعية، الممول معظمها بشكل كامل من قبل المجتمعات المستهدفة، تقدم دليلاً صريحاً على أهمية دور المجتمعات والكيانات والسلطات المحلية.

ببساطة، يُمكن القول إنّ رأس المال الاجتماعي وروح المبادرة الذاتية أرقام لا يمكن تجاوزها في معادلة التنمية. كما أنّ التنمية المحلية الممأسسة، المتكاملة مع ثقافة المجتمع وجهده، لا غنى عنها أساساً في أية استراتيجيات وطنية تنموية جادة.

ومن المهم الذّكر أنّ الصندوق—بنهاية هذا العام—تلقى من مجلس إدارته دعماً معنوياً قوياً، وإشادة عالية بأدائه، تتناغم مع الانطباع العالي العام داخلياً وخارجياً. إنّ كلّ فرد في إدارة الصندوق وفروعه قد ساهم بلا شك في هذا الاستحقاق بصورة أو بأخرى.

وأخيراً، يبدو—رغم ذلك—أنّ الصندوق بصدده مواجهة موجة ثانية من التقلبات والصعوبات في بيئة عمله، تستدعي جولة أخرى من التكيف والصمود ومواجهة المخاطر، لا بد فيها من تعاون ودعم ومساندة كافة شركاء التنمية.

عبد الله علي الديلمي
المدير التنفيذي للصندوق

ملخص التقرير

خلال عام 2014، طَوَّر الصندوقُ 243 مشروعاً جديداً، بكلفة تقديرية تقاربُ 81 مليون دولار (تبلغ مساهمة المستفيدين منها حوالي 4 ملايين دولار)، يُتَوَقَّعُ أَنْ تخدمَ 477 ألف مستفيد مباشر (50% منهم إناث)، ويتولَّدُ عنها فُرْصُ عَمَلٍ مُؤَقَّتة تتجاوزُ 3.2 مليون يوم عمل. وقد تَمَّ إنجازُ 1,251 مشروعاً بتكلفة تقاربُ 194.2 مليون دولار (معظمها مشاريع من سنوات سابقة). وتجاوزَ الصرفُ 210 ملايين دولار. وحققت المشاريع المنجزة أكثر من 8 ملايين يوم عمل.

تراكمياً (1997-2014)، طَوَّرَ الصندوقُ 14,739 مشروعاً، تم إنجاز 12,296 منها بكلفة تقارب 1.21 مليار دولار².

وخلال الأعوام الأربعة الماضية (2011-2014) من عمليات المرحلة الرابعة (الممتدَّة من بداية 2011 حتى نهاية 2015)، استطاع الصندوق استكمال تنفيذ ما يقرب من 4000 مشروع بتكلفة تزيد على 525 مليون دولار، نشأ عنها حوالي 28 مليون يوم عمل.

وخلال الفترة المذكورة، تم توفير 8,322 فصلاً دراسياً (منها 5,622 فصلاً جديداً)، ورصف وإعادة تأهيل 1,361 كم من الطرق الريفية، وتوفير 2.2 مليون متر مكعب من المياه المحسَّنة، و3.5 مليون متر مكعب من مياه الري للزراعة وللشرب أيضاً، ووصل عدد المستفيدين المباشرين من برنامج النقد مقابل العمل إلى ما يقارب 885 ألف شخص، كما تم تمويل أكثر من 726 ألف قرض.

وقد عانى الصندوق خلال عام 2014 من نقص حاد في التمويل، تمثل في عدم تمكُّن الحكومة اليمنية من توفير سوى 25% من الميزانية المخصصة للصندوق الاجتماعي لهذا العام، فضلاً عن عدم توقُّر التمويلات المخططة والمتفق عليها مع عدد من المانحين، الأمر الذي أثر سلباً على قدرة الصندوق على الإيفاء بالتزاماته في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمات في محافظات الجمهورية.

فمن 1.126 مليار دولار محددة للمرحلة الرابعة، التزم المانحون والحكومة بتوفير مبلغ 653.8 مليون دولار فقط، بالإضافة إلى 143.3 مليون دولار للبرامج الخاصة.

2 - لا تتضمن مساهمة المستفيدين أو النفقات الإدارية أو الدراسات أو أنشطة المراقبة والتقييم

ملخص القطاعات

نظراً لأهمية التعليم كمنطلق أساسي للتنمية الشاملة، بلغت التزامات العام فيه حوالي 15%، حيث تمّ الاهتمام بتوفير فرص متكافئة في التعليم لكلا الجنسين، وفي الريف والحضر معاً. وخلال العام، بدأ الصندوق التحضير لتنفيذ مشروع تشغيل الشباب لتقديم خدمات التعليم في المناطق التي لا يتوفّر لها الكادر التعليمي الكافي، ويهدف المشروع إلى خلق فرص عمل للنساء والشباب المتعلمين—مع تسهيل الوصول إلى خدمات التعليم في المجتمعات الفقيرة... كما شرع الصندوق بالإعداد لتنفيذ مشروع المعرفة القرائية المهنية الذي يهدف إلى التخفيف من الفقر، وخاصةً بين أوساط النساء وسكان المناطق الريفية، ويسعى إلى تزويد هذه الفئات بالمهارات الملائمة والتمويلات اللازمة لتمكينهم من تحقيق نموهم بأنفسهم—مع التركيز على إتقان القراءة والكتابة، واكتساب المهارات المهنية الموجهة نحو احتياجات السوق، ومن ثمّ الولوج إلى الخدمات المالية.

واستمر الصندوق في بذل الجهود، خلال العام، للإسهام في تحقيق التنمية الريفية من خلال مشروع تطوير الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (3% من الاستثمارات)، والتي استمرت في بناء قدرات وتمويل صغار المنتجين الريفيين، وتأهيل المساقط المائية الفرعية في الأرياف.

وعمل الصندوق، من خلال قطاعي التدريب والدعم المؤسسي، على مواصلة اهتمامه بدعم قدرات المنظمات غير الحكومية والأطر المجتمعية بهدف تفعيل وتحسين مستوى مشاركتها في برامج ومشروعات التنمية، وذلك من خلال التدريب وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، مع التركيز—بصفة خاصة—على بناء تكوينات محلية، وتحفيزها للمساهمة في تنمية مجتمعاتها، وذلك من خلال برنامجي «روافد» و«التمكين للتنمية المحلية». وقد رُصد ما نسبته 8% من الالتزامات للقطاعين. كما واصل برنامج التدخل المتكامل استهداف المناطق الأشد فقراً في البلاد عبر تنفيذ تدخلات تنموية متنوعة من خلال فروع الصندوق في مختلف المحافظات، وبلغ ما رُصد له 0.5% من التزامات العام.

وواصل الصندوق مساهمته في دعم جهود حماية وإنقاذ المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ذات القيمة الثقافية والجمالية والتراثية العالية، وبناء قدرات العاملين على المستوى المحلي والوطني في هذا المجال، حيث خصّص الصندوق ما يقارب 3% من استثماراته عام 2014 لقطاع التراث الثقافي.

واستمرّ الصندوق في دعم برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر لتمكينها من تطوير عملها، وتوسيع خدماتها، وتحسين الخدمات المالية وغير المالية التي تقدّمها بهدف خلق فرص عمل. وحظيت تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى خدمات تنمية الأعمال التي ركّزت خلال العام على مشاريع تستهدف الشباب والنساء، بنسبة 21% من إجمالي استثمارات العام.

وفي قطاعي المياه والإصحاح البيئي واصل الصندوق اهتمامه بالأنظمة التقليدية لحصاد مياه الأمطار، وحملات التوعية الصحية والبيئية. وقد بلغ نصيب هذين القطاعين 6% من إجمالي التزامات الصندوق للعام.

كما استمرّ الصندوق في تقديم الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي يستهدف أكثر الأسر والأفراد فقراً، والذين تأثروا بالأوضاع الاقتصادية الصعبة. وقد تمّ البدء في الإعداد لتنفيذ مشاريع ستستفيد منها المجتمعات المحلية لمدة 3-5 سنوات، بما يؤدّي إلى إحداث تغيير—على المدى المتوسط والبعيد—في حياة المجتمعات من خلال توفير سبل معيشة أكثر استدامة وثباتاً. كما شمل هذا البرنامج فئات في المجتمع، مثل خريجي التعليم الثانوي والجامعي من خلال برنامج النقد مقابل الخدمات الاجتماعية، وبرامج تستهدف الشباب لإكسابهم مهارات في التعليم والصحة، وأيضاً أثناء العمل. وتبلغ نسبة الالتزامات في البرنامج 35% من إجمالي التزامات العام، توزعت على برنامج النقد مقابل العمل (34%) وقطاع الطرق الريفية (1%).

وركّزت التدخلات في قطاع الصحة—الذي كان نصيبه 8% من استثمار العام—على تحسين الحصول على الخدمات الصحية الأولية، ودعم الصحة الإنجابية من خلال تدريب الكوادر الصحية المتوسطة (وخصوصاً الإناث)، ورفع مستوى أداء المعاهد الصحية. كما بدأ الصندوق في الإعداد لتنفيذ برامج للتغذية، تستهدف المديرية الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي في البلاد، فضلاً عن تقديم خدمات نوعية للنساء في الرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة.

وواصل الصندوق نشاطه في تبني حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتحقيق الدمج الاجتماعي لها، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تستهدف هذه الفئات ودعم المؤسسات والجمعيات العاملة معها. كما أولى الصندوق اهتماماً خاصاً لتلك الفئات في الأرياف من خلال برامج التأهيل المجتمعي. وتمّ رصد قرابة 0.5% من استثمارات العام لهذه المشاريع.

الاستهداف وتوزيع المخصصات

ترتكز عمليات وتدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية على سياسة الاستهداف للمجتمعات والمناطق الفقيرة والأكثر احتياجاً للخدمات من خلال إتباع وتطبيق طرق مختلفة لضمان توجيه موارده إلى تلك المناطق والمجتمعات.

قطاعات رئيسية هي التعليم والصحة والمياه والبيئة والطرق الريفية والزراعة والتدخل المتكامل ومشاريع برنامج الأشغال كثيفة العمالة وبرنامج شحة المياه. وخلال الفترة 2014-2011، بلغ عدد المشاريع في هذا النوع من الاستهداف 2,228 مشروعاً بتكلفة تقارب 470 مليون دولار، وبنسبة 68% من إجمالي الاستثمار (الجدول 1).

الاستهداف القطاعي

يبدل الصندوق جهوداً للوصول إلى المجتمعات النائية والفقيرة، حيث يستثمر موارد أخرى تُضاف إلى المخصصات التي تم تحديدها للمديرية في إطار الاستهداف الجغرافي. وقد تم تطوير عدة برامج في هذا الصدد، منها التدخلات المتكاملة والأشغال كثيفة العمالة، فضلاً عن برامج تهدف إلى سدّ الفجوة في التحاق الفتيات في التعليم الأساسي، وإدخال التكنولوجيا في المدارس، وتجميع مياه الأمطار في المناطق التي تعاني من شح المياه. كما يشمل هذا النوع من الاستهداف برامج وتدخلات في التراث الثقافي، والتمويل الصغير والأصغر، وبناء القدرات.

وخلال الفترة المشار إليها (2011-2015) من عمليات المرحلة الرابعة، نفذ الصندوق عدداً من المشاريع القطاعية بلغ عددها إجمالاً حوالي 1,903 مشاريع بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 212 مليون دولار (31% من إجمالي حجم استثمار الخطة).

الاستهداف الاجتماعي

هذا النوع من الاستهداف يركّز—بشكل خاص—على فئات معينة من السكان معرضة وتتعرض للمعاناة أكثر من غيرها، وتعاني من أوضاع اجتماعية صعبة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة (بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والأطفال المعرضون للخطر، والفئات الأولى بالرعاية اجتماعياً مثل المهمشين ونزلاء ونزيلات السجون).

وقد استهدف الصندوق هذه الفئات بحوالي 159 مشروعاً بلغت تكلفتها حوالي 6 ملايين دولار.

وقد أولى الصندوق أهمية وأولوية كبيرة للاستهداف في التدخلات التي نفذها خلال الأعوام الأربعة الماضية (2011-2014) من عمليات المرحلة الرابعة (2011-2015) لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. وخلال الفترة المذكورة، استطاع الصندوق تمويل ما يقرب من 4,290 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 687 مليون دولار، ويُقدَّر عدد المستفيدين من هذه المشاريع بحوالي 6.4 مليون فرد (تشكل الإناث 55% منهم). كما ساهمت مشاريع الصندوق خلال هذه الفترة في توفير 28 مليون فرصة عمل/ يوم مؤقتة.

يتم تنفيذ برامج الصندوق الاجتماعي من خلال سبع وحدات قطاعية، بالإضافة إلى برنامج الأشغال كثيفة العمالة (الذي يشمل برنامج النقد مقابل العمل وقطاع الطرق). وتشتمل القطاعات على التعليم، والمياه، والصرف الصحي، والصحة، والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، والزراعة، والتدريب، والدعم المؤسسي، والتراث الثقافي، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر... بالإضافة إلى برنامج التدخل المتكامل.

الاستهداف في المرحلة الرابعة

يعمل الصندوق على تنفيذ سياساته الخاصة بالاستهداف عبر ثلاثة اتجاهات، وهي الاستهداف الجغرافي والقطاعي والاجتماعي.

الاستهداف الجغرافي

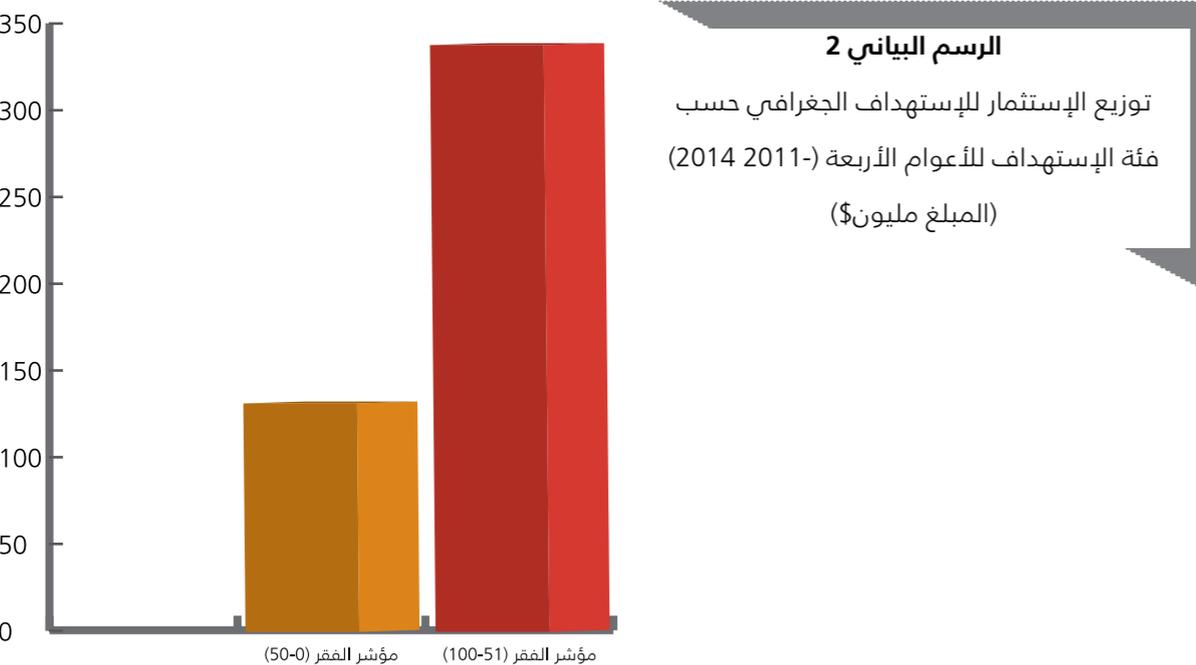
في إطار موازنة المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011 - 2015) تم تخصيص جزء من الموارد المتاحة للصندوق وفقاً لعدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، والسكان الذين يتأثرون بتدني مستوى الخدمات وتدني أحوال المعيشة على مستوى المحافظة، ثم على مستوى المديرية، باستخدام بيانات ومؤشرات تعداد ديسمبر 2004 ومسوح ميزانية الأسرة لعام 2005-2006م وفي إطار هذه المخصصات يعمل الصندوق على استهداف التجمعات السكانية الفقيرة والأكثر احتياجاً للخدمات الأساسية من خلال تدخلاته في عدة

الفئة الثانية: درجة مؤشر الفقر 2 (وهي الفئة التالية للفئة الأحسن حالاً) والتي يقع مؤشر الفقر فيها بين 26-50%. بلغ عدد المشاريع في هذه الفئة 302 مشروع بتكلفة حوالي 73 مليون دولار (16%).

الفئة الثالثة: درجة مؤشر الفقر 3 (وتُعتبر فئة فقيرة) يقع مؤشر الفقر فيها بين 51-75%. وصل عدد المشاريع التي تم الالتزام بها في هذه الفئة إلى 664 مشروعاً بتكلفة 130 مليون دولار (28%).

الفئة الرابعة: درجة مؤشر الفقر 4 (الأكثر فقراً واحتياجاً) ومؤشر الفقر فيها هو الأعلى، حيث يتراوح بين 76-100% بلغ عدد المشاريع التي استهدفت هذه الفئة 1068 مشروعاً بتكلفة 208 ملايين دولار (44% من إجمالي تكلفة مشاريع الاستهداف الجغرافي).

مما سبق نستنتج أن 72% من حجم الاستثمار للاستهداف الجغرافي (338 مليون دولار) تم تخصيصه للمناطق التي تقع في الفئتين الثالثة والرابعة، واللتين يتجاوز مؤشر الفقر فيهما 50% (أي في الفئتين الأكثر فقراً واحتياجاً)، بينما كان نصيب المناطق في الفئتين الأولى والثانية 28% (132 مليون دولار) من حجم الاستثمار الكلي للاستهداف الجغرافي.



نوع الاستهداف	عدد المشاريع		الاستثمار	
	عدد	نسبة (%)	المبلغ (مليون دولار)	نسبة (%)
الاستهداف الجغرافي	2,228	52	470	68
الاستهداف القطاعي	1,903	44	212	31
الاستهداف الاجتماعي	159	4	6	1
الإجمالي	4,290	100%	687	100%

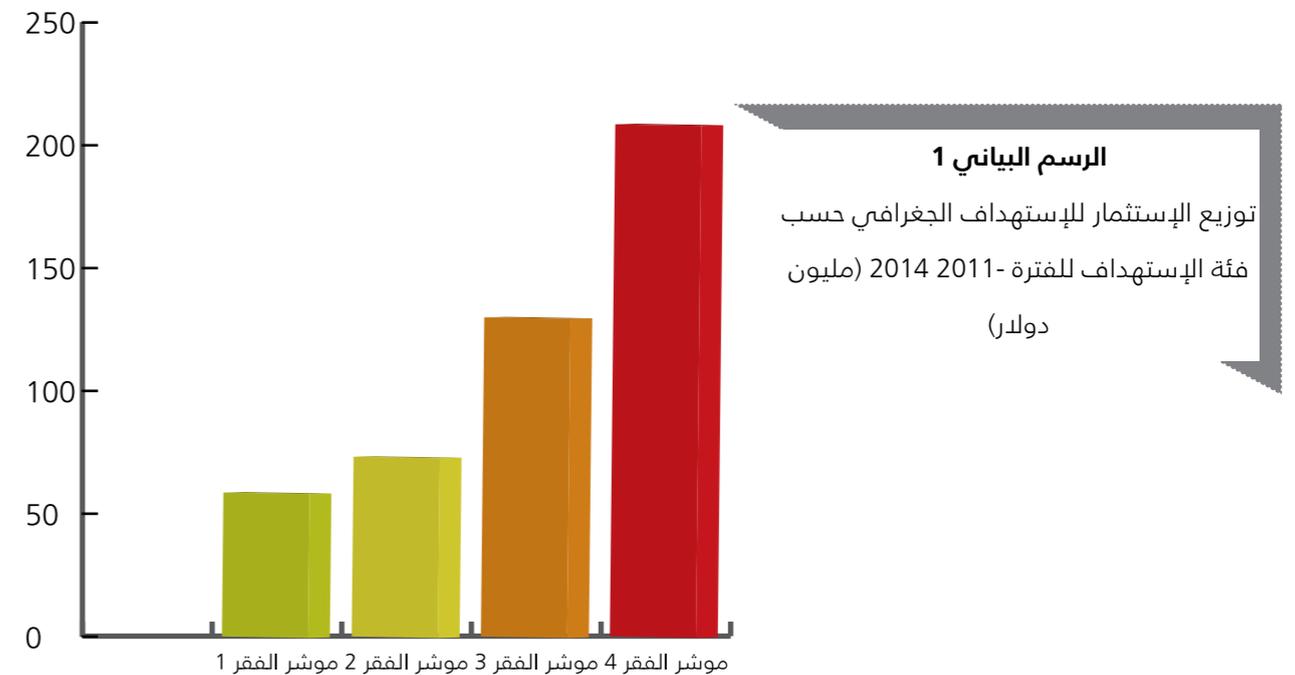
الجدول 1

المشاريع المنفذة وتحت التنفيذ خلال الفترة
2011 - 2014 حسب نوع الاستهداف

تحليل الاستهداف الجغرافي

من خلال تحليل الاستثمار الموجه لمشاريع

الاستهداف الجغرافي لتدخلات الصندوق في الأعوام الأربعة المذكورة أعلاه (بحسب مؤشر فقر القرية، والذي يعكس تدني مستوى المعيشة) توزعت مشاريع الاستهداف الجغرافي على مستوى مناطق التدخل وفقاً لدرجة الاستهداف في المناطق الحضرية والريفية بحسب مؤشر فقر القرية (قرى، مدن) والمصنفة إلى أربع مجموعات على النحو التالي:



الفئة الأولى: درجة مؤشر الفقر 1 (الفئة الأحسن حالاً نسبياً) والتي يقع مؤشر فقر القرية فيها بين 0-25%. بلغ عدد المشاريع في هذه الفئة 194 مشروعاً، بتكلفة حوالي 59 مليون دولار (نسبة 12% من إجمالي استثمار الاستهداف الجغرافي البالغ 470 مليون دولار).

التعليم

تتمثل رؤية الصندوق لدوره في قطاع التعليم في دعم ومساندة جهود وزارة التربية والتعليم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتعليم الأساسي والتعليم الثانوي و محو الأمية و تعليم الكبار ، وأهداف الألفية الإنمائية والأهداف العالمية المعلنة بخصوص توفير تعليم جيد للجميع.



التقدم في مؤشرات المرحلة الرابعة خلال الفترة 2011-2014

وفقاً لمؤشرات المرحلة الرابعة، فقد خطط الصندوق الاجتماعي للتنمية لبناء وترميم 9,000 فصل دراسي لزيادة فرص الوصول لخدمات التعليم في المناطق المستهدفة، وكذا تدريب وتأهيل (1,400) معلمي/ات التعليم النظامي وغير النظامي و1,382 من الكوادر التربوية والإدارية.

منها 436 فصلاً بدون تمويل. كما تم الانتهاء من بناء وتأثيث وتجهيز 57 مكتب تربية وتعليم، وترميم وتأثيث خمسة من مكاتب التربية والتعليم التي تضررت من جراء النزاعات المسلحة أو نزوح اللاجئين إليها، في المديرية المستهدفة بعدد من المحافظات إب، أبين، أمانة العاصمة، البيضاء، الجوف، الحديدة، المحويت، تعز، حجة، حضرموت، ذمار، شبوه، صعده عمران، لحج. وقد أسهمت الأعمال المدنية لهذه المشاريع المنجزة بتوفير حوالي 3,694,824 يوم عمل.

من أجل تحقيق هذه المؤشرات، تم (خلال الفترة 2011-2014) تطوير 1,718 مشروعاً بتكلفة تقديرية 379 مليون دولار. وقد تم إنجاز 1,113 مشروعاً بتكلفة إجمالية تصل إلى 188.7 مليون دولار تقريباً. وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين فرص الوصول لخدمات التعليم التمهيدي ورياض الأطفال، التعليم الأساسي والثانوي والتعليم غير النظامي، تحسين البنية التحتية لمكاتب التربية والتعليم، تعزيز وبناء قدرات الكوادر التربوية والتعليمية في المناطق المستهدفة، والدعم المناصرة لتعليم الفتاة في الريف، وتطوير أدلة مهارات الحياة والتنمية المهنية لموجهي محو الأمية وتعليم الكبار، ومناهج محو الأمية للمهارات الحياتية الحرفية.

وقد طور الصندوق 1,449 مشروعاً بتكلفة تقديرية 349 مليون دولار في مجال تحسين وتطوير البنية التحتية لعدد من المدارس في مختلف محافظات الجمهورية ورياض الأطفال، ولبناء/ترميم وتأثيث 12,486 فصلاً دراسياً، منها 9,384 فصلاً دراسياً جديداً، و3,102 فصل مرمم، من المتوقع أن يستفيد منها حوالي 375,360 طالبا وطالبة (46% منهم إناث)، وكذلك بناء وتجهيز وتأثيث 21 روضة أطفال في محافظات حضرموت، عدن، لحج، المهرة، حجة، تعز، الضالع وتحسين البنية التحتية لست رياض أطفال في الحديدة وإب والبيضاء وذمار.

وجرى كذلك تطوير 79 مشروعاً بتكلفة تقديرية 1.7 مليون دولار في مجال تعزيز لامركزية الخدمات التعليمية وتحسين البنية التحتية لمكاتب التربية والتعليم لبناء وتأثيث وتجهيز 74 مكتب تربية وتعليم، وترميم وتأثيث خمسة من مكاتب التربية والتعليم التي تضررت من جراء النزاعات المسلحة أو نزوح اللاجئين إليها، في المديرية المستهدفة في 20 محافظة (إب، أبين، أمانة العاصمة، البيضاء، الجوف، الحديدة، الضالع، المحويت، المهرة، تعز، حجة، حضرموت، ذمار، صعده، ريمه، شبوه، صنعاء، لحج، عمران، مأرب).

وخلال الفترة المذكورة، تمّ إنجاز 999 مشروعاً، بتكلفة تعاقدية تصل إلى حوالي 191 مليون دولار، حيث تم استكمال بناء وتأثيث وتجهيز 12 روضة أطفال، وتحسين البنية التحتية لست أخريات، بإضافة مرافق ضرورية أو تحسين الفضاء الخارجي لهذه الرياض، كما تم الانتهاء من الأعمال المدنية لـ 5,622 فصلاً دراسياً جديداً، و2,700 فصل مرمم، وتسليمها لوزارة التربية والتعليم، وما زال 4,164 فصلاً دراسياً قيد التنفيذ،



مدرسة سمية - المهرة

المؤشر	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	10	1,718
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	5,976,743	379,000,000
عدد المشاريع المنجزة	342	1,113
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	62,964,981	188,676,493
المنصرف (دولار)	63,136,000	217,381,000
المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي	154,833	492,715
نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)	46	48
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	1,190,845	3,908,230

الجدول 2 مؤشرات قطاع التعليم

الرابعة. من خلال تحسين وتوسيع البنية التحتية للتعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال والتعليم العام في الريف والحضر، وتضييق الفجوة بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الأساسي في المناطق الريفية، ودعم لا مركزية الخدمات التعليمية وتطوير البنية التحتية لمكاتب التربية والتعليم في المديرية، وتوسيع دائرة التعليم غير النظامي ودعم أنشطة محو الأمية وتعليم الكبار الموجهة بشكل خاص للنساء.

البنية التحتية

- بناء وتأثيث 1,745 فصلاً دراسياً جديداً، وكذلك ترميم وإعادة تأهيل 1,403 فصول دراسية، في كل من محافظات إب، أبين، الأمانة، البيضاء، الجوف، الحديدة، الضالع، المحويت، المهرة، تعز، حجة، حضرموت، ذمار، ريمة، شبوه، صعده، صنعاء، عدن، عمران، لحج، ومأرب.
- بناء وتأثيث وتجهيز روضة أطفال بمدينة الغيل بمحافظة حضرموت، بناء مركز تنمية الطفولة المبكرة وكذا تحسين البنية التحتية والفراغات الفضائية لست رياض أطفال في كل من محافظات حضرموت، إب، الحديدة، وتأثيث وتجهيز روضتين في غيل باوزير والديس الشرقية بمحافظة حضرموت.
- بناء وتأثيث وتجهيز (11) مكتب تربية وتعليم في إحدى عشر مديرية من محافظات حجة، المحويت، ذمار، صعده، صنعاء، وحضرموت، وكذلك ترميم وتجهيز مكتب التربية والتعليم في مدينة تعز الذي تضرر من أحداث 2011، ومكتب التربية بمدينة الحوطة، محافظة لحج والذي تضرر من النازحين.

أما في مجال بناء القدرات، فقد تم تطوير 130 مشروعاً بتكلفة تقديرية 2.47 مليون دولار، منها 90 مشروعاً منجزاً، و40 لا تزال قيد التنفيذ. وتهدف هذه المشاريع لتدريب 7,638 من الكوادر الإدارية والموجهين للمدارس ومكاتب التربية والتعليم، والمعلمين والمعلمات في فصول التعليم النظامي وغير النظامي، وميسرات الفصول المجتمعية، والتكوينات والجماعات الطلابية، ومجالس الآباء والأمهات وكذلك مدربات مراكز محو الأمية والشخصيات الاجتماعية المؤثرة في المناطق المستهدفة بتعليم الفتاة في الريف.

ويوضح الجدول أدناه التقدم المحرز في مؤشر النتائج (تراكمياً) لقطاع التعليم

مؤشر النتائج	الإنجاز خلال الفترة 2011-2014	مؤشرات المرحلة الرابعة (المخطط)
عدد الفصول	جديد	5,622
	مرمم	2,700
	الإجمالي	8,322
عدد الطلاب المستفيدين	أولاد	119,186
	بنات	105,694
عدد المعلمين في التعليم النظامي الذين تم تدريبهم	ذكور	189
	إناث	218
عدد المعلمين في التعليم غير النظامي الذين تم تدريبهم	ذكور	29
	إناث	1,967
عدد المعلمات في التعليم غير النظامي اللاتي تم تأهيلهن	إناث	236
	ذكور	621
عدد الكوادر الإدارية والتربوية الذين تم تدريبهم	ذكور	782
	إناث	431

الأنشطة المنجزة خلال 2014

تم خلال العام إنجاز حوالي 342 مشروعاً بتكلفة تعاقدية تقارب 63 مليون دولار (الجدول 2). وقد توزعت الأنشطة على عدة قطاعات فرعية تشمل رياض الأطفال والتعليم قبل التمهيدي، والتعليم العام، وتعليم الفتاة بالريف، ومحو الأمية وتعليم الكبار، والبناء المؤسسي. وقد عكست هذه المشاريع توجهات الصندوق للوصول إلى المؤشرات المخطط لها في المرحلة



مدرسة الوحدة - عبس - حجة

- ترميم مبنى الإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار-مدينة جعار-محافظة أبين، ومركز الميناء محو الأمية والتدريب النسوي-مديرية التواهي-محافظة عدن.
- تدريب 42 معلماً من معلمي الفصول المجمعمة بمحافظات الجوف ومأرب وصنعاء على إدارة الفصل متعدد المستويات.
- ترميم مركز تنمية الفتيات الريفيات- قرية حاضية السفلى- عزلة مجاعشة غربي- مديرية مقبنة- محافظة تعز.
- تدريب 40 من مربيات رياض الأطفال في محافظة عدن حول كيفية التعامل مع الأطفال في الفئة العمرية (4-6)، التعلم باللعب، استخدام مسرح العرائس.
- تدريب 629 من ميسرات فصول محو الأمية وتعليم الكبار على مهارات تعليم الكبار، إعداد الوسائل التعليمية، والخياطة والأشغال اليدوية ودليل المهارات الحياتية.
- تدريب 65 موجهة/ة محو أمية من الكوادر التربوية، 20 منهم إناث، حول دليل المدرب و دليل المتدرب الخاص بالتوجيه والإشراف.
- تأهيل 60 من مدربات المهارات النسوية في مجال الخياطة المطورة والأشغال اليدوية والتدبير المنزلي.
- تدريب 23 من إدارة مكاتب محو الأمية وتعليم الكبار في محافظة تعز على المهارات الإدارية الحديثة.
- تدريب 40 عضو من مجالس الآباء والأمهات من المديريات المستهدفة بتعليم الفتاة بالريف بمحافظتي الضالع والحديدة على لائحة مجلس الآباء وكذلك الدعم والمناصرة لقضايا تعليم الفتاة.

بناء القدرات

4. تطوير وتنزيل نظام المعلومات الإدارية، وتحديثه بصورة مستمرة وفقاً لأي احتياجات ناشئة.

5. تطوير استراتيجية المراقبة والتقييم لأنشطة المشروع ومراقبة التطور في تحقيق المؤشرات.

6. تنفيذ دراسات لاختيار المجتمعات المستهدفة وتقييم احتياجاتها التعليمية وأعداد المحتاجين لها. وتم تنفيذ مسح سوق العمل في المحافظات المستهدفة والحصول على بيانات 12 ألف شاب وشابة عاطلين عن العمل بينما قيّمت دراسة أخرى جودة خدمات مقدمي الخدمات ومراكز التدريب المهني.

مشروع النقد مقابل الخدمات الاجتماعية في التعليم

يهدف هذا البرنامج لخلق فرص عمل مؤقتة لحوالي 1150 شاباً وشابة من حملة الشهادات الجامعية أو الثانوية أو الدبلوم من خلال تطوير وتعزيز مهاراتهم وكفاءاتهم للعمل كمعلمين وميسرين للتعليم الأساسي ومحو الأمية وتعليم الكبار لتسهيل الوصول إلى خدمات التعليم في المجتمعات المستهدفة. وسيتم اختيارهم وفقاً لمعايير واضحة وشفافة ومتفق عليها مع وزارة التربية والتعليم.

وسيعمل الصندوق على الاستفادة من خدمات هؤلاء الشباب في توسيع برنامج تعليم الفتاة في الريف، وتقديم الدعم الفني لهم من خلال توجيهين/ات مؤهلين طيلة فترة عملهم.

الأنشطة المنفذة

1. تنفيذ مسح ميداني وفقاً لمعايير محددة ومتفق عليها مع وزارة التربية والتعليم في 35 مديرية في عشر محافظات. وقد أظهرت نتائج المسح أن معدل التحاق الفتيات في التعليم الأساسي بلغ 60% وتركز في 78 عزلة من 19 مديرية.

2. عقد لقاءات تشاورية مع مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات والمديريات المستهدفة ومناقشة نتائج المسح معهم.

3. الإعلان عن فرص عمل للشباب بمحافظتي لحج والضالع، وإجراء امتحانات القبول والمقابلة للشباب المتقدمين واختيار المؤهلين منهم.

■ تدريب 84 من استشاري/ات الصندوق الاجتماعي على مهارات الاتصال والتواصل والتأثير والتوعية والمناصرة المجتمعية لدعم تعليم الفتاة في الريف بالمناطق المستهدفة، ودليل المهارات الحياتية.

المناهج والأدلة المطورة

تم تطوير مناهج المهارات الحياتية الحرفية لدارسات فصول ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار، وخمسة كتب في مجالات الخياطة والتفصيل والأشغال اليدوية والتطريز وفن التجميل والتصوير الفوتوغرافي والتلفزيوني والاقتصاد المنزلي... فضلاً عن دليل التنمية المهنية لموجهي محو الأمية وتعليم الكبار (دليل المدرب ودليل المتدرب)، ودليل الأسرة في التغذية والصحة الإيجابية، وكذلك الدليل الإرشادي للمختبرات المدرسية (الجزء الثاني).

البرامج الخاصة

مشروع المعرفة القرائية والمهنية

يهدف المشروع إلى التخفيف من الفقر، وخاصةً بين الشباب والنساء في المناطق الريفية المستهدفة، ويسعى إلى تزويد هذه الفئات بالمهارات الملائمة والتمويلات اللازمة لتمكينهم من تحقيق نموهم بأنفسهم. ويركز المشروع على إعادة الأطفال المتسربين إلى مدارسهم وغير الملتحقين و إتقان القراءة والكتابة، واكتساب المهارات المهنية الموجهة نحو احتياجات السوق.. وَمِنْ ثَمَّ الولوج إلى الخدمات المالية بغرض تسهيل إدماج الفئات المُستهدفة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والوطني.

الأنشطة المنفذة

1. تأسيس مكتب المشروع وتعيين الموظفين وتطوير الأدلة والأنظمة الخاصة بأنشطة المشروع.

2. توقيع اتفاقية تفاهم مع الشركاء المشروع وكذا عقد اجتماعات تنسيقية وتشاورية معهم بخصوص أنشطة المشروع.

3. تحديث وتطوير الخطة السنوية لأنشطة المشروع.

الإطار 1

بفضل تدخُّل الصندوق في مدرسة الوحدة في عبس:

تزايد التحاق الفتيات بالتعليم والحدُّ من الأمية في المنطقة

كان مبنى مدرسة الوحدة في مديرية عبس بمحافظة حجة غير مهياً تماماً لاستقبال الطلاب والطالبات، ويفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية، مما جعل الكثير من أولياء الأمور (وخاصة أولياء أمور الفتيات) يعزفون عن الحاق بناتهم في العملية التعليمية، أو يضطرون إلى إرسالهن إلى مدارس تبعد مسافات طويلة عن مساكنهم.

وقبل أن يتدخل الصندوق الاجتماعي لإعادة بناء المدرسة وتوسيعها، لم تكن هنالك صفوف كافية، بينما— في المقابل— كان ثمة كثافة طلابية كبيرة في المدرسة، أدت إلى معاناة الطلاب من التزاحم، حيث كانوا يتلقون دروسهم في الفناء الخارجي للمدرسة، بدون مقاعد أو طاولات مدرسية، أو حتى سقف يقيهم حرارة الشمس، مما أدى إلى قلة إقبال الطلبة (وخاصة الفتيات، وبالذات في المراحل العليا من الدراسة) على الالتحاق بالمدرسة.

ولكن الوضع اختلف بعد قيام الصندوق بإعادة بناء المدرسة، وإضافة فصول دراسية جديدة ومرافق خدمية ضرورية، فقد ساعد تدخُّل الصندوق في مدرسة الوحدة على تخفيف معاناة الطلاب، وخصوصاً الفتيات، حيث وفر لهم مكاناً مناسباً للتعلم وفصولاً ملائمة لتحسين مستوى تحصيلهم الدراسي.

وقد أجمَلَ مدير المدرسة، أحمد درمان، أثر التغييرات التي طرأت على المدرسة بعد تدخُّل الصندوق، موضحاً: ((في هذه السنة الدراسية، أصبح الإقبال على الالتحاق بالمدرسة كبيراً، فقد حلَّ المبنى الذي قام الصندوق بإعادة بنائه وتوسيعه مشكلة التزاحم والاختلاط، فقد كان عدد الطلبة سابقاً 420، وفي خلال سنة ونصف، وبعد تدخُّل الصندوق، أصبح عددهم 538 طالباً وطالبة)).

على أن تأثير هذا التدخُّل لم يقتصر على استيعاب جميع الطلاب، ذكوراً وإناثاً، فحسب، ولكنه امتدَّ إلى أبعد من ذلك، حيث نتج عنه أيضاً الحدُّ من التسرب، ورفع الوعي بأهمية التعليم (وخصوصاً تعليم الفتيات) بل إنَّ المنطقة شهدت انخفاضاً في نسبة الأمية، وذلك بعد فتح فصول لمحو الأمية بناءً على طلب الأهالي.



تتمثل رؤية الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا القطاع في مساندة الجهود التي تبذلها وزارة الصحة العامة والسكان لرفع نسبة تغطية الخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز أداء النظام الصحي وإدارة الموارد البشرية، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الألفية المتعلقة بالجانب الصحي والمؤمل تحقيقها بحلول عام 2015.

وقد استمرّ الصندوق خلال عام 2014 في استهداف المناطق الفقيرة والمحرومة، والفئات الأقل حظاً من حيث الحصول على الخدمات الأساسية.

الصحة

وفقاً لمؤشرات المرحلة الرابعة، فقد خطط الصندوق الاجتماعي للتنمية لبناء/ترميم وتأثيث وتجهيز 100 مرفق صحي لزيادة فرص الوصول لخدمات الرعاية الصحية الأولية، وخدمات الأم والوليد في المناطق المستهدفة، تأثيث وتجهيز 50 مرفقاً صحياً، تدريب 3,875 من الكوادر الصحية الوسطية وقابلات المجتمع، تأهيل 840 قابلة مجتمع وكادر صحي من المناطق المستهدفة.

الأنشطة المنجزة خلال 2014

تم إنجاز 82 مشروعاً بتكلفة تعاقدية بلغت حوالي 6.1 مليون دولار، تنوعت أنشطتها في 6 قطاعات فرعية، وهي الرعاية الصحية الأولية والثانوية، الصحة الإنجابية، صحة المواليد، التعليم الصحي، البناء المؤسسي، الصحة النفسية (الجدول 3). وقد عكست هذه المشاريع توجهات الصندوق للوصول إلى المؤشرات المخطط لها في المرحلة الرابعة، من خلال تحسين وتوسيع التغطية بخدمات الرعاية الصحية، دعم خدمات الأمومة والطفولة، تحسين التعليم الصحي الواسع، تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية النفسية، بالإضافة إلى الدعم المؤسسي لوزارة الصحة العامة والسكان ومكاتبها في المحافظات.

التقدم في مؤشرات المرحلة الرابعة خلال الأعوام 2011-2014

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، طوّر الصندوق (خلال الفترة 2011-2014) 466 مشروعاً بتكلفة تقديرية 56 مليون دولار، منها 352 مشروعاً منجراً بكلفة تعاقدية تقارب 25.5 مليون دولار. وتهدف هذه المشاريع إلى بناء/ترميم/إعادة تأهيل وتأثيث وتجهيز 49 وحدة صحية، 15 مركزاً صحياً، 10 مراكز أمومة وطفولة، 31 مركز طوارئ توليد أساسية، 19 مركز طوارئ توليد شاملة، في مختلف محافظات الجمهورية، وتأثيث وتجهيز 75 مرفقاً صحياً بالتجهيزات والأثاث اللازمة لتشغيل تلك المرافق وتحسين خدماتها، وفي مجال التدريب والتأهيل، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل 2,655 قابلة مجتمع من المناطق المستهدفة وكذلك تدريب وتأهيل 3,406 من الكوادر الصحية الوسطية والأطباء ومساعدتهم من مرافق الرعاية الصحية الأولية.

ويوضح الجدول التالي التقدم المحرز في مؤشر النتائج خلال الفترة المشار إليها:

مؤشر النتائج	الإنجاز خلال الفترة 2011-2014	مؤشرات المرحلة الرابعة (المخطط)
عدد المرافق الصحية التي تم بناؤها/ترميمها	93	100
عدد المرافق الصحية التي تم تأثيثها وتجهيزها	62	50
عدد قابلات المجتمع اللاتي تم تدريبهن	2,036	2,000
عدد قابلات المجتمع اللاتي تم تأهيلهن	255	240
عدد الكوادر الصحية التي تم تأهيلها	ذكور	206
	إناث	168
عدد الكوادر الصحية التي تم تدريبها	ذكور	1,356
	إناث	811



مشروع تعزيز برنامج التأهيل المجتمعي دورة البورتيج - القاعدة - إب

- بناء وتجهيز ورشة لصيانة المعدات والأجهزة الطبية في مكتب الصحة والسكان محافظة لحج
- بناء وتجهيز وتأثيث مخزن للصحة الإنجابية في مكتب الصحة في محافظة لحج ومبنى الإمداد الدوائي بمحافظة تعز
- تأثيث وتجهيز 8 مراكز صحية في عدة مديريات بمحافظة تعز- تأثيث وتجهيز مركز التدريب بمستشفى خليفة العام بالتربة - مديرية الشمايتين - محافظة تعز
- تأثيث وتجهيز المدارس المعززة للصحة في كل من مديرية معين بأمانة العاصمة ومدينة إب.
- توريد 4 عربات دفع رباعي مجهزة بعيادات متنقلة لتعزيز خدمات الصحة الإنجابية لمحافظة لحج وتعز والحديدة.

ملحوظة: تركزت التدخلات في محافظتي تعز ولحج، بسبب المنحة المخصصة من الاتحاد الأوروبي لدعم القطاع الصحي بالمحافظتين.

بناء القدرات

- تم في هذا المجال إنجاز 42 مشروعاً، بتكلفة تعاقدية بلغت حوالي 1.02 مليون دولار، هدفت لزيادة عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية وتعزيز قدراتهم ومعارفهم، زيادة الولادات تحت إشراف طبي، وذلك من خلال:
1. ترفيع 20 طالبة دبلوم ثلاث سنوات بعد الثانوية إلى ممرضات مهنيات للطوارئ التوليدية الشاملة بمستشفى السلام حَمر - محافظة عمران
 2. تأهيل 24 طالبا كفنيي مختبرات ، وكذلك 30 طالبة للعمل كممرضات لسد احتياجات المرافق الصحية في عدة مديريات في محافظة صعدة
 3. تأهيل 20 طالبة خريجات ثانوية عامة إلى قابلات فنيات - عدة مديريات - محافظة عمران
 4. تدريب 18 من الأطباء الكوادر الطبية المساعدة في مجال رعاية الخدج وحديثي الولادة - محافظة البيضاء وذمار
 5. تدريب (200 ذكور، 132 إناث) من الكوادر الطبية ومساعدتهم من الكوادر الصحية الوسطية من محافظات الحديدة، تعز ، حجة ، حضرموت ، ريمه ، شبوه ، صعده ، صنعاء ، لحج ، وذلك في مجال الرعاية التكاملية لصحة الطفل.
 6. تدريب 67 من العاملين الصحيين من محافظتي حجة وصعدة في مجال التثقيف الصحي.
 7. تدريب 65 من الأطباء والكوادر الصحية المساعدة في محافظتي الحديدة وتعز على

المؤشر	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	6	466
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	6,382,883	55,993,529
عدد المشاريع المنجزة	82	352
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	6,123,258	25,480,579
المنصرف (دولار)	6,754,000	24,536,000
المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي	271,391	1,732,382
نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)	67	64
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	96,327	413,414

الجدول 3

مؤشرات قطاع الصحة

البنية التحتية

- تم إنجاز 37 مشروعاً لتحسين البنية التحتية لخدمات الرعاية الصحية الأولية، والأمومة والطفولة، بتكلفة تعاقدية حوالي 4,682,031 مليون دولار، من المتوقع أن يستفيد منها 269,119 من السكان في المناطق المستهدفة، 67% منهم إناث، تضمنت هذه المشاريع التدخلات التالية :
- بناء وتأثيث وتجهيز مركز صحي بمديرية الجبين، محافظة ريمه، 10 وحدات صحية في كل من محافظات صنعاء، إب، حجة، حضرموت، لحج، والضالع
 - إعادة تأهيل وتجهيز وتأثيث مستشفى الوهط - مديرية تبن - محافظة لحج
 - ترميم و توسعة واستكمال تجهيز مركز الطوارئ الشاملة-مستشفى ابن خلدون العام- مديرية الحوطة - محافظة لحج
 - بناء و استكمال تجهيز وتأثيث 4 مركز الأمومة و الطفولة في كل من مديرية الحوطة بمحافظة لحج ومديرية سيحوت بمحافظة المهرة ومديرية سيئون بمحافظة حضرموت ومديرية فرع العدين بمحافظة إب.
 - بناء وتأثيث وتجهيز مركز التدريب وتنمية المهارات لمكتب الصحة والسكان في لحج - محافظة لحج
 - بناء وتأثيث وتجهيز المركز الوطني لتدريب القابلات و الممرضات - المعلا - مدينة عدن

10. تدريب 80 من الأخصائيين الاجتماعيين بأمانة العاصمة وإب على أهمية دور الأخصائيين النفسيين في المدارس وتفعيل الإرشاد النفسي في مرحلتَي الطفولة والمراهقة، وتعزيز الصحة النفسية المدرسية، ورفع الوعي بالصحة النفسية. وفي إطار الأنشطة المتصلة بالمناهج والأدلة، فقد تم تطوير مشروع لمراجعة وتحديث منهج قابلات المجتمع وإعداد الدليل المرجعي.

الصحة النفسية وذلك في مجال التشخيص، وإدارة المرض، والأعراض المرضية، وتقديم المشورة والعلاج.
8. تدريب 414 قابلة مجتمع من محافظات إب، سقطرى، أبين، أمانة العاصمة، البيضاء، الحديدة، تعز، حضرموت، ذمار، صعده، صنعاء، هدن على الرعاية المنزلية للأم والوليد
9. تدريب 20 كمدرسي مدربين من محافظات شبوة والمهرة وحضرموت في مجال جودة الخدمات الصحية وفقا للزم التدريبية المعدة من قبل هيئة التعاون الدولي الألمانية (GIZ).



الإطار 2

في دورة تدريبية للصندوق الاجتماعي في المهرة:

تأهيل القابلات لخدمة المجتمع

تعد معدلات وفيات الأمهات والأطفال بعد الولادة في اليمن من أعلى المعدلات في العالم. وكانت اليمن في السنوات الأخيرة قد أحرزت تقدماً مقبولاً في تخفيض تلك المعدلات، إلا أن الأحداث الأمنية الراهنة في البلد تهدد تلك النجاحات. وكغيرها من الكثير من محافظات الجمهورية، تعاني محافظة المهرة من انعدام واسع لخدمات القبالة الصحية المتخصصة في مناطق متعددة، حيث تعتمد معظم المجتمعات على خدمات «الجدات» (المولدات الشعبيات) في توليد النساء، واللاتي لا يطبقن الممارسات الطبية الصحيحة والتعقيم والتعامل مع الحالات الطارئة مع انعدام وجود طوارئ توليدية في معظم مناطق المحافظة.

واستجابة لتلك المعضلة، قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ دورة لتأهيل قابلات متعلقات من المناطق النائية نفسها ذات الحاجة الماسة للقابلات. وفي زيارة للموقع الذي يتم فيه تنفيذ هذه الدورة، أوضحت المشرفة أهمية هذه الدورة في تغطية الاحتياج الشديد للقابلات في تلك المناطق. وعبرت المشرفة عن ثقتها في أن تأخذ الفتيات أكبر فائدة ممكنة من هذه الدورة حتى يتمكن من خدمة مجتمعهن، وتعلم الطرق والممارسات التي يتم بها تفادي حالات الوفيات، حيث أن ((القبالة مهنة صحية مهمة تساعد على إنقاذ الأم والطفل في آن واحد، وذلك إذا تم ممارستها بالطريقة الصحيحة)). وعبرت المشرفة عن أملها في أن تكون مخرجات هذه الدورة متمثلة في حصول القابلات المتدربات على المعرفة النظرية والعملية ليقمن بدور فعال في جوانب التوليد والإرشاد والوقاية من الأمراض والمضاعفات والوفيات. وأعربت المشرفة عن تقديرها العالي للصندوق الاجتماعي ودوره في إكساب القابلات المهارات اللازمة ليكنَّ على دراية بممارسات التعقيم وبالوضع الصحي للحالة، ومتى يقمن بإحالة المرأة المريضة أو الحامل أو الأم إلى مستشفى تخصصي، وما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها القابلة أثناء إسعاف مثل هذه الحالات. وبالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي سيوفره التدريب من حيث إيجاد فرص عمل نادرة للمتدربات وفي مجتمعاتهن، أبدت إحدى المستفيدات من هذه الدورة حماسها للهدف والدور الإنساني الذي يمكن أن تلعبه بعد تخرجها من الدورة، قائلة: ((كان هدفي أن أقوم بالمساهمة في توفير خدمة الرعاية الصحية الإيجابية للأم والطفل وتنظيم الأسرة، ولأن المنطقة التي أسكن فيها لديها نقص كبير في هذه المجالات، أحببت أن أكون أحد الأفراد الذين يخدمون هذا المجتمع)).

الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

تتمثل رؤية الصندوق في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة في تعزيز الدمج الاجتماعي والحقوق والفرص المتكافئة للأطفال ذوي الإعاقة المعرضين للإساءة.



تركزت أنشطة القطاع—خلال العام—في دعم البنية التحتية وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم تطوير السياسات والاستراتيجيات المبنية على النهج التشاركي والحقوق، وبناء قدرات مقدمي الخدمات، معاً لتوسع في تأسيس الخدمة التعليمية المقدمة لضعاف البصر، والأطفال التوحديين، والأطفال ذوي صعوبات التعلم... وكذا دعم برامج تسجيل المواليد، وبناء قدرات مقدمي خدمات الاكتشاف المبكر وطرق التدخل، ودعم وتأسيس خدمات التأهيل المرتكز على المجتمع.

وقد تم خلال العام تطوير 16 مشروعاً لدعم أنشطة البرنامج، منها 9 مشاريع لدعم التعليم الشامل، و7 مشاريع لدعم التعليم الخاص. ويتوقع أن يستفيد من هذه المشاريع 4,323 شخصاً من الجنسين (41% إناث). كما يتوقع أن يتم دمج 1,881 طفلاً في 36 مدرسة حكومية في عدة محافظات. وقد توزعت الأنشطة على البنية التحتية والتدريب والتوعية، حيث تمّ بناء 3 فصول دراسية وتأثيثها وتجهيزها و4 حمامات لتمكين الأطفال ذوي الإعاقة من استخدامها، و4 ممرات ومنحدرات للأشخاص ذوي الإعاقة، وبناء 3 غرف مصادر تعلم وتجهيز وتأثيث 23 غرفة أخرى، وتأثيث وتجهيز 6 فصول للتعليم التمهيدي ورياض الأطفال، وتوفير الوسائل والأدوات التعليمية لسبع جمعيات ومراكز تربية خاصة. وفي التدريب، تم بناء قدرات 1,811 من الموجهين والمعلمين والأخصائيين والإداريين في مجالات متعددة، منها طرق تعليم هذه الفئات وخصائص ذوي الإعاقة وتعديل السلوك والدمج.

التقدم في مؤشرات المرحلة الرابعة خلال الأعوام 2011-2014

تم تطوير 271 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 15.55 مليون دولار، وأنجز 214 مشروعاً بكلفة تعاقدية تقارب 8.5 مليون دولار يستفيد منها مباشرة حوالي 19,200 شخص (43% منهم من الإناث)، وتنجم عنها حوالي 315 ألف فرصة عمل (الجدول 4).

المؤشر	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	0	271
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	0	15,545,011
عدد المشاريع المنجزة	51	214
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	2,267,611	8,455,455
المنصرف (دولار)	1,450,000	7,522,000
المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي	2,117	19,196
نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)	48	43
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	65,893	314,946

الجدول 4 مؤشرات الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

التعليم الشامل والخاص

يهدف الصندوق—من خلال هذا البرنامج—إلى المساهمة في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام، ودعم تعليم وتأهيل الأطفال في مراكز التربية الخاصة. كما يدعم الصندوق جهود وزارتي التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل في مجال التعليم الشامل والخاص، وذلك من خلال تقديم الدعم المؤسسي لإدارات التربية الشاملة والجمعيات العاملة في الإعاقة ومراكز التربية الخاصة في عدة محافظات، وإنشاء فصول، وإعادة تأهيل وتأثيث وتجهيز المدارس الدامجة، وتأسيس غرف مصادر تعليمية، وتدريب الكوادر، وتزويد هذه المدارس والمراكز والجمعيات بالوسائل والأدوات التعليمية.



مركز ذوي الاحتياجات الخاصة - عدن

وقد واصلَ القطاعُ—عام 2014— دعمه لأنشطة التأهيل المجتمعي من خلال تنفيذ 7 مشاريع استهدفت 5,011 شخصاً، هدفت أربعة منها إلى تحسين وتعزيز خدمات التأهيل المجتمعي في مدينة عبس (بمحافظة حجة) وعزلة العزاز بمديرية الشمايتين (تعز) ومديريات ريدة وخمر (عمران) ورداع وجهران (ذمار) والبيضاء... بينما هدفت المشاريع الثلاثة الأخرى إلى تأسيس خدمات التأهيل المجتمعي في مدينة البيضاء، ومديريات قعطبة (الضالع) والمواسط وقدس (تعز).. وذلك من خلال إجراء مسوحات وفحوصات طبية تشخيصية للأطفال ذوي الإعاقة، وكذا تأهيل 298 من أسر الأطفال ذوي الإعاقة عبر عملي التأهيل، وتوعية 2,156 حول الإعاقة، وتأهيل 2,775 طفلاً/ة، وتدريب 80 من عملي التأهيل واللجان المجتمعية.. فضلاً عن تزويد الأطفال بكرايس متخصصة لذوي الشلل الدماغي ومعينات بصرية وسمعية، وتأثيث غرف التأهيل المجتمعي، وتزويدها بالتجهيزات المكتبية والأدوات والوسائل اللازمة لتقديم خدمات العلاج الطبيعي وبرامج التأهيل للأطفال ذوي الإعاقة.

الدعم المؤسسي

يهدف هذا المكون إلى توفير الدعم المؤسسي للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتطوير أدائها وتقديم أفضل الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تأهيل هذه المؤسسات وبناء قدراتها المؤسسية والفنية. خلال العام تم تطوير مشروعين: هدف الأول إلى توعية 30 من أعضاء المجالس المحلية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين والتشريعات الدولية والمحلية والشريعة الإسلامية (محافظة ذمار)، بينما هدف الثاني إلى تدريب 27 عاملاً في 9 جمعيات في محافظة إب حول الإعاقة والاتصال والتواصل وحشد التمويل.

حماية الطفل

يهدف البرنامج إلى المساهمة في تحسين نوعية الحياة للأطفال الذي نتعرض والسوء المعاملة (الأيتام، والأحداث، وأطفال الشوارع، والأطفال العاملون، والأطفال في مخيمات النازحين، والأطفال المعرضين للتهريب)، وكذا الفئات السكانية الضعيفة مثلًا لمسنين والفئات المهمشة.. وذلك من خلال تحسين البنية التحتية للمراكز التي تقدم الخدمات لهذه الفئات، ودعم برامجها.

أما في مجال التوعية، فقد نُفذت 5 حملات توعية استهدفت 1,180 شخصاً حول مفاهيم الإعاقة وأنواعها ومفاهيم الدمج والتعليم الشامل.

تنمية الطفولة المبكرة

سعى الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة نظراً لأهميتها في تطور الطفل ونموه متعدد الاتجاهات، وفي تشكيل شخصيته، وذلك من خلال عدد من الأنشطة المتنوعة التي تنظر للطفولة المبكرة من زوايا خدمية متعددة (تربوية، وصحية، ونفسية).

وقد تمت الموافقة على 8 مشاريع خلال العام، يُتوقع أن يستفيد منها 398 من الجنسين (منهم 227 طفلاً/ة). وقد هدفت المشاريع إلى توفير تدريب متقدم لثلاثين شخصاً من الكوادر الوطنية في النهج الشمولي التكاملية للطفولة المبكرة، وتدريب 12 معلمة في التدخل المبكر لتعديل السلوك والاكتشاف المبكر وطرق الوقاية وإعداد الوسائل التعليمية.. فضلاً عن تدريب 78 عاملاً في مراكز التربية الخاصة والتدخل المبكر وجمعيات الإعاقة في أمانة العاصمة ومحافظات عدن وعمران وإب في العلاج الطبيعي والوظيفي والإرشاد الأسري، والمهارات الحياتية، وطرق تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة... فضلاً عن تزويد مركز متخصص بمحافظة عمران بالتجهيزات الإدارية والمكتبية اللازمة. كما هدفت المشروعات إلى تدريب 21 شخصاً من جمعيتين ومركز تربية خاصة في محافظة عدن في عدة مجالات... بالإضافة إلى تأسيس خدمات التدخل المبكر (العلاجية والوقائية، وإعادة التأهيل) في مراكز صحية ومستشفى عام وأربع جمعيات في محافظة عمران من خلال تزويد المراكز الصحية بمعدات ووسائل الاكتشاف المبكر وتزويد الجمعيات بأجهزة حاسوب و تدريب 42 طبيباً و عاملاً صحياً ومعلماً وأخصائياً في الاكتشاف المبكر والتدخل التعليمي والصحي وحفظ السجلات والتحليل الإحصائي، وتنفيذ حملات توعية للمدارس والجمعيات والمجتمع في نطاقها الجغرافي حول أهمية الاكتشاف المبكر للإعاقة.. بالإضافة إلى تأثيث وتجهيز قسمي تدخل مبكر: أحدهما في مؤسسة «الحق في الحياة» للأطفال الشلل الدماغي، والآخر في مركز اليمن للتوحد (في أمانة العاصمة)، والذي تم تزويده أيضاً بالوسائل التعليمية.

التأهيل المجتمعي

هذا البرنامج يهدف إلى الوصول إلى عدد أكبر من الأطفال ذوي الإعاقة، وتمكينهم من الحصول على الخدمات والفرص، وأن يصبحوا أعضاء نشطين في مجتمعهم، وتحفيز المجتمع المحلي على مساعدتهم.

تم تطوير 8 مشاريع استهدفت 303 أشخاص، وركزت على دعم البنية التحتية والتدريب والتوعية.. وذلك من خلال تدريب 14 من العاملين بدار الأيتام في مدينة حجة (محافظة حجة) في جوانب ذات صلة بحماية الطفل.. فضلاً عن توعية 86 طفلاً حول حقوق الطفل وواجباته، وكذا تنفيذ تقييم وتحليل مؤسسي وفني لبرنامج الرعاية البديلة واللاحقة في مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية، وتدريب 18 شخصاً من كوادرها.. بالإضافة إلى تأسيس خدمات برنامج التسجيل الآلي للأطفال المواليد في الضالع، وتزويد فرع إدارة تسجيل المواليد في المحافظة بالتجهيزات والأثاث اللازمين للبرنامج. كما تمّ تدريب عاملي دار لرعاية الأيتام في مدينة القاعدة (مديرية ذي السفال، محافظة إب) في عدة مجالات—مع تزويد الدار بالألعاب الخارجية.. فضلاً عن تدريب 20 من عاملي مراكز الرعاية الاجتماعية بمديرية المظفر (تعز) و55 عاملاً في مركز الحوار الحقوقي بمحافظة تعز والبيضاء وذمار حول حقوق الطفل وتشخيص المشكلات والاضطرابات السلوكية لدى الأطفال ومجالات أخرى. كما نُقّدت أنشطة دعم نفسي لأربعين طفلاً وطفلة.



تدريب البكم - عمران

الإطار 3

«غرفة المصادر ساعدتني على العودة إلى المدرسة ومواصلة تعليمي»

سيدة أحمد طالبة في الصف السابع أساس في مدرسة سمية وإحدى المستفيدات من غرفة المصادر بالمدرسة التي بناها وجهزها الصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار مشروع دمج الكيفيات وضعيفات البصر في المدارس العامة في أمانة العاصمة.

وقد استفادت سيدة وزميلاتها من الطالبات ذوات الإعاقات من هذه الغرفة بمساعدة من معلماتهن اللاتي تلقين دورات تدريبية في كيفية مساعدتهن وكيفية إيصال المعلومة.

سيدة لديها القدرة على القراءة والكتابة بطريقة برايل حيث تم تدريبها في جمعية الأمان ومنذ التحاقها بالمدرسة سهلت عليها معلمات الفصل وغرف المصادر التعامل مع المواد الدراسية وساعدنها في فهمها وقراءتها، حيث تقوم المعلمة المصدريّة بطباعة أسئلة اختبارات المواد عن طريق آلة البركنز (برايل) وبعدها تقوم المعلمة بترجمة إجابات سيدة لمعلمات المواد.

الآن سيدة من الطلاب المتفوقين في فصلها وتم اختيارها ضمن الطالبات المثاليات على مستوى صفها. تقول سيدة: «وجود مدرسة قريبة من منزلي، بل وفيها غرفة مصادر، ذلك لي الكثير من الصعوبات التي كانت تعيق مواصلي التعليم، وشجعني على العودة إلى المدرسة، ووفر عليّ وعلتي أسرتي الكثير من المشقة، فأنا أذهب إلى المدرسة سيراً على الأقدام.»



تسهّم تدخلات الصندوق، في قطاع المياه، في زيادة التغطية بخدمة المياه في التجمعات الأكثر احتياجاً من خلال دعم مشاريع مياه تعتمد على مصادر مياه متجدّدة (كمياه الأمطار ومياه العيون)، وكذلك مشاريع مياه تعتمد على المياه الجوفية في المناطق غير الصالحة لحصاد مياه الأمطار ولا تتوفر فيها مياه سطحية. أما في قطاع الإصحاح البيئي، فيركّز الصندوق على تنفيذ حملات توعية صحية في كل تجمع شمله مشروع مياه حيث يتم إيصال ثلاث رسائل هي أهمية الصرف الصحي وغسل اليدين ومعالجة المياه عند نقطة الاستخدام.

المياه والإصحاح البيئي

ركزت التدخلات في 2014 في قطاعي المياه والإصحاح البيئي على تحقيق هذه الأهداف من خلال تطوير وتنفيذ واستكمال مشاريع تساهم في تزويد السكان بخدمة المياه المحسنة بهدف المساعدة في تحقيق الأهداف الوطنية، وتساهم أيضاً في رفع التغطية بالصرف الصحي من خلال توعية سكان المناطق الريفية بأهمية الصرف الصحي. كما تم الاستمرار خلال العام في تأهيل وإعادة تشغيل البنية التحتية في المناطق المتضررة من محافظة أبين لتهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين من خلال المَنح التي توفرت لذلك الغرض.

التقدم في مؤشرات المرحلة الرابعة خلال الأعوام 2011-2014

بلغ عدد المشاريع التي تم إنجازها خلال الفترة 2011-2014 في قطاع المياه 589 مشروعاً بكلفة تعاقدية تتجاوز 58.8 مليون دولار، وفي قطاع الإصحاح البيئي 138 مشروعاً بكلفة تعاقدية تقارب 7.4 مليون دولار (الجدول 5).

قطاع المياه

ركز القطاع في توجهاته على تنفيذ مشاريع قليلة الكلفة لتوفير خدمة المياه للفئات الأكثر فقراً بحسب تعريف التغطية بالمياه المتفق عليه بين جميع الجهات العاملة في القطاع، مع إعطاء اهتمام لمشاركة المجتمع واستخدام معارفه وخبراته المحلية التقليدية.

يشمل القطاع ستة قطاعات فرعية هي: حصاد مياه الأمطار (خزانات عامة مسقوفة)، وحصاد مياه الأمطار (خزانات عامة مكشوفة)، وحصاد مياه الأمطار من الأسطح، ومياه سطحية (عيون وخزانات مياه)، ومياه جوفية، والتدريب والتوعية.

الجدول أدناه يوضح ما تم تحقيقه من مؤشرات الأهداف التي وضعت للمرحلة الرابعة. حيث أن ما تم تحقيقه في قطاع المياه للمؤشرات الثلاثة حتى نهاية عام 2014 قد تجاوز الهدف بنسبة 13% و22% و21% على التوالي.

المؤشر	عام 2014	هدف المرحلة الرابعة (2011-2015)
عدد الأفراد الحاصلين على مياه محسنة	581,385	516,000
السعة التخزينية للمياه المحسنة (م ³)	2,192,465	1,790,000
السعة التخزينية للمياه غير المحسنة (م ³)	1,825,847	1,510,000

المؤشر	المياه		الإصحاح البيئي	
	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	10	1,124	21	225
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	5,144,060	328,236,994	552,801	27,120,127
عدد المشاريع المنجزة	153	589	46	138
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	22,421,157	58,827,324	2,070,002	7,387,478
المنصرف (دولار)	37,854,000	93,541,000	3,616,000	15,066,000
المستفيدون المباثرون للمشاريع المنجزة - فعلي	197,694	676,150	344,878	941,084
نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)	50	50	52	51
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	1,083,741	2,969,611	28,175	109,854

الجدول 5

مؤشرات قطاعي المياه والإصحاح البيئي

الجدول أدناه يوضح ما تم تحقيقه من مؤشرات الأهداف التي وضعت للمرحلة الرابعة. حيث أن ما تم تحقيقه في قطاع المياه للمؤشرات الثلاثة حتى نهاية عام 2014 قد تجاوز الهدف بنسبة 13% و22% و21% على التوالي.

المعايير تبين أن 4,424 قرية تنطبق عليها هذه المعايير، وتم اعتماد موازنة قدرها 100 مليون دولار لتغطية 3/1 القرى خلال المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق. وحتى نهاية عام 2014، تم إنجاز 102 مشروع، شملت 31 خزان مياه أمطار عاماً، و10,676 سقاية خاصة بسعة إجمالية 543,833 م³ وشبكات مياه بطول 13,181 م وبتكلفة إجمالية بلغت حوالي 13 مليون دولار لخدمة 111,840 شخصاً (معدل تكلفة الفرد 115 دولاراً).

برنامج إصلاح خدمات المياه والصرف الصحي في أبين - منحة الحكومة الألمانية/البنك الألماني للتنمية

تم توقيع اتفاقية بين الحكومتين اليمنية والألمانية حصل بموجبها الصندوق على مبلغ 12 مليون يورو (15.8 مليون دولار) لتأهيل خدمات المياه والصرف الصحي التي تضررت جراء الموجهات العسكرية في محافظة أبين خلال عام 2011. غطت المنحة 43 مشروعاً، منها 38 مشروع مياه و5 مشاريع صرف صحي على أن تنجز بنهاية 2015. هذا البرنامج ساهم بشكل كبير في عودة النازحين إلى مساكنهم كما ساهم في خلق فرص عمل مؤقتة في وقت هم في أمس الحاجة إلى مصدر للدخل لتوفير احتياجاتهم من الغذاء. جميع العمالة المنفذة للأعمال هم من أهالي المناطق التي تنفذ فيها المشاريع. وقد بلغ إجمالي العمالة المؤقتة 0.2 مليون يوم عمل.

التقنية المفضلة للترؤد بالمياه لدى المجتمعات المحلية

من خلال تحليل عدد من المشاريع التي توفر مياهاً محسّنة، تبيّن أن السقايات الخاصة هي التقنية المفضلة لدى المجتمعات الريفية، إذ تمثل 63% من إجمالي عدد الأفراد القاطنين في المناطق التي تُنفَّذ فيها هذه المشاريع بالرغم من مساهمة المجتمع المرتفعة في تكاليف هذه المشروعات، والتي قد تصل أحياناً إلى 50%. ويمكن أن يعزى هذا إلى الإحساس العالي بالأمان المائي والملكية العالية وتقليل الحاجة للخروج بعيداً لجلب الماء. كما أن هذه التقنية تستجيب لاحتياجات المجتمع اليمني المحافظ. أما بقية التقنيات التي فيها نسبة مساهمة المجتمع 2.5%، فقد مثلت 21% و9% و7% لكل من خزانات مياه الأمطار المغلقة، ومشاريع المياه المعتمدة على مياه جوفية، ومشاريع المياه المعتمدة على مياه العيون (على التوالي).

برنامج شحة المياه

تم البدء في تنفيذ أنشطة هذا البرنامج عام 2011 بالتزامن مع المرحلة الرابعة. هذا البرنامج اعتمد منهج الاستهداف من الأعلى إلى الأسفل، حيث يستهدف المجتمعات من إحصاء 2004 التي تكون فيها 100% من المساكن غير موصلة بالمياه، ومؤشر الفقر أكبر من أو يساوي 50%، وعدد السكان أكبر من أو يساوي 50%. وقد تم اختيار هذه المعايير بعناية حتى يشمل البرنامج جميع المحافظات. وباستخدام هذه



بركة النبي - عمران

قطاع الإصحاح البيئي

أثر حملات التوعية باستخدام منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع

نسبة التغطية بالصرف الصحي في المناطق الريفية متدنية جداً، إذ لا تتجاوز 20%، أي أن 80% من السكان في الريف إما ليس لديهم حمامات أو لديهم حمامات ولكن التصريف يتم إلى حفر مكشوفة أو إلى سطح الأرض. وقد ساعدت حملات التوعية على تحفيز المجتمع للقيام بمبادرات ذاتية يعمها التكافل والتعاون في بناء الحمامات وتغطية البيارات المكشوفة وحفر بيارات جديدة من أجل إعلان مجتمعهم خالياً من الصرف المكشوف. بعد ثلاثة أشهر من المتابعة يتم فحص المجتمعات المتنافسة من قبل لجنة تمثل المجتمعات المحلية واستشاريي الصندوق، ويتم إعلان المجتمعات التي صارت خالية من الصرف المكشوف، كما يتم تكريمها باحتفال يحضره أعيان المنطقة وأعضاء السلطة المحلية. من خلال تحليل نتائج حملات التوعية باستخدام منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع تبين أن نسبة المساكن بدون حمامات انخفضت من 25% إلى 16% وانخفضت نسبة المساكن بصرف مكشوف من 50% إلى 36%، وارتفعت نسبة المساكن بصرف صحي سليم من 24% إلى 48%، كما ارتفعت نسبة التغطية بالصرف الصحي من 20% إلى 50%.

يركز هذا القطاع على حلّ مشاكل التلوث الحادة في المجتمعات الفقيرة، وعادةً ما تكون الحلول لها بسيطة، وقليلة التكلفة، وتتميز بالاستدامة وبأسعار معقولة. ويتم اللجوء إلى خيارات الصرف الصحي التي تتناسب مع ندرة المياه في البلاد، ومنها المراحيض الجافة التقليدية وأنايب المجاري صغيرة الأقطار المسبوقة بخزانات تحليل. وفي ما يتعلق بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، فإنّ الصندوق يلجأ إلى المعالجة الطبيعية مثل أحواض الأكسدة وتقنيات المعالجة اللاهوائية، حيث لا تُستخدم الآلات والمعدات إلا في أدنى الحدود.

وتعدّ حملات التوعية الصحية هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة، وهي تصاحب عادة كل مشروع من مشاريع المياه. ويستخدم منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع لتنفيذ هذه الحملات، وتؤدي إلى ارتفاع التغطية بالصرف الصحي من 19% إلى 45% (في المتوسط) وبكلفة لا تزيد على 1,000 دولار (في المتوسط أيضاً) للمجتمع المحلي الواحد.

الجدول التالي يبيّن ما تم تحقيقه في مؤشر عدد الأفراد الحاصلين على حمامات محسّنة، وأيضاً التجمعات التي وصل عددها إلى 1,036 (ما بين محلة وقرية)

المؤشر	المنجز خلال الفترة 2011-2014	المستهدف في المرحلة الرابعة
عدد الأفراد الحاصلين على صرف صحي سليم	196,938	200,000
عدد التجمعات السكانية الخالية من التصريف المكشوف	1,036	170



تنفيذ حملات التوعية في المدارس - تعز

الإطار 4

حاجز مياه ينقذ الأرواح ويسهم في حل مشكلة الجفاف في صحراء الجوف

يعاني ثلاثة من كل أربعة يمنيين من شحة المياه مع استمرار ممارسات الهدر للمياه الجوفية في الري الجائر والاستخدامات المنزلية لتتصدر اليمن المركز السابع في فقر المياه على مستوى العالم.

ولهذا سعى الصندوق الاجتماعي مبكراً من أجل إيجاد وسائل مستدامة للحفاظ على المياه الجوفية للأجيال القادمة والعمل على استغلال وتجميع مياه الأمطار بعدة طرق. وتضمنت تلك الأساليب استمرار توفر المياه لفائدة المجتمع بدلاً من فقدانها في عرض الصحراء مثل سيول الأمطار التي كانت تخترق تجمع قرى «جوار» بمديرية برط العنان محافظة الجوف، لتمر من بين أيدي أهاليها الظمأى وتضيع في النهاية في صحراء الجوف دون الاستفادة منها بشيء. لقد عانى أهالي تجمع قرى «جوار» الأمرين طويلاً جراء شحة المياه وقلة الأمطار وهبوط مناسيب آبار المياه إلى مستويات النضوب، الأمر الذي عرّض نساءهم وأطفالهم لأخطار متنوعة خلال رحلات تنقلهم الطويلة بحثاً عن مياه الشرب للسكان (4,000 نسمة) والماشية البالغ عددها حوالي 732 رأساً من الأغنام. وبسبب حرج الوضع، سارع الصندوق بالاستجابة لهذه المشكلة لإنقاذ الأرواح عبر بناء حاجز مياه نجح في إخراج سكان هذا التجمع من عنق زجاجة الجفاف والنزوح الذي كان قد بدأ إلى مناطق بعيدة.

يشير سعيد غرابة أحد أهالي «جوار» بأن الصندوق الاجتماعي بنى حاجز المياه بمشاركة واسعة من الأهالي بسبب شدة احتياجهم له، وأنه لوحد سبب تغييراً ملموساً وأعاد الحياة إلى قطاعات التنمية المختلفة. لقد عمل الحاجز على عودة الأسر التي بدأت في النزوح بعد أن سمحت سعته الملائمة (114,000 م³) بتزويد القرية بمياه الشرب على مدار العام وإنهاء مخاطر ومشاق تنقل النساء والأطفال بعيداً بحثاً عن الماء، ليساعد الأولاد والبنات في الاستقرار والمواظبة على حضور الحصص الدراسية في مدرستهم، بل إنه جذب النساء من القرى المجاورة لجلب مياه الشرب منه.

بالإضافة إلى ذلك، أفضى الحاجز إلى مردودات اقتصادية متعددة لم يتخيلها الأهالي من قبل. يعدد المزارع هضبان مانع تلك المردودات قائلاً، «استفادت كل كائنات «جوار» من مياه الحاجز، فقد تكاثرت الثروة الحيوانية ونشأ غطاء نباتي متنوع تم استغلاله لرعي الأغنام وتربية نحل العسل جوار قاعدة الحاجز بمساحة كيلومتر ونصف مربع.» وأشار هضبان أن الأغنام كانت تنفق قبل بناء الحاجز ليرتفع معدل ملكية الأسرة الواحدة من الأغنام من 5 رؤوس سابقاً إلى 20 رأساً اليوم.

أنعكس تحسن الوضع الاقتصادي في تطور البيئة الزراعية، إذ عمل الحاجز على تغذية المياه الجوفية للمستقبل وتوفير مياه الري ليشجع الأهالي على استصلاح أراض زراعية جديدة والتوسع في زراعة أنواع جديدة ومربحة من الفواكه والخضار مثل البطاطا وحبوب الذرة والشعير وفاكهة الرمان نبات البرسيم لتغذية الأغنام، الأمر الذي عزز الدخل والأمن الغذائي لأبناء المنطقة.

يعود سعيد ليشير إلى أن الأهالي استغلوا الحاجز بتأسيس مشروع أهلي عمل على تنظيم الاستفادة من مياهه ومنع النزاع عليه أو الهدر في استخدامه وكذلك القيام بصيانته بشكل مستمر من أجل ضمان استمرار الاستفادة الجميع منه ليشعر الجميع بأن الحاجز ملك لهم. وقامت إدارة المشروع بتجميع مساهمات مالية من أصحاب المزارع لتشتري الأنابيب والمحابس وتنفيذ شبكة بالأنابيب لري مزارع المساهمين وهم جميع ملاك الأراضي الزراعية في المنطقة بشكل منظم ومنصف عبر الإسالة، ليتجنب الأهالي الاحتياج إلى ضخ المياه بالمضخات التي تتطلب الكهرباء أو الوقود المنعدمة منذ عدة أشهر.

الزراعة والتنمية الريفية

يندرج تحت وحدة الزراعة والتنمية الريفية قطاعان فرعيان، هما مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية والمياه للتنمية الزراعية. وتهدفُ الأنشطة التي يجري تنفيذها في إطار هذين القطاعين إلى تعزيز نشر التقنيات الملائمة لزيادة الإنتاجية وتحسين جودتها، وترشيد استهلاك المياه للزراعة، وبناء وتقوية قدرات المجتمعات المحلية الريفية للوصول إلى خدمات الثروة الحيوانية، وكذا تحسين دخل العاملين في المجال الزراعي والأنشطة المصاحبة وخاصة فقراء الريف. كما يهدف القطاعان إلى التنسيق والتعاون مع السلطة المحلية والجهات ذات العلاقة، وتعزيز مشاركة المرأة وانخراطها في العملية التنموية.



تمّ خلال الأعوام الأربعة الأولى من المرحلة الرابعة إنجاز 256 مشروعاً بكلفة تعاقدية تتجاوز 17.8 مليون دولار، يستفيد منها استفادة مباشرة أكثر من 182 ألف شخص (48% منهم من الإناث) (الجدول 6).

وقد تم إغلاق المشروع في 30 سبتمبر 2014 بعد استكمال تنفيذ جميع أنشطته المقررة التي حققت الأهداف المرسومة (المذكورة أعلاه).

وقد تركزت تلك الأنشطة في ما يلي:

تكوين المجموعات الإنتاجية وبناء قدراتها

تم إنجاز المستوى الأول والثاني من تكوين المجموعات وبناء قدراتها. وقد تحققت نسبة إنجاز عالية تتناسب مع ما هو مخطط، حيث استُكمل بناء قدرات تلك المجموعات ليصل بذلك عدد المجموعات المكونة والمدرّبة بين المجتمعات في جميع المحافظات الخمس



المؤشر	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	2	141
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	2,187,104	23,348,655
عدد المشاريع المنجزة	25	256
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	3,728,060	17,817,043
المنصرف (دولار)	11,828,000	33,566,000
المستفيدون المباشرين للمشاريع المنجزة - فعلي	33,967	182,191
نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)	50	48
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	66,617	262,695

الجدول 6
مؤشرات الزراعة والتنمية
الريفية

مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية

يُنفذ المشروع في خمس محافظات هي حجة، المحويت، الحديدة، لحج وصنعاء حيث تم اختيار 23 مديرية بناء على مؤشر الفقر والاعتماد على الزراعة المطرية. ويتوقع أن يصل عدد المستهدفين إلى 100 ألف أسرة. ويهدف المشروع إلى التخفيف من الفقر وتحسين إدارة المصادر الطبيعية، وذلك عبر تمكين المنتجين الريفيين الفقراء من تحسين منتجاتهم وحماية موجوداتهم وتحسين إدارة المصادر الطبيعية في المناطق الريفية.

وقد تم تمويل المشروع من قِبَل البنك الدولي (هيئة التنمية الدولية) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بمبلغ يقدر بحوالي 1,845,000 وحدة سحب خاصة (أي ما يعادل حوالي 27.4 مليون دولار).

وفي مجال تأهيل المراعي الطبيعية تم تنفيذ 11,450 متراً طولياً من السلاسل الحجرية لتأهيل مراعي طبيعية في مديرية الحجيلة (محافظة الحديدة). أما في مجال حماية الأراضي الزراعية وتأهيل المدرجات الزراعية، فقد تم تأهيل 41,388 متراً مربعاً من المدرجات الزراعية بالمساقط المائية لوادي عيريم ووادي القعاميص. كما تم تنفيذ 3,010 أمتار مكعبة من جدران الحماية في وادي المضاربة ووادي مامر بمديرية طور الباحة (لحج) بلغت فيها مساحة الأراضي الزراعية التي تم حمايتها 278 هكتاراً. أما بالنسبة للري السيلي، فقد تم خلال هذا العام تأهيل عدد من مداخل قنوات الري السيلي في وادي معادن ووادي الرجاء في طور الباحة، حيث بلغ عدد القنوات التي تم إنشاؤها 19 قناة للري السيلي.

مخرجات مشروع الزراعة المطرية (في البنية التحتية)

البند	الوحدة	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
جدران حماية من السيول	م3	15881	56099
تأهيل مدرجات زراعية	م2	118283	262443
حواجز تهدئة	م3	684	7069
حماية أراض	هكتار	1606	1606
خزانات ري تكميلي	عدد	88	295
سعة الخزانات	م3	27762	59747
قنوات ري	عدد	24	115
المساحات المستفيدة من قنوات الري	هكتار	2013	2430
فسائل نخيل	عدد	0	300
شتلات متنوعة (بن - مانجو - جوافة - حرجية)	عدد	3000	13460
شتلات بن	عدد	3000	15000
تأهيل برك قائمة	عدد	0	10
برك شرب الحيوانات	عدد	2	17
مساحة التشجير بالهكتار	هكتار	2.5	11
تهذيب وديان	م3	6100	21540

إلى 80 مجموعة إنتاجية و2264 مجموعة إنتاجية في المستوى المحلي، حيث تم تقديم الدعم الفني والمالي لجميع تلك المجموعات حسب أنشطتهم الإنتاجية.

وفي إطار التنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة والري (مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية) والمؤسسة العامة لإكثار البذور وجامعتي صنعاء وعدن وكذا الهيئة العامة للبحوث الزراعية، فقد تم بناء قدرات 425 عضو مجموعة منتجي بذور موزعة على 20 مديرية في المحافظات الخمس المستهدفة. كما تم استكمال بناء قدرات 5 جمعيات منتجي بذور (تقع في القبيطة، الرجم، بني مطر، المنصورية، عبس)، وذلك في مجالات فنية وإدارية.

وتم تزويد تلك الجمعيات بالمحاريث وآلات متنقلة لتنظيف وانتخاب البذور، وآلة دراس كبيرة، وكذا الأغطية الشراعية وأكياس البذور والقواعد الخشبية والمبيدات... وكذا توريد أثاث مكثبي للإدارة التي استكمل فيها بناء المخازن ومقر الإدارة.

وتم أيضاً التنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة (الإدارة العامة لصحة الحيوان والحجر البيطري) وكذا جمعية الأطباء البيطريين لتدريب وتأهيل 192 عاملاً ريفياً في صحة الحيوان، وتأهيل 33 فنياً بيطرياً، مع تزويد الجميع بحقائب بيطرية وأدوية ليتمكنوا من خلال هذا الدعم من البدء بأنشطتهم وتقديم الخدمة البيطرية لمجتمعاتهم. وقد استفاد من خدمات عمال الصحة القرويين حوالي 51,320 مربي ثروة حيوانية.

الإدارة المتكاملة للمساقط المائية (ضمن مشروع الزراعة المطرية)

تم خلال هذا العام تنفيذ عدد من الأنشطة ضمن مشاريع الإدارة المتكاملة للمساقط المائية، وذلك في مجالات الري وسقي الحيوانات والحفاظ على المياه والتربة، حيث تم إنجاز 19 خزاناً في مناطق الزراعة المطرية بمحافظة حجة، بلغت فيها السعة التخزينية الإجمالية 10,696 متراً مكعباً (كلها للري التكميلي وسقي الحيوانات). كما تم إنجاز 3 خزانات للري التكميلي لمجموعات منتجي البذور بمحافظة المحويت بسعة تخزينية إجمالية 654 متراً مكعباً، والعمل جارٍ الآن لاستكمال بقية الخزانات البالغ عددها 14 خزاناً. وفي مديرية القبيطة (محافظة لحج) تم إنجاز 6 خزانات للري التكميلي بسعة تخزينية إجمالية 1,400 متر مكعب، وذلك ضمن مشروع تأهيل المسقط المائي الفرعي لوادي عيريم. كما تم إنجاز 3 خزانات للري في بني سعد (المحويت) ضمن مشروع تأهيل المسقط الفرعي لوادي القعاميص، وذلك بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 1,200 متر مكعب.

المنجز عام 2014 وخلال الفترة 2011-2014

مؤشرات للمرحلة الرابعة (المخطط)	خلال الفترة 2014-2011 من المرحلة الرابعة	عام 2014	البند
3,000,000	3,454,718	2,024,949	السعة التخزينية للمياه المستخدمة في الزراعة والشرب (م ³)
2,000	890	355	إجمالي مساحة الأراضي التي تروى من مصادر المياه (هكتار)
600	140	55	إجمالي مساحة الأراضي والمدرجات التي أعيد تأهيلها (هكتار)

المياه للتنمية الزراعية

تم عام 2014 إنجاز 12 حاجزاً موزعة على محافظات صنعاء والجوف وعمران وإب والضالع والبيضاء، بلغت السعة التخزينية لها أكثر من مليوني متر مكعب، والمساحات المستفيدة من الري 355 هكتاراً، ليصل بذلك عدد الحواجز التي تم إنجازها منذ 2011 حتى 2014 إلى حوالي 31 حاجزاً مائياً، تبلغ سعتها التخزينية حوالي 3.5 مليون متر مكعب، يستفيد منها حوالي 890 هكتاراً من الأراضي الزراعية.

كما تم - بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية في تدخلات السدود والحواجز المائية - تنفيذ مشروع إنشاء خارطة السدود في الجمهورية اليمنية، وذلك لمساعدة قطاع الري في وزارة الزراعة.



تركيب و صيانة وتشغيل أنظمة الري مشروع الزراعة المطرية- الحبيبة-الحديدة

الإطار 5

أصدقاء التنمية يصنعون المعرفة ويجنون الدخل في خيران المحرق

يستهدف مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية زيادة وتحسين الانتاج الريفي في المناطق الزراعية المتضررة من ندرة الأمطار، وربط سكان هذه المناطق بالأسواق، وتزويدهم بمهارات التسويق. ولضمان استدامة وتطوير ادرات دخلهم، تم وضعهم في مجموعات تضامنية يقوم الصندوق بالمساعدة على تأسيسها وتدريب أعضائها في المجالات المذكورة.

وكانت مجموعة أصدقاء التنمية (في مديرية خيران المحرق بمحافظة حجة) إحدى تلك المجموعات الانتاجية التي حظي أعضاؤها الـ 22 بدعم الصندوق منذ عامين.

وجد أعضاء المجموعة في تدخل الصندوق فرصة جيدة لتطوير مهنتهم التقليدية والاستفادة من التجارب الحديثة للآخرين من أجل تطوير صناعة تربية النحل، وجمع العسل، وتصنيع وبيع الخلايا الإنتاجية الحديثة، وغيرها من مستلزمات هذه المهنة المدرة للربح.

«من الممارسات البدائية والأدوات التقليدية في تربية النحل وانتاج العسل الى الطرق والمواد الحديثة غزيرة الانتاج».. هكذا لخص العضو ابراهيم محمد قصة تفاعله واستفادته من دعم الصندوق. ويتابع: «كانت مشاكلنا كمربيي نحل قدامى هي الصعوبة في التعامل مع الخلايا القديمة عند التنظيف أو عند وجود مرض معين أو عند فرز العسل.. إلخ. عندما أتى الصندوق قام بتدريبنا على الطرق الحديثة في النحالة وشرح فوائدها وجدواها الاقتصادية وتغلبها على المشكلات التي كنا نعاني منها خلال ممارساتنا القديمة، علاوة على تزويدنا بالخلايا والادوات الحديثة»

لقد أصبح لدى مجموعة أصدقاء التنمية 230 خلية حديثة وفيرة الانتاج عملوا خلالها في تربية النحل وجمع العسل وبيعه. كما استثمرت المجموعة في فتح محل انفرادي بتصنيع وبيع مستلزمات هذه المهنة في أحد أسواق مديرية خيران المحرق بالإضافة الى الشرح للزبائن عن كيفية عملها وجدوى انتاجيتها. يقول عضو المجموعة محمد حسن وأحد البائعين في المحل:

«منطقتنا خيران المحرق تعتبر منطقة نائية كان النحالون هنا من قبل يضطرون للذهاب لمدينة الحديدة وأحيانا لمدينة صنعاء لشراء بعض معدات النحل (مثل: خلايا - شمع - مصائد... إلخ). قام الصندوق بتزويدنا بالآلات اللازمة لتصنيع الخلايا ثم بالتدريب العملي على صناعتها. والان نقوم بتلبية هذه المستلزمات، حيث يأتي لشرائها النحالون في المديرية ومديرتي مستباء وبكيل المير المجاورتين.»

وقد نجحت مجموعة أصدقاء التنمية في تحقيق أرباح مالية جيدة من بيع المستلزمات ومن إنتاج العسل، بالإضافة الى نشر المعارف الجديدة إلى النحالين التقليديين في المديرية المجاورة.



تهدفُ التدخلاتُ في قطاعي التدريب والدعم المؤسسي إلى تقديم الخدمات من خلال التدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لشركاء الصندوق من الاستشاريين، واللجان المجتمعية، وصغار المقاولين، والفنيين، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية... الخ والذين ترتبط أنشطتهم بالتخفيف من الفقر والتنمية المحلية. وسيتم إنجاز ذلك من خلال الاستمرار في تمتين الخبرة المكتسبة والتعلم التشاركي، وكذا تبادل المهارات، وخاصة في مجالات تخفيف الفقر ودعم الجهود المفضية إلى الحكم الرشيد وتعزيز اللامركزية وتفعيل التنمية المحلية في إطار الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي.

التدريب والدعم المؤسسي

الدعم المؤسسي		التدريب		المؤشر
خلال الفترة 2011-2014	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014	عام 2014	
219	27	441	-	عدد المشاريع التي تم تطويرها
24,524,177	12,364,682	16,005,120	-	التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)
152	29	302	95	عدد المشاريع المنجزة
8,084,462	1,004,336	6,990,548	2,745,930	التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)
5,128,000	1,006,000	10,173,000	2,059,000	المنصرف (دولار)
66,121	2,511	58,587	22,681	المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي
30	14	39	44	نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)
104,049	9,927	160,013	33,041	العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)

وخلال الفترة 2011-2014، تم في قطاع التدريب إنجاز 302 مشروع يستفيد منها حوالي 58,600 شخص (منهم 39% من الإناث)، وتنجم عنها قرابة أكثر من 160 ألف يوم عمل. وفي قطاع الدعم المؤسسي تم إنجاز 152 مشروعاً يستفيد منها حوالي أكثر من 66 ألف شخص (منهم 30% من الإناث)، وتنجم عنها أكثر من 104 آلاف يوم عمل (الجدول 7).

الجدول 7 مؤشرات التدريب والدعم المؤسسي



التقدم في مؤشرات بناء القدرات

تركز أهداف العمليات في المرحلة الرابعة على بناء قدرات شركاء الصندوق، وذلك من خلال الاستمرار في تعزيز التجربة المكتسبة والتعلم المتبادل وتبادل المهارات خاصة في المجالات المتعلقة بتخفيف الفقر ودعم جهود الحكم الرشيد وتعزيز اللامركزية وتشجيع التنمية المحلية.

المؤشر	الإنجاز خلال الفترة 2011-2014	المستهدف في المرحلة الرابعة (2011-2015)
عدد مجالس القرى/تعاون القرى	3973	1500
عدد المتطوعين الشباب الذين دربهم الصندوق في مجالات مختلفة (حسب النوع الاجتماعي)	887	2500
	702	1500
عدد أعضاء السلطة المحلية الذين دربهم الصندوق في إطار برنامج التمكين للتنمية المحلية	4868	1500
عدد الأفراد والاستشاريين والمقاولين الذين دربهم الصندوق	6242	3000
عدد المنظمات غير الحكومية التي دعمها الصندوق	55	90
عدد السلطات المحلية التي دعمها الصندوق	50	90
عدد التجمعات المحلية التي دعمها الصندوق	1805	2500

الجدول التالي يوضح بعض التفاصيل حول هذه المبادرات المجتمعية

برنامج التمكين للتنمية المحلية

المحافظة	عدد المديرية المنفذ فيها برنامج التمكين	عدد المبادرات المنفذة	التكلفة بالريال	أمثلة لأنواع المبادرات المنفذة
اب	6	2050	328,838,020	■ رصف وصيانة وتسوية اجزاء من الطرق الريفية.
الحديدة	4	1262	136,627,700	■ بناء خزانات مياه وتنظيف وصيانة مصادر مياه الشرب.
ريمه	2	594	74,830,200	■ إنشاء مراكز محو الامية.
حزموت	3	583	35,475,000	■ تعبيد طرق المشي في المناطق الجبلية الوعرة.
المهرة	1	10	270,000	■ حملات نظافة للقرى والمدارس.
تعز	6	2071	198,046,000	■ فعاليات وندوات توعويه متنوعة.
حجه	5	1764	183,905,400	■ تسوير مقابر.
صنعاء	2	963	176,937,200	■ بناء عشش (مساكن شعبية) لأسر فقيرة.
المحويت	5	1286	144,358,100	■ إنشاء صناديق تكافل اجتماعي.
ذمار	1	637	66,156,570	■ تنظيف واصلاح قنوات الري.
البيضاء	2	280	13,101,300	■ دورات تقوية للطلاب في المواد العلمية والحاسوب.
لحج	7	362	41,320,000	■ دورات في المهارات الحياتية
عمران	6	980	154,192,350	■ عمل حمامات وحفر بيارات (صرف صحي).
الإجمالي	50	12,842	1,554,057,840 (ما يعادل أكثر من 7 ملايين دولار)	

يهدف برنامج التمكين للتنمية المحلية إلى مساعدة المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تسهيل وزيادة التعاون بين المجتمعات المحلية، في إطار العزل والمراكز، وضمن المديرية، وكذا المحافظات. وقد أصبح البرنامج مُكوّنًا رئيسيًا في المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية، انطلاقاً من إدراك فعالية وأهمية البرنامج. كما يسعى البرنامج إلى تمكين السلطة المحلية من إعداد خطط تنموية بمشاركة المجتمع، وبما ينسجم مع الموارد المحلية المتاحة، وكذا التوجّهات والمؤشرات الوطنية، بالإضافة إلى كونها مبنية على احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية.

ويعمل البرنامج على تمكين السلطات المحلية لتبني التخطيط التشاركي المنسجم مع الموارد المحلية المتوفرة، وكذا التوجّهات والمؤشرات المحلية. كما يعزز البرنامج العلاقات بين السلطات المحلية ومجتمعاتها ويتيح للعمل التعاوني المساعدة في تعظيم المنفعة من رأس المال الاجتماعي.

وتشمل إنجازات البرنامج خلال الفترة المنقضية (2011-2014) من المرحلة الرابعة ما يلي:

على مستوى المجتمع

(استثمار رأس المال الاجتماعي كقيمة مضافة لجهود التنمية)

عمل الصندوق على تسهيل عملية تشكيل 3,973 من مجالس تعاون القرى وبطريقة ديمقراطية، وبعدها إجمالي 28,853 من الأعضاء الذكور و26,827 من الإناث، تم تدريبهم في أدوات مشاركة المجتمع، تخطيط الموارد، تخطيط وتنفيذ المبادرات الذاتية والعمل التعاوني. وهذه المنظمات الأهلية تقود تحريك المجتمع نحو أنشطة تنموية متعلقة باحتياجات مجتمعاتها، وبعض النتائج بهذا الصدد تتضمن ما يلي: تنفيذ حوالي 12,842 مبادرة ذاتية (كلها ممولة ومنفذة من قبل المجتمعات) تم تنفيذها في 50 مديرية تتبع 13 محافظة، بتكلفة تقديرية إجمالية بلغت 1.55 مليار ريال يمني أي ما يزيد على 7 ملايين دولار.



مبادرة خريجي برنامج روافد - سقري

على مستوى السلطة المحلية

برنامج التمكين يغطي 76 مديرية في 15 محافظة. وفي 53 مديرية منها ينفذ البرنامج أنشطة في مجال التمكين. وقد تم إنتاج تقارير تنموية وخطط تشاركية. كما تفتت لجان المشاريع في هذه المديريات مبادرات مجتمعية.

ومنذ يناير 2011 وحتى 31 ديسمبر 2014، تم اعتماد حوالي 410 مشاريع مخطط لها ضمن الخطط التشاركية لـ 39 مديرية (قطاعات مختلفة) من قبل فروع الصندوق وبموازنة تقديرية إجمالية بلغت حوالي 99 مليون دولار (66.4 مليون دولار خصصت لـ 256 مشروعاً منفذة وتحت التنفيذ، و مبلغ 6.4 مليون دولار تم تخصيصها لـ 15 مشروعاً موافق عليها، و 26.2 مليون دولار لـ 139 مشروعاً تحت الإعداد).

وفي خطوة متقدمة من أنشطة برنامج التمكين، شرعت 20 مديرية في عقد دورات تدريبية في مجال المناقصات، وبالإشتراك مع فروع الصندوق حددت 20 مشروعاً سوف يتم تمويلها من قبل الصندوق وتنفذ بشكل كامل بواسطة السلطات المحلية، وبموازنة تقديرية تبلغ 3.6 مليون دولار (هذه المشاريع لا زالت تنتظر التمويل).

منظمات حكومية

تركزت أنشطة هذا القطاع الفرعي في المشاريع قيد التنفيذ (نظراً لعدم توفر التمويل لأية مشاريع جديدة). وقد شمل الدعم المؤسسي كلاً من وزارة الإدارة المحلية، والبرنامج الوطني للأسر المنتجة (الإدارة العامة والفروع)، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولجان التحكيم العمالية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والهيئة العامة للكتاب، وزارة الأشغال العامة والطرق، وزارة التعليم الفني والمهني. وأنواع الدعم هذه تركز بشكل رئيسي على تحسين أداء المنظمات المستهدفة من أجل تقديم خدمات نوعية أفضل للجمهور.

منظمات غير حكومية

تأثر هذا القطاع الفرعي أيضاً بصورة كبيرة نتيجة لغياب التمويل، حيث توقفت الأنشطة جميعها تقريباً—ما عدا قلة من الأنشطة التي استمرت لأغراض تتعلق بإغلاق بعض المشاريع. كما لم يتم تمويل أو تطوير مشاريع جديدة لنفس السبب.

برنامج دعم منظمات المجتمع المدني

شرع الصندوق اعتباراً من نوفمبر 2014 في تنفيذ هذا البرنامج الوطني الجديد الممول من قبل البنك الدولي. وفي أحد مكوناته، يهدف البرنامج (الذي يمتد تنفيذه لمدة 4 سنوات) إلى بناء قدرات حوالي 300 منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع المحافظات،

خلال برامج تدريب ودفعة مخصصات مالية لهم كتعويض للمشاركة في التدريب. والكثير من هؤلاء المتدربين الريفيين يحصلون على فرص عمل مؤقتة من خلال توقيع عقود مع الصندوق للقيام بدراسات اجتماعية ومهام استشارية ضمن برامج الصندوق المختلفة، وكذا تدريبهم كمدرسين بعد حضور برامج تدريبية مكثفة تتعلق بهذه المجالات. ويواصل الصندوق تسويق المناصرين الريفيين من خلال موقع روافد الإلكتروني لتعزيز تواصل أكبر وتحديث قاعدة البيانات المحتوية على بيانات تتعلق هؤلاء المناصرين. هذا بالإضافة إلى وثائق إلكترونية ومؤشرات عن الأنشطة التي يقوم بها المتدربون في مناطقهم.

وخلال الفترة المذكورة من المرحلة الرابعة، شملت الأنشطة المختلفة في هذا القطاع الفرعي توفير الدعم المؤسسي والتدريب لمنظمات المناصرين التي ظهرت نتيجة لعمل برنامج روافد.

وتشتمل المخرجات التراكمية الناتجة عن أنشطة مختلفة تم تنفيذها من قبل برنامج روافد على تدريب 4,130 من الشباب الريفيين (منهم 1,785 من الإناث) من 19 محافظة، وتوفير فرص عمل قصيرة وطويلة لمخرجات روافد سواء في الصندوق أو لدى منظمات محلية ودولية تنشط في الجمهورية. وقد استفاد من الفرص القصيرة 8,193 شخصاً (من ضمنهم 3,434 من الإناث)، ومن الفرص الطويلة 157 شخصاً (من ضمنهم 72 من الإناث).

مبادرات مناصري روافد (عمل تطوعي وميداني)

شارك 270 متطوعاً في تنفيذ 120 مبادرة، وشملت المبادرات التعليمية أنشطة محو أمية، وخفض نسب التسرب من المدارس، ودعم بعض المرافق الحكومية (إصلاح بعض الأثاث التالف وإعادة استغلاله)، وشراء بعض المعدات للمراكز الصحية في المناطق الريفية، وإعادة تأهيل بعض الطرق الريفية، والتشجير، وتدريب الشبان الآخرين، وحملات تنظيف، وحملات توعية صحية، وإنشاء جمعيات شبابية جديدة، وتبرعات (مثل التبرع بالدم)، ومساعدة الفقراء.

وذلك في مواضيع المساءلة المجتمعية ومواضيع تدريبية ضرورية أخرى. وبعد إكمال مواضيع التدريب، وعلى أساس التنافس ستسلم 85 منظمة من مجموع المنظمات منحة صغيرة مع إرشادات بتضمين هذه المواضيع في أنشطتها. والمكون الثاني في البرنامج سوف يركز على دعم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكاتبها في المحافظات لوضع قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني ووضع نظام تسجيل لا مركزي. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج بتطوير إستراتيجية اتصالات بين الحكومة وقطاع منظمات المجتمع المدني.

تدريب استشاريين ومقاولين وفنيين مختصين في المشاركة المجتمعية

بلغ إجمالي من تم تدريبهم في مختلف المجالات 5,928 متدرباً (منهم 1,124 من الإناث)، بمن في ذلك استشاريون (مهندسون) يعملون في مشاريع الصندوق، ومقاولون صغار ومحاسبون، ومختصون في العمل الاجتماعي وفنيون.

ويتزايد عدد من يتم تدريبهم في هذا القطاع الفرعي نظراً للاحتياج في هذا المجال. ويُعتبر هؤلاء المتدربون سواعد للصندوق في تنفيذ المشاريع، إلى جانب كونهم إضافة هامة لرأس المال البشري، ليس للصندوق فحسب، بل وللبلد كله، لمساعدة جهات تنموية كثيرة في اليمن في إنجاز أهدافها.

وتم تشكيل وتدريب 1,805 لجان مجتمعية (من ضمنها لجان مستفيدين ولجان تعاقدات مجتمعية). وتقود لجان المستفيدين عملية المشاركة المجتمعية، كما تساعد في تمثيل مجتمعاتها، بينما تقوم لجان التعاقدات المجتمعية بعمل إضافي آخر يختص بتنفيذ المشاريع.

الطلبة الجامعيون (برنامج روافد)

هذا البرنامج يؤهل خريجي الجامعات الشباب من المناطق الريفية كي يصبحوا مناصرين للتنمية المحلية في مناطقهم. وينفذ الكثير من الأنشطة بعضها في كيفية الحصول على فرص عمل. وتشمل هذه الأنشطة بناء قدرات الريفيين الشباب المتخرجين حديثاً من

الإطار 6

تحسن الوضع الصحي والبيئي والجَمالي لقرية «الغربي» بفضل جهود الصندوق التوعوية وتكاتف أفراد المجتمع

قرية الغربي هي إحدى قرى عزلة بني ساوي (مديرية القفر، محافظة إب)، وهي محاطة من كل جوانبها بالجبال، وتعتبر معزولة تماماً عن بقية العزلة. يبلغ عدد الأسر في القرية 160 تضم حوالي 900 شخص. عانت القرية لفترات طويلة من ممارسات سلبية مؤثرة على الصحة، تمثلت في انتشار مخلفات الصرف الصحي جوار المنازل وفي مجاري السيول، بالإضافة إلى انتشار مخلفات الحيوانات والنفايات على امتداد القرية ومسالكها. وقد أدى ذلك إلى تلوث مياه البرك وانتشار المستنقعات المسببة للأمراض، وجرف مخلفات الصرف الصحي بواسطة مجاري السيول، مما أضعف فرص الحصول على مياه شرب آمنة. وساهم تدني مستوى الوعي البيئي والصحي لدى سكان القرية في استفحال هذه المشكلة.

ومع هذا التفاقم الكبير للمشكلة، جاء دور الصندوق الاجتماعي ليتدخل من خلال برنامج التمكين المجتمعي الذي كان له الأثر الكبير في تفعيل المجتمع لهذه القرية. فقد قام مندوبو قرية الغربي ومجلس تعاون القرية باتخاذ العديد من الخطوات في مجال التوعية المجتمعية، فتم الالتقاء بخطيب المسجد لتوضيح أهمية الحفاظ على البيئة النظيفة، وكذلك الحفاظ على منابع المياه من التلوث والحد من انتشار الأمراض.

كما تم الالتقاء بإدارة المدرسة والكادر التعليمي، وتم الانتقال بعدها للطلاب وعمل التوعية اللازمة، وبعد ذلك تم نقل التوعية إلى جميع الأهالي في القرية ومحلاتها.

ونتيجة لحملة وأنشطة التوعية هذه، بدأ مجلس تعاون القرية في تشجيع الأهالي على حفر البيارات (كلًا جوار منزله)، وبادر الأهالي—الواحد تلو الآخر—في تنفيذ ذلك النشاط... وكانت باكورة تكاليف الجهود بالنجاح تتمثل في استكمال حفر أول بيارة، ومن ثم تغطيتها، والبدء باستخدامها.

أدى ذلك إلى تكاتف الجميع، كل يساعد الآخر في الحفر وانجاز العمل والانتهاج من البيارات، وقد تم حفر ما يقارب 41 بيارة، وبدأ الأهالي باستخدامها، وصار بيناً الارتفاع الملحوظ في الوعي الصحي والبيئي من خلال انتهاء انتشار مخلفات الصرف الصحي تدريجياً... فبدأ—بالتالي—جمال القرية في الظهور. التكلفة التقديرية لحفر البيارة الواحدة تُقدَّر بحوالي 80 ألف ريال، حيث وصل إجمالي كلفة حفر وتغطية البيارات إلى قرابة 3.3 مليون ريال.

الملفت في نجاح تنفيذ هذه المبادرة هو تحمس أهالي قرية المظابي (القرية من قرية الغربي) ليحذوا حذو الأخيرة في مبادرة مماثلة، قاموا خلالها بحفر 19 بيارة—حتى الآن—بمبلغ إجمالي تجاوز 1.5 مليون ريال.

برنامج التدخل المتكامل

صمّم الصندوقُ هذا البرنامجَ عام 2002 لاستهداف المجتمعات الأكثر فقراً في الجمهورية بتدخلات متنوعة الجوانب لمواجهة الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المجتمعات المستهدفة. وينشط هذا البرنامج في 364 قرية تتبع 26 عزلة في 9 محافظات. ويهدف إلى الإسهام في تحسين الظروف المعيشية للفقراء (من خلال رفع مستوى الخدمات الأساسية، وزيادة فرص الحصول على مثل هذه الخدمات)، وتنظيم وتمكين المجتمعات المحلية من المساهمة في إنجاز التنمية الذاتية، وكذا تعزيز دور السلطات المحلية في المجتمعات المستهدفة. وخلال المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق، بلغ عدد المستفيدين من مشاريع البرنامج حوالي 79,600 شخص (51% من الإناث). وبرغم الصعوبات المتعلقة بالتمويل، فقد نفذ البرنامج مشاريع تمت الموافقة عليها في عام 2013، بينما تمت الموافقة على مشروع واحد فقط عام 2014 (الجدول 8). كما تم إنجاز دراسة لتحديد الاحتياج لجيوب الفقر في المناطق الحضرية، حيث تم اختيار خمس مناطق (جيوب فقر).

التدخلات في التعليم

- بناء وتأثيث 51 فصلاً دراسياً (أنجزت)، وبناء 50 فصلاً دراسياً (تحت التنفيذ).
- بناء قدرات 20 معلمة محو أمية في ميفع (حضر موت) بالتنسيق مع مكتب التربية في المحافظة.
- تدريب 310 معلمين في مجال التعلم الفعال وطرق التدريس الحديثة.
- تشكيل وتدريب 45 مجلس آباء وتعزيز دورها في المجتمع لتحسين العملية التربوية.

التدخلات في محو الأمية والتعليم المجتمعي

تم تخريج 1,908 من النساء في عدد من مناطق البرنامج، والاستمرار في تأسيس 180 فصلاً لمحو الأمية في مناطق مختلفة تستفيد منها أكثر من 3,600 دارسة في محو الأمية، فضلاً عن تدريب 118 معلمة في مجال محو الأمية من نفس المناطق وتمكينهن من إدارة الفصول وتنفيذ برنامج محو الأمية، وكذا فتح 23 فصلاً دراسياً في وادعه (عمران) والمتينة (الحديدة) وميفع (المكلا ، حضر موت).

التدخلات في المياه

- بناء 2,228 سقاية حصاد مياه في سطوح المنازل بسعة تخزينية إجمالية قدرها 89,560 متراً مكعباً.
- بناء سقايتين لحصاد المياه تستفيد منهما 1,550 أسرة.
- إعادة تأهيل 74 بئراً سطحياً لتوفير مياه الشرب، وإنجاز بناء 4 سقايات لحصاد المياه للمدارس في القحيفة (تعز).

المؤشر	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	1	228
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	67,072	24,355,212
عدد المشاريع المنجزة	29	115
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	2,312,087	5,534,927
المنصرف (دولار)	3,318,000	9,298,000
المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي	12,427	79,598
نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)	49	51
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	67,529	138,185

الجدول 8
مؤشرات برنامج التدخل المتكامل

تنظيم ورفع قدرات المجتمع

- المساهمة في بناء رأس المال الاجتماعي عبر تشكيل تكوينات مجتمعية، بما في ذلك 26 لجنة تنمية في 26 عزلة، ويبلغ العدد التقديري للأعضاء 196 امرأة و317 رجلاً. ومن ضمن هذه اللجان 3 لجان تم بعد ذلك ترفيعها إلى جمعيات تنمية (في العشرة ، حرض ، حجة ، القحيفة ، تعز) وهذه الجمعيات لها دور فاعل في إدارة أنشطة تنمية في مناطقها.
- توفير التدريب لـ 102 لجنة مجتمعية في المناطق المختلفة (من ضمنها مجالس آباء ، مجاميع إنتاج زراعي، مجموعات اقتصادية، ولجان صحية).
- تنفيذ برنامج تدريبي في مجال سلسلة القيم التنموية لـ 54 من ضباط المشاريع و23 استشارياً.

الحضر ولعب دور ريادي من قبل الصندوق لمختلف الشركاء المحليين. كما تم تنفيذ ورشة العمل الأولى لمشروع المرحلة التحضيرية (جيوب الفقر) لـ 26 استشارياً/ة.

التدخلات في الطرق الريفية

تم إعادة تأهيل وتحسين طرق ريفية بطول 29 كيلومتراً في كرش (لحج)، وبنبي أسعد (إب)، والاثلوث (ذمار) وملحان (المحويت).

المنجز		المؤشر
26		عدد العزل المستهدفة
364		عدد القرى المستهدفة
إناث	ذكور	عدد أعضاء اللجان التنموية التي تم إنشاؤها وتدريبها
196	317	
513		إجمالي عدد أعضاء اللجان التنموية المستفيدين

الجدول 9
مُخرجات برنامج التدخل المتكامل
(حتى نهاية عام 2014)



- دورة تدريب الخياطة - الماهرة

التدخلات في المجالات الاقتصادية والزراعية

- رفع وعي 691 من مربّي المواشي في الممارسات الجيدة وأساليب تحسين الإنتاج الحيواني.
- تدريب 487 نحالاً في المعارف والمهارات الأساسية في تربية النحل وإنتاج العسل، وكذا توفير بعض الأدوات التي يحتاجونها لتربية النحل وبعض خلايا النحل الحديثة.
- تدريب 59 من العاملين في صحة الحيوان في 7 مناطق مستهدفة لغرض توفير خدمات بيطرية في المناطق الريفية. هذا بالإضافة إلى دعم عمال الصحة الحيوانية في عزلة القحيفة (تعز) بصناديق رعاية الحيوان مع الأدوية والأدوات الصحية لتمكينهم من أداء الخدمة البيطرية بشكل جيد.
- تدريب 325 مزارعاً (إناثاً وذكوراً) في المعارف والمهارات المتعلقة بالزراعة وإدخال منتجات زراعية ذات مردود اقتصادي ومواد غذائية متنوعة.
- تدريب 105 شبان من القحيفة في 4 مجالات (البناء، وكهرباء السيارات، والتبريد، وميكانيكا السيارات) لغرض تمكين هؤلاء المتدربين من الانضمام إلى سوق العمل.
- تدريب 42 امرأة على كيفية صناعة الجبن بطرق حديثة ودعمهن ببعض المستلزمات التي تساهم في تحسين جودة المنتج. كما تم تشكيل مجموعة منهن وتدريبها على آلية التسويق كون ذلك أهم مرحلة في عملية إنتاج الجبن المحلي.

التدخلات في الصحة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة

- تدريب 60 من قابلات المجتمع.
- تنفيذ برنامج تعزيز الصحة المدرسية وبرنامج للتوعية الصحية والبيئية في العناية بصحة الأم والطفل في جميع الأقاليم.
- تدريب متطوعين في إعادة التأهيل المستند على المجتمع، وكذا تدريب القابلات في العتنة (حرض , حجة) في الكشف المبكر وكذا تطبيق المنهج الخاص بالصرف الصحي الشامل بقيادة المجتمع في قرى واده، حاشد (عمران) والتمينة , التحيتا (الحديدة).

التدخلات في جيوب الفقر الحضرية

تم البدء في تنفيذ برنامج التنمية المحلية في الحضر بمشاركة الوحدة التنفيذية لتأهيل مناطق ذوي الدخل المحدود في أمانة العاصمة والمتمثلة في اختيار المناطق وتنفيذ دراسة مسح اقتصادي اجتماعي وتدريب فريق الوحدة التنفيذية وإعداد الفرق المساندة في تنفيذ البرنامج. ومن أهم المخرجات المتوقعة تطوير موجهات للتنمية المحلية في

الإطار 7

رأس المال الاجتماعي يشد هم المجتمع في وصاب العالي في وقت الأزمات

تعتبر عزلة الأثلاث بمديرية وصاب العالي (ذمار) واحدة من أفقر المناطق وأكثرها احتياجاً بمؤشرات فقر عالية. وتتميز بتضاريس جغرافية قاسية وجبال شاهقة. يبلغ حجم سكان الأثلاث نحو 9000 نسمة، يعيشون في مناق متفرقة إلى حد كبير الأمر الذي جعلهم يعانون من نقص الخدمات الأساسية. استهدف الصندوق الاجتماعي للتنمية هذه العزلة من خلال برنامج التدخل المتكامل. وكان أول تدخل للصندوق في المنطقة عبر إشراك المجتمع المحلي، حيث قام فريق الصندوق بتقسيم المنطقة إلى 4 مجموعات تنموية (آل غذان والزرم والأثلاث وعريشة وعمق على أساس القرب الجغرافي بين القرى). في وقت لاحق، أجريت دراسة اجتماعية واقتصادية وتم تشكيل لجنة التنمية المحلية التي يمثل أعضاؤها مختلف المجموعات المحلية. وبعد أن تم استكمال خطة التنمية المجتمعية، بمشاركة السلطة المحلية، بدأ برنامج التدخل المتكامل في تنفيذ عدد من الأنشطة التنموية، بما في ذلك تحفيز وتفعيل المجتمع، والذي قام بدوره بتأسيس سلسلة من «أيام التنمية». ويقوم السكان المحليين (الرجال والنساء والأطفال) خلال هذه الأيام بالاجتماع ثم القيام بمبادرات ذاتية التمويل والتنفيذ، بما في ذلك بناء الطرق وخزانات تجميع مياه الأمطار. كما تقوم بمراجعة إنجازات مشاريعها، التي شارك في تحقيقها السلطة المحلية والصندوق الاجتماعي للتنمية.

التراث الثقافي

تهدف أنشطة قطاع التراث الثقافي إلى الإسهام في الجهود الوطنية للحفاظ على التراث الثقافي الغني والمتنوع (والمُهدّد) في البلاد، وهذا يعني المحافظة على جوانب التراث الملموس وغير الملموس الغني بالقيم التاريخية والفنية والمعمارية والحضرية والجمالية— بما يسهم في الحفاظ على هذا المكنز الوطني الغني— من جهة—وبما يعمل على تنشيط السياحة وتوفير فرص العمل ويحقق بناء القدرات الوطنية وتأهيلها في هذا المجال.



تمت الموافقة، خلال العام، على 15 مشروعاً بالتزام وصل إلى حوالي 3 ملايين دولار (الجدول 10)

ويمثل التقدم الموضح في الجدول 123%، و133% و78% (على التوالي) من الأهداف المحددة في خطة المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي في قطاع التراث الثقافي. كما تجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من أن الآثار السلبية المترتبة على أحداث عامي 2011 و2014 من حيث تمويل مشاريع القطاع، إلا أن هذا التقدم في الإنجاز يُعتبر جيداً ومُرضياً.

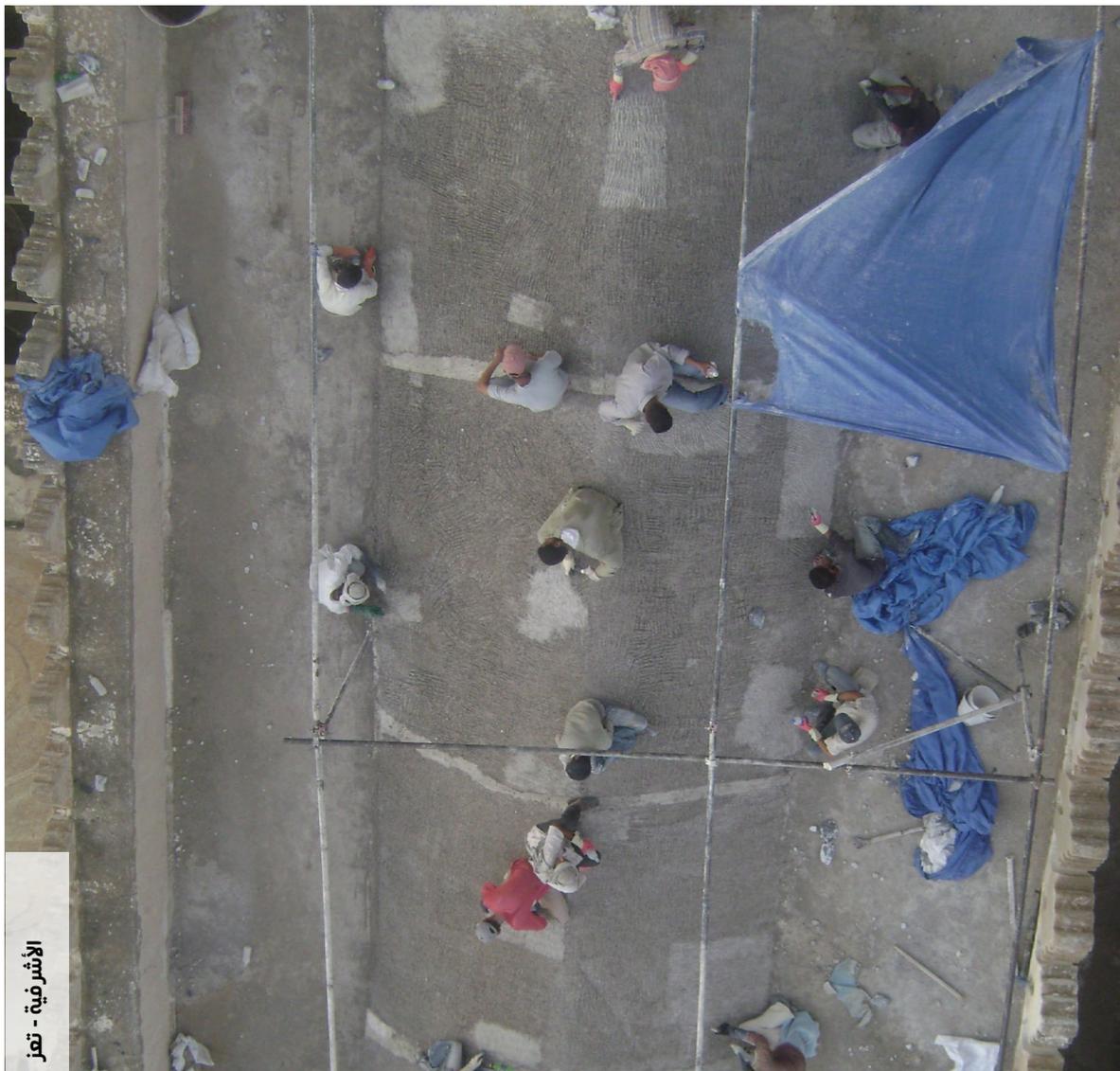
المؤشر	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	15	121
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	2,876,000	38,197,587
عدد المشاريع المنجزة	15	66
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	2,945,913	13,002,811
المنصرف (دولار)	3,814,000	16,639,000
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	92,662	548,320

الجدول 10
مؤشرات قطاع التراث
الثقافي

التقدم في إنجاز مؤشرات المرحلة الرابعة

خلال الفترة 2011 - 2014 من المرحلة الرابعة، تم إنجاز 66 مشروعاً بكلفة تعاقدية تتجاوز 13 مليون دولار، أدت إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

المؤشرات	الإنجاز خلال الفترة 2011-2014	هدف المرحلة الرابعة
عمالة ماهرة تم تزويدها ورفع تحسُّسها بالمعارف والمهارات / التدريب عليها / إكتسابها	631	510
فنيين مدربين / مهارات مكتسبة (مهندسين / أخصائيين آثار / معماريين)	253	190
المواقع والمعالم الأثرية التي تم توثيقها/ حفظها/ إنقاذها	39	50



الأشرفية - تعز

تأثير مشاريع التراث الثقافي

يتجلى أثر معظم مشاريع القطاع - إن لم يكن جميعها - ليس فقط في الحفاظ على مكونات التراث الثقافي المختلفة، بل يتجاوز ذلك بتأثير أبعد من حيث رفع مستوى الوعي بأهمية وحساسية المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية، وكذلك من حيث توليد الدخل، وتطوير مهارات ومعارف جديدة من خلال التدريب. ولذلك، يمكن اعتبار هذا القطاع ذا إسهام مباشر وغير مباشر في جهود الصندوق الاجتماعي للتنمية من أجل تحقيق التنمية والتخفيف من الفقر.

وخلال عام 2014، أنجزت وحدة التراث الثقافي عدداً من المشاريع الرامية إلى الحفاظ على الموروث التاريخي في مناطق مختلفة من اليمن، حيث تم إنجاز المرحلة السادسة من ترميم مسجد ومدرسة الاشرفية في مدينة تعز، والذي يعتبر واحداً من روائع الفنون المعمارية والزخرفية في العهد الرسولي (628-856 هـ 1229-1442م) الذي أصبحت مدينة تعز عاصمة له، وفي 22 يناير 2015م تم تسليم المشروع للمجلس المحلي لمحافظة تعز، وافتتح المبنى للجمهور بشكل كامل وذلك باحتفال رسمي وشعبي.

وخلال تنفيذ الاعمال تم تدريب وتأهيل فريق فني محلي لإدارة مشاريع الترميم المعماري والترميم الدقيق للرسومات الجدارية الملونة والزخارف الجصية والأحجار والأخشاب الأثرية مكون من أكثر من (66) فني ترميم والذي قام بتنفيذ أعمال الترميم تحت إشراف خبرات عالمية وقد استمر العمل في المشروع لحوالي (10) سنوات متواصلة وفر فيها حوالي (136,000) يوم عمل، فرد/ يوم.

كما تم الانتهاء من حماية وترميم المدرسة المنصورية بجبن في محافظة الضالع أحد أهم المعالم المعمارية التاريخية للدولة الطاهرية التي أسسها الملك المنصور عبد الوهاب بن داوود معوضه سنة (٨٦٦-٨٩٤هـ) الموافق (١٤٦٢-١٤٨٩م)،

وجرى كذلك استكمال حماية المتحف الوطني بتعز والذي يعد معلماً تاريخياً وثقافياً نظراً للأبعاد السياسية والوطنية التي حملها المتحف منذ بنائه (متى تم بناؤه) وحتى الآن فأصبح جزءاً من التراث الوطني. كما تم إنجاز عملية انقاذ وحماية مدرسة المقرئ -المدرسة «الأحمدية سابقاً - بزبيد بمحافظة الحديدة كمدرسة أو معهداً دينياً عوضاً عن جامع الأشاعر في فترة العثمانيين المتأخرة لتدريس العلوم الشرعية واللغة العربية وأطلقوا عليها أسم (المكتب). وفي العهد الأمامي وعندما كان الأمام (أحمد بن يحيى بن حميد الدين) ولياً للعهد قام بإعادة بنائها سنة 1357هجريه في بالتعاون بين مشروع الـ (gtz) والصندوق الاجتماعي للتنمية ومكتب الآثار بزبيد).

وتتعرض معالم مدينة زبيد التاريخية للتدهور المستمر وتنتشر المباني المخالفة الخراسانية وغيرها مما يهدد بتلاشي القيمة التاريخية والجمالية العمرانية والمعمارية للمدينة ويهدد بخروج المدينة من قائمة التراث العالمي. ومن بين تلك المعالم بوابة سهام (البوابة الشمالية للمدينة) حيث جرى استكمال ترميم باب سهام، احد أبواب مدينة زبيد القديمة الاربعه المشهورة ومن المعالم التاريخية المعروفة. ويقع باب سهام في الجهة الشمالية لمدينة زبيد بمحافظة الحديدة ويطل على وادي سهام. كما ساهم الترميم في الحفاظ على معالم مدينة زبيد التاريخية التي تعتبر نموذجاً من نماذج العمارة اليمنية التي تمتاز بتنوع نماذج العمارة بتنوع الأقاليم المناخية في اليمن. وتم تدريب كوادر من شباب المدينة على أساليب الحفاظ على العمل التقليدي، بالإضافة إلى توفير فرص العمل أثناء فترة العمل.

كما تم استكمال أعمال الترميم للمرحلة الاولى والثانية للجامع الكبير في حيس، وهو من أقدم الآثار الرسولية في منطقة تهامة بمحافظة الحديدة. ويعود الفضل في بقاء معظم عناصره المعمارية قائمة على حالتها الأصلية حتى الآن للإبداع المعماري والإنشائي والفني علاوةً على أسلوب وطريقة البناء المتبعة في مدينة تهامة أثناء فترة الدولة الرسولية والتي اتسمت باستخدام العناصر المعمارية كالقباب والجامالونات كحل إنشائي بدلا من استخدام السقوف الخشبية.

وقد ساهمت عملية التدخل في المرحلة الأولى والثانية من الترميم في وضع المعالجات ومنع معظم الأضرار الإنشائية عن الجامع، وتوثيق الحقب التاريخية للجامع ونمطه المعماري والزخرفي على أساس علمي، كما جرى تدريب كوادر من شباب المنطقة على أعمال الترميم التاريخية للمباني القديمة، ووفر المشروع فرص عمل يومية لأكثر من 26,618 شخصاً خلال المرحلتين.

وقام الصندوق كذلك بتمويل ترجمة وطباعة كتالوج عن العملات اليمنية الإسلامية القديمة بسبب إفتقار المكتبة اليمنية لأي كتاب أو مرجع باللغة العربية يتحدث عن العملات والمسكوكات الإسلامية اليمنية القديمة مما يعيق مهام الباحثين وطلاب المعرفة في هذا المضمار. والجانب الأخر من المشروع توثيق للعملات الإسلامية التي كانت تتداول في صنعاء من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري.

القديم، إلا إنها لهجات محكية قد انغلقت على نفسها فحافظت على خصائصها الصوتية والنحوية والصرفية والمعجمية حتى اليوم على الرغم من أنّ تأثير اللغة العربية الفصحى وتكمن أهمية هذا الكتاب بالتعريف بإحدى اللهجات الأصيلة المحكية في جزيرة سقطرى اليمنية النادرة والمهددة بالاندثار.

عينة من المشاريع الجاري تنفيذها

بالإضافة الى انجاز المشاريع أعلاه، تم الاستمرار في تنفيذ اعمال الترميم والصيانة للجامع الكبير بصنعاء والذي يتم ترميمه بمنحة خاصة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتواصل وتتقدم أعمال ترميم الجامع الكبير بصنعاء بعناية وحرص يتناسب مع الأهمية التي يمثلها هذا الصرح الديني والمعماري الكبير كونه أحد أقدم المباني الإسلامية إضافة لما يحمله من قيم أثرية وتاريخية وفنية ومعمارية قلما توجد مجتمعة في معلم واحد ويزيد من مكانته ما يتم العثور والكشف عليه تباعاً أثناء أعمال الترميم من مخطوطات وزخارف مما يؤكد ويرسخ أهمية هذا المعلم العظيم على المستوى الوطني والإسلامي والعالمي مما يوجب تخطيط أعمال الحفاظ عليه بحرص وعناية لضمان إستدامة تشغيله وبقائه.

ووفقاً للرؤية والمنهج المقرر في الحفاظ على المعلم، والمراعى فيهما التوفيق بين خصوصية المعلم ووظيفته المستمرة، فإن العمل يجري وفقاً للأسس والمعايير الدولية، ويتم توقيع إتفاقيات تعاون مع معاهد دولية مرموقة ومتخصصة معنية بشؤون الحفاظ وكذا الإستعانة بخبرات ومهارات دولية ومحلية بالتوازي مع تطوير قدرات الكوادر المحلية عبر برامج التدريب النظرية والتطبيقية والتي وصلت إلى مستوى أكسبها الثقة على مواصلة كثير من الأعمال خلال الفترات التي أجبرت الخبرات الدولية على مغادرة البلد نتيجة الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها البلد. وقد تم تشغيل العديد من العمالة في اعمال ترميم السقوف الخشبية حيث تغطي أروقة الصلاة بالجامع الكبير بصنعاء أكبر وأضخم وأقدم سقف خشبي مزخرف نحتاً ورسماً في العالم الإسلامي من حيث الغنى الفني وايقاظ صيانة واعادة طبقات القضاض للسطح، والتي عملت على إحياء وتشجيع الحرف والمهارات التقليدية في البناء المعتمدة على المواد التقليدية وايقاظ ترميم اعمال الجداريات التي ويعود تاريخ عدد كبير منها لفترات ما قبل الإسلام.

كما تواصلت أعمال الترميم الجارية في الجامع الكبير بشبام كوكبان في محافظة عمران، بالإضافة الى اعمال الرصف في مدينة زيد التاريخية بمحافظة الحديدة، وايقاظ ترميم جامع الاشاعر في هذه المدينة.



مشروع البنية التحتية لمدينة شبام التاريخية-مديرية شبام-محافظة حضرموت

ولخلق أنشطة مدرة للدخل تستفيد منها الاسر الفقيرة، وحرصاً على القيمة الثقافية والتاريخية لصناعة الوجبات الشعبية وحفاظاً عليها، تم العمل على تمكين النساء الفقيرات اقتصادياً غير القادرات على ربط منتجاتهن بالسوق عبر مجموعة من التدخلات والأنشطة وذلك من خلال تدريب النساء على حقيب من البرامج التدريبية عبر منظمة غير حكومية تعمل في هذا المجال. وتمثلت مخرجات المشروع في تدريب نساء على إنتاج مأكولات شعبية بجودة أعلى ورفع مستوى النظافة، وإيجاد سوق للمرأة الفقيرة غير القادرة على عمل ربط مع السوق المستهلك، وتوفير فرص عمل لها، وكذا تفعيل الحس التجاري لدى المتدربات بأنشاء مشاريعهن الخاصة.

وتم طبع كتاب اللهجة المحكية السقطرية، وجزيرة سقطرى هي إحدى جزر الجمهورية اليمنية الواقعة في المحيط الهندي، وفي العام 2014 تم اعتمادها كمحافظة ويبلغ عدد سكانها 80 ألف نسمة تقريبا، ويستخدم سكان الجزيرة لهجة محكية خاصة بهم لا يستخدمها غيرهم من سكان المناطق الأخرى في اليمن مثلهم مثل سكان المهرة والشحر-حضرموت. وبالنسبة للهجات المحكية السقطرية والمهرية والجبالية فإنها تعد من عربية أهل اليمن

الإطار 8

تأهيل نظري وعملي للكوادر الوطنية في صيانة وترميم المعالم الأثرية

وفقاً لخطة العمل في مشروع الجامع الكبير بصنعاء وتماشياً مع أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية التي تصب في تأهيل كوادر يمنية للقيام بأعمال الترميم والصيانة ومواصلة لما تم تنفيذه من دورات سابقة، تم عقد دورة تدريبية بدأت في 15 يناير 2014 وأستمرت حتى منتصف مايو 2014 أستهدفت 30 مشاركاً ومشاركة من خريجي الآثار والعمارة والفنون الجميلة. كما تم تدريب 4 نجارين إضافيين في أعمال النجارة الفنية المتعلقة بأعمال الترميم من خلال إشراكهم في العمل تحت إشراف نجارين ومرممين إيطاليين.

وخلال العام 2014 وضمن التعاون مع معهد فينيتو تم إبتعاث 5 من المشاركين في أعمال ترميم المصنذقات الخشبية (ممن تم تدريبهم في عام 2007) إلى إيطاليا لحضور دورات متقدمة ومتخصصة في تقنيات الترميم. وفي ذات العام تم إستقبال 8 من كوادر الهيئة العامة للآثار حديثي التخرج والتوظيف ضمن برنامج تدريبي مدته ستة أشهر، ويتم تباعاً تطوير مهارات الفريق المحلي لمن تم اجتيازهم العمل ضمن الدورات النظرية والتطبيقية التي تقام في المشروع.

كما تم توعية الجمهور والمختصين عن أنشطة وأعمال المشروع من خلال:

■ تجهيز معرض خاص بأنشطة المشروع يفتح بشكل دائم بغرض رفع مستوى الوعي والتعريف بطبيعة الأعمال التي تتم داخل الجامع.

■ تنظيم واستقبال العديد من الزوار من جهات مختلفة لزيارة المشروع من مسئولين وطلاب جامعات وطلاب مدارس والمهتمين والدبلوماسيين المقيمين وغيرهم.

■ إجراء تحقيقات صحفية مرئية ومسموعة ومقروءة.

■ تسهيل توفير المعلومات للمهتمين والباحثين.

■ تنظيم معارض لمخرجات الأعمال من وقت إلى آخر.



يستهدفُ برنامجُ الأشغال كثيفة العمالة المجتمعات المحلية الفقيرة، ويهدفُ إلى استفادة هذه المجتمعات بطريقة مزدوجة: توفير دخل من أجور العمل في مشاريع البرنامج لحماية الأسر الفقيرة ضد الصدمات، وتوفير الأصول المجتمعية التي من شأنها أن تولد منافع مستقبلية. وَيَنَدِرُجُ في إطار الأشغال كثيفة العمالة برنامجُ النقد مقابل العمل، وقطاع الطرق.

برنامج الأشغال كثيفة العمالة

مشاريع النقد مقابل العمل

تستهدف مشاريع النقد مقابل العمل المناطق الريفية شديدة الفقر، وتجمعات العمالة غير الماهرة في المناطق الحضرية، وذلك لتوفير فرص عمل مؤقتة للفقراء في المناطق الفقيرة المتأثر بالصدمات الاقتصادية والتغيرات المناخية كالجفاف وارتفاع أسعار الغذاء والبطالة حيث يعمل البرنامج مع المجتمع المستفيد بشكل مباشر في كافة مراحل المشروع والأنشطة التي يفرز المجتمع أهميتها لخدمته وعادة ما تكون هذه المشاريع ذات تقنية بسيطة وعمالة كثيفة لا تقل نسبة الأجور فيها عن 60% من الكلفة الإجمالية للمشاريع.

وقد بدأ العمل في برنامج الأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل) عام 2008 في أشد المناطق الريفية فقراً، بهدف تعزيز دور الصندوق كمكون في شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق مبدأ الأجر مقابل العمل للإسهام في سد فجوة الاستهلاك للأسر والمجتمعات الفقيرة أثناء الصدمات والتغيرات المناخية وركود المواسم الزراعية، كما يسعى إلى زيادة الأصول الإنتاجية للمجتمعات المحلية المستهدفة بما يساعدها في مواجهة الصدمات المستقبلية.

تتنوع تدخلات برنامج النقد مقابل العمل ما بين إنشاء وتأهيل المدرجات الزراعية، واستصلاح وحماية الأراضي الزراعية، وإدارة المساقط المائية، وتحسين الطرق الريفية، وحماية وتأهيل قنوات الري، وزيادة الغطاء النباتي، وخزانات حصاد مياه الأمطار، وحماية مصادر مياه الشرب، وحفر الآبار السطحية، وإنشاء الحدائق المنزلية، تحسين الوضع الصحي والبيئي، الخ.

وتتنوع الفئة المستهدفة لتتراوح بين الأسر في المجتمعات الashد فقرا إلى فئة الشباب من الذكور والإناث في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وقد تم تصميم تدخلات خاصة لفئة الشباب بحيث تمكنهم من الحصول على فرص عمل، وأيضاً تطوير مهاراتهم من خلال التدريب الموقعي والتدريب على المهارات الحياتية لتسهيل دخولهم سوق العمل.

خلال الفترة 2011 - 2014، بلغ عدد مشاريع النقد مقابل العمل التي تم إنجازها 484 بكلفة تعاقدية تقارب 90.7 مليون دولار، يستفيد منها استفادة مباشرة 884,684 شخصاً، نصفهم تقريباً من الإناث، وتتولد عنها قرابة 9.8 مليون يوم عمل (الجدول 11).

المؤشر	عام 2014	خلال الفترة 2011-2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	120	538
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	26,719,717	131,594,293
عدد المشاريع المنجزة	191	484
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	45,543,263	90,653,539
المنصرف (دولار)	21,390,000	120,263,000
المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي	361,515	884,684
نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)	50	50
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	4,963,790	9,766,754

الجدول 11
مؤشرات برنامج النقد
مقابل العمل

ويستهدف البرنامج حوالي 11% من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن، والذين يُقدَّر عددهم بحوالي 10 ملايين شخص.

والفرق/اللجان المجتمعية في بعض المشاريع بغرض التعريف بآليات البرنامج وواجبات وحقوق وأدوار كل جهة، بالإضافة إلى ورش أخرى هدفت إلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، خصوصاً فيما يتعلق بتدريب الشباب على المهارات الحياتية في مشاريع تشغيل الشباب التي تم تدشينها مؤخراً في عدة محافظات. من جانب آخر تم عقد ورشة عمل بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في فرع الصندوق بمحافظة عدن، وذلك من أجل تعزيز الشراكة بين البرنامجين والتعريف بمفاهيم وآليات ومعايير كل منهما.

أثر البرنامج والتحديات

تمثل الأثر الرئيس الذي أحدثه البرنامج على المجتمعات المستهدفة في إفادة 95% من المستفيدين بأنهم استخدموا أجور البرنامج في شراء الغذاء وتسديد الديون.

أما التحديات التي شهدتها البرنامج، فقد تجسدت في وتطوير آلية الاستهداف في البرنامج من خلال تبسيط وتنوع التدخلات بحيث تتلائم مع قدرات ومهارات افراد المجتمع نساء ورجالاً، بالإضافة إلى تعميق مشاركة السلطات المحلية، وتدشين العمل مع منظمات المجتمع المدني وإشراكها في عمليات التدريب (كخطوة أولى لنقل خبرة النقد مقابل العمل إليها)، وتعزيز آلية الشكاوي.

وقد ارتفع مستوى صرف الأجور للمستفيدين عتبر مُقدّمي الخدمات المصرفية لتصل إلى نسبة 75%.

المخرجات التراكمية لبرنامج النقد مقابل العمل (2008-نهاية 2014)

المنجز	التدخل
7,816	مساحة الأراضي والمدرجات الزراعية التي تمت حمايتها واستصلاحها (هكتار)
322,786	السعة الاستيعابية لخزانات حصاد مياه الأمطار (م ³)
363	طول الطرق الريفية التي تمت حمايتها/تحسينها/إعادة تأهيلها (كم)
1,041	عدد الآبار التي تمت حمايتها وإعادة تأهيلها
3,116	عدد المساكن المهددة من السيول، والتي تمت حمايتها
14,861	عدد الحمامات التي تم بناؤها
22,940	طول قنوات الري التي تم تشييدها (متر)

بعض الانشطة خلال عام 2014

تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية في فروع الصندوق التسعة بالمحافظات، وذلك في المجالات ذات الصلة مثل آلية العمل في البرنامج وآلية الإشراف والمتابعة الفنية والنماذج المحاسبية وآليات الاستهداف والمتابعة المجتمعية، وتنفيذ الدراسات والبحث السريع بالمشاركة، واستخدام الأجهزة الذكية في الزيارات التحقيقية، ومعايير اختيار مشاريع تشغيل الشباب الممولة من البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، والتصوير الفوتوغرافي، إضافة إلى التوعية بمخاطر سوء التغذية وأضرار القات، وصحة الحيوان والإنتاج الحيواني، والصناعات الغذائية. وقد استفاد من هذه الدورات مسؤولو البرنامج في الفروع ومهندسون واستشاريون ومحاسبون ماليون واستشاريون مجتمعيون ومتدربون (من كلا الجنسين).

أقيمت أيضاً عدة ورش عمل ضمت رؤساء وأمناء المجالس المحلية وأعضاء الهيئات الإدارية في بعض المحافظات بغرض التوعية بأهداف ومعايير واشتراطات البرنامج وآلية ترشيح المناطق المستهدفة واختيار الأصول المجتمعية، كما عقدت بعض الورش مع المقاولين



مشروع تشغيل الشباب - حرض

الإطار 9

مشروع تشغيل الشباب في حرض... للإناث اندفاع كبير وحماسة منقطعة النظير!

تتناهى موجة الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية في اليمن يوماً بعد يوم بسبب الظروف الاقتصادية والأزمة السياسية التي تمر بها البلاد منذ عام 2011، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وزيادة نسبة الشريحة الواقعة تحت الفقر.

وتعد مديرية حرض (محافظة حجة) من أكثر المديريات تأثراً بالأحداث السياسية سواء في الماضي أو الحاضر نظراً لما شهدته من نزوح لكثير من سكان محافظة صعدة ومديريتي مستبأ وكشر إليها، الأمر الذي زاد من معاناة سكان المحافظة بشكل عام ومديرية حرض على وجه الخصوص... وما ترتب على ذلك من ضغط كبير على كافة الخدمات والبنية التحتية في المنطقة وارتفاع معدلات البطالة في المديرية بين الجنسين وخاصة الإناث، وما نتج عن ذلك من تدنّي في المستوى المعيشي للسكان وتفشيا لفقر وارتفاع معدلات سوء التغذية أيضاً.

ومن أجل كل ذلك، كانت هذه المديرية في قائمة أولويات برنامج الأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل) الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث تمّ استهدافها بمشروع تشغيل الشباب العاطلين عن العمل.

وكان الأمر المثير للدهشة هو اندفاع كثير من النساء للتسجيل في المشروع أثناء الإعلان عنه، وذلك في محاولة منهن لاكتساب معارف ومهارات تساعدن في الحصول على فرص عمل أو تأسيس أعمال صغيرة خاصة بهن تساعدن على مواجهة تقلبات الحياة ومصاعبها، حيث كان عدد المسجلات في المشروع 46 شابة تتراوح أعمارهن بين 18-30 عاماً من إجمالي 447 شاباً وشابة تم استهدافهم للمشروع. يتكون المشروع من مكونين هامين:

الأول عبارة عن حزمة تدريبية في مجال المهارات الحياتية، يتم تدريب المستفيدين/ات عليها لمدة 6 أيام تدريباً مدفوع الأجر بهدف اكساب الشباب المستفيدين مهارات مختلفة يتم من خلالها اكتشاف وتنمية الذات والقدرات والمهارات لتنميتها وتطويرها بما يحسّن من فرصهم للالتحاق بسوق العمل. والمكون الآخر عبارة عن تنفيذ أعمال مدنية كطلاء «بردورات»، والتشجير للشوارع الرئيسية للمديرية.

وكما تدافعت النساء للالتحاق بالدورة، فقد تدافعن أيضاً لتنفيذ الأعمال الميدانية التي كانت حكرًا على الرجال في سوق العمل (وهي مهنة الدهان). وقد تلقين تدريباً موقعياً على رأس العمل عن كيفية تنفيذ أعمال الدهان، وباشرن بالعمل بمهارة وقدرة لا تقلان عن كفاءة إخوانهن من الرجال... وذلك حرصاً منهن على كسب معيشتهن بأنفسهن، والحصول على مبلغ من المال يساعدن على تحسين الوضع المعيشي لأسرهن، وتوفير الاحتياجات الضرورية من الغذاء، واكتساب مهارات تساعدن على العمل مع آخرين بعد انتهاء المشروع بدلاً من مكوّتهن في منازلهن مكتوفات الأيدي.

وقد عبرت إحدى المستفيدات عن ذلك بقولها:

«كنا جالسات في البيوت لا عمل ولا شغلة. ولما جاء الصندوق الاجتماعي، سجلنا في الدورة ودرسونا أسبوع علمونا كيف نتواصل بالآخريين، وكيف نستفيد من قدراتنا ونعمل ونكسب معيشتنا، وما نكون عالية».

وتضيف: «الحمد لله... بعدما كملنا الدراسة، رجعنا نشتغل في الطلاء. ومثلما كسبنا فلوس في الدراسة، يدوا (يعطوننا) فلوس في العمل من أجل نوفر لأسرنا المواد الغذائية». وعبرت المستفيدة زينب عن مدى استفادتها من المشروع بقولها:

«استفدنا من التدريب أشياء كثيرة: الثقة بالنفس، وأسلوب التعامل مع الآخريين، والاتصال والتواصل، وكيف يكون لنا طموحاً نشتغل... كنا من أول (من قبل) ليس لدينا عمل، والآن أصبحنا نشتغل، وما كنا نتوقع في يوم نخرج للشارع أو في الطريق أو ننظف، ولكن مع التدريب تعلمنا الثقة بالنفس، واشتغلنا... والحمد لله، استفدنا من الفلوس التي أعطوها لنا في تحسين مستوى الدخل للأسرة وشراء المواد الغذائية وفي تحسين البلاد (القرية)».

قطاع الطرق

نظراً للتشتت السكاني والجغرافي الكبير الذي تعاني منه بلادنا، حيث يتوزع السكان على أكثر من 130 ألف تجمع سكاني و3,426 منطقة حضرية، يأتي الدور الهام والحيوي الذي تلعبه الطرق الريفية في ربط تلك التجمعات—وخاصة النائية منها—بالمناطق الحضرية، وبما يسهّل الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحية، والتعليمية، والسلع الغذائية الأساسية) وكسر حاجز العزلة والفقر في تلك المناطق، بالإضافة إلى تعزيز المقومات الاقتصادية عن طريق تسهيل نقل المنتجات الزراعية، وتخفيض كلفة النقل.

كما يهدف القطاع من خلال تبني مشاريع رصف شوارع في مراكز المحافظات والمدن الثانوية إلى توفير فرص عمل مؤقتة يستفيد منها العمالة الغير ماهرة والشبه الماهرة المتواجدة في مراكز المدن الرئيسية والثانوية وكذلك إلى معالجة الأوضاع البيئية السيئة في المناطق المستهدفة والتي غالباً ما تكون جيوب فقر وذات كثافة سكانية مرتفعة—مع الأخذ بالاعتبار للمناطق التي تواجه إشكالية في تصريف مياه الأمطار وتحولها إلى برك ومستنقعات طافحة بالأوبئة مما يشكل تهديداً لحياة السكان ولذلك كان من المهم التدخل في مثل هذه الأماكن وتحويلها إلى مناطق نظيفة ومرصوفة مما يسهل من حركة وانتقال السكان وممارسة مهامهم اليومية بشكل طبيعي.

وتتمثل توجهات قطاع الطرق في ربط القرى والأسواق ومراكز توفر الخدمات الاجتماعية، وزيادة المحتوى التشغيلي (نسبة العمالة) للمشاريع، وخلق فرص عمل مؤقتة بتقليل دور المعدات في مشاريع الطرق الريفية إلى أقصى حدٍّ ممكن، والاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة مع الاعتماد على العمالة اليدوية في التنفيذ، وتحسين جودة الاستهداف للمشاريع بالتركيز على المناطق الريفية الفقيرة والأكثر احتياجاً وجيوب الفقر في المناطق الحضرية، وكذا رفع كفاءة الضباط والاستشاريين وتحسين الأداء إدارياً وفنياً. بالنظر إلى ما واكب عام 2014 من شحة في الموارد المتاحة للصندوق، فقد تمت الموافقة—خلال العام—على 3 مشاريع فقط بكلفة تقديرية تقارب 0.56 مليون دولار. وخلال الفترة 2011 – 2014، تم إنجاز 242 مشروعاً بكلفة تعاقدية تبلغ حوالي 68.7 مليون دولار، يستفيد منها استفادة مباشرة أكثر من 958,880 شخصاً، نصفهم تقريباً من الإناث، وتولد عنها حوالي 2.1 مليون فرصة عمل مؤقتة (الجدول 12).

المؤشر	عام 2014	خلال الفترة 2011–2014
عدد المشاريع التي تم تطويرها	3	379
التكلفة التقديرية للمشاريع التي تم تطويرها (دولار)	562,300	113,052,049
عدد المشاريع المنجزة	83	242
التكلفة التعاقدية للمشاريع المنجزة (دولار)	25,926,185	68,731,677
المنصرف (دولار)	18,081,000	71,053,000
المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي	328,408	958,883
نسبة المستفيدات من الإناث للمشاريع المنجزة (%)	50	50
العمالة الفعلية المؤقتة للمشاريع المنجزة (يوم عمل)	825,039	2,109,055

الجدول 12
مؤشرات قطاع
الطرق

الدورات التدريبية وورش العمل

تم خلال العام تنفيذ ورشتي عمل، ركزت إحداها على أساليب الإدارة الميدانية للمشاريع، واستهدفت كافة ضباط القطاع، بينما كانت الثانية حول جودة التنفيذ في الميدان، واستهدفت 18 استشارياً من فرع الصندوق في حجة.

التقدم في إنجاز مؤشرات المرحلة الرابعة

المؤشر	الإنجاز خلال الفترة 2011-2014	المستهدف في المرحلة الرابعة
الطول الإجمالي للطرق التي تم شقها أو تحسينها (كم)	998	1,300



تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

يسعى هذا البرنامجُ إلى تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال إنشاءٍ ودعم مؤسساتٍ وبرامجٍ وبنوكٍ ماليةٍ للتمويل الصغير والأصغر، وكذا تسهيل تقديم الخدمات غير المالية لأصحاب المشاريع لمساعدتهم على زيادة دخلهم وتوفير فرص عمل جديدة.



تم تطوير وتنفيذ 25 مشروعاً، منها 14 مشروعاً لدعم وتمويل قطاع التمويل الأصغر، و10 مشاريع لدعم وتمويل قطاع خدمات الأعمال، ومشروع واحد لتطوير قطاع التمويل الصغير، وبكلفة تقديرية تزيد على 17 مليون دولار. ويتوقع أن يستفيد من تلك المشاريع مباشرة 40,743 شخصاً (تشكل النساء نسبة 62% منهم). ووصل حجم محفظة القروض النشطة للبنوك والبرامج والمؤسسات نهاية عام 2014 إلى أكثر من 12 مليار ريال (حوالي 57 مليون دولار)، كما وصل عدد المقترضين النشطين إلى 120,839 (من كلا الجنسين)، وبلغ عدد المدخرات والمدخرين النشطين 622,114.

م	البرنامج	عدد العملاء (نشطون)			محفظة القروض (مليون ريال)	محفظة القروض في المخاطرة (%)	الأرقام التراكمية		الاكتفاء الذاتي التشغيلي	الاكتفاء الذاتي المالي	عدد الموظفين	عدد مسؤولي القروض	منطقة العمل
		مدخرون		مبالغ القروض (مليون ريال)			عدد القروض						
		مقترضون	الإجمالي										
1	بنك الأمل للتمويل الأصغر	40,819	93,053	2,765	0.33	113,487	8,639	171	102	276	136	أمانة العاصمة، أب، تعز، ذمار، المكلا، الحديدة، عدن، حجة، عيسى	
2	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	18,242	29,062	806	3.78	133,707	6,824	120	86	144	77	أمانة العاصمة، تعز، إب، القاعدة، ذمار، يريم، حجة، لحج، الحديدة، الضالع، عدن، المحويت	
3	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	14,757	12,025	980	0	68,005	4,164	192	125	85	45	دار سعد، البريقة، المعلا، التواهي، خور مكسر، كريتر - عدن، لحج، الضالع	
4	مؤسسة نماء للتمويل الصغير والأصغر	9,964	3,018	667	2.67	76,508	6,676	112	91	114	76	صنعاء، تعز، عدن، الحديدة، اب	
5	برنامج التضامن للتمويل الأصغر	7,886	0	1,272	2.66	37,613	8,576	112	101	118	89	أمانة العاصمة، تعز، الحديدة، عدن، اب، حضرموت، عمران	
6	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	7,750	478,016	2,047	0.5	16,130	7,369	96	89	102	81	أمانة العاصمة، تعز، اب، عدن، الحديدة، ذمار، المكلا، سيئون	
7	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	6,215	4,064	745	7.83	20,156	2,065	144	125	56	20	حضرموت (سيئون، تريم، السوم)	
8	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	5,206	0	2,123	3	22,617	17,055	179	177	126	21	أمانة العاصمة، تعز، عدن، المكلا، الحديدة، إب، يريم، ذمار، البيضاء، رداغ، لحج، ابين، الضالع، عمران، حجة	
9	برنامج أزال للتمويل الأصغر	4,500	2,876	356	7.82	45,843	2,473	93	69	82	35	أمانة العاصمة	
10	برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر	4,036	0	413	0	47,324	2,263	92	68	82	30	أبين (زنجبار، خنفر، أحور)، المكلا، الشحر، عدن	
11	شركة الأوتال للتمويل الأصغر-	1,464	0	52	14.18	59,831	2,133	97	65	39	19	تعز (الكعب، حوض الأشراف، الراهده، صينته، القاعدة)	
12	مشاريع مدرة للدخل					85,024	3,413					مناطق مختلفة	
	الإجمالي	120,839	622,114	12,226		726,245	71,650			1,224	629		

الجدول 13

مؤشرات برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر حتى نهاية شهر ديسمبر 2014

الدعم لشركة الأوائل للتمويل الأصغر في مجال تجهيز جميع سرفرات الفروع ، واختبار المتقدمين لشغل وظيفة مسئول تقنيه المعلومات في الشركة.

وضمن مشروع التعاون بين الصندوق والحكومة الألمانية/بنك الاعمار الألماني، أوفد البنك استشارياً من شركة متخصصة للصندوق للاطلاع على تلك الأنظمة بهدف تطويرها لتواكب عملية توسع وانتشار خدمات تلك المؤسسات لعدد أكبر من أصحاب المشاريع

الصغيرة والأصغر، وكذلك تم القيام بزيارات ميدانية لعدد من البرامج والمؤسسات لجمع المعلومات والبيانات والمقترحات التي هدفت إلى تطوير تلك الأنظمة، كما تم تطوير نظام قروض الوحدة، وكذلك تم الاجتماع مع خبراء الشركة الذي عقد في عمان الأردن الذي يهدف لتحديث الأنظمة الآلية لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر والدعم الفني لوحدة تنمية المنشآت، إضافة إلى ذلك تمت عملية تحديث بيانات موقع الاستعلام الائتماني لها، وقد تم تطوير 15 تقرير و5 شاشات للبرامج والمؤسسات تتعلق بمحفظة القروض، كذلك تم تقديم الدعم الفني لبرنامج أزال في صنعاء لتطوير آلية رهن الذهب عبر النظام

الآلي وكذا تركيب الشبكة المركزية للبرنامج بغرض توحيد قاعدة البيانات مع فروع البرنامج، كما تم تقديم الدعم الفني لبرنامج الاتحاد للتمويل الأصغر في أبين بغرض تطوير الأنظمة الآلية وإضافة إلى تطوير ثلاث شاشات جديدة لمساعدة إدارة العمليات في عملها، كذلك تم تفعيل النظام المحاسبي والموارد البشرية لبرنامج حزموت للتمويل الأصغر. وأقام الصندوق بالتعاون مع شركة فرص المغربية ورشة عمل لشركائه حول التمكين

التمويلات والمنح النقدية والدعم الفني لمؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر ولشركاء الصندوق

واصل الصندوق تمويل محافظ قروض مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر(برنامج حزموت، برنامج نماء، مؤسسة عدن، المؤسسة الوطنية، برنامج الاتحاد) بغرض تمكينها من استمرار تقديم خدماتها المالية للفئة المستهدفة من النساء والرجال لأصحاب الأنشطة المدرة للدخل وقد بلغ إجمالي التمويل ما يقارب 2 مليار ريال ما يعادل (حوالي 9 ملايين

دولار)، نتيجة توسع خدماتها الإقراضية ولتلبية تزايد طلب أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر على الخدمات المالية، وبهدف استدامة خدماتها المالية، إضافة إلى تقديم الدعم الفني والتمويل لكل من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، شبكة اليمن للتمويل الأصغر، بنك الأمل للتمويل الأصغر وتمويل الجهاز المركزي للإحصاء لدعم (مشروع مسح القوى العاملة في مجال التمويل الصغير والأصغر) وقد بلغ إجمالي الدعم والمنح 713 مليون ريال ما يعادل (3,3 مليون دولار). كما يواصل الصندوق تقديم الدعم الفني لتطوير الأنظمة الآلية لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر،



بهدف تعزيز البناء المؤسسي لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر وتبادل الخبرات والمعلومات بهدف تحسين أدائها ورفع كفاءة قدرات ومهارات كوادرها، حيث تم تطوير نظام القروض وعملية تحديث بيانات موقع الاستعلام الائتماني لها إضافة إلى استكمال اختبار ربط الأنظمة الآلية الثلاثة وتفعيلها (الإقراض، الموارد البشرية، المحاسبي) من خلال الزيارات الميدانية لكل من مؤسسه عدن، وبرنامج أزال والاتحاد وحزموت، وتقديم

عدن، تعز، وذلك بهدف اختيار مجموعة من أولئك الاستشاريين لتدريبهم وتأهيلهم للقيام بالمصادقات والتدقيق الميدانية على محافظ قروض وادخارات برامج ومؤسسات التمويل الأصغر فقد تم إلحاقهم بدورة تدريبية مكثفة التي عقدت في مدينة تعز ولمدة 5 أيام وقد شارك فيها 13 استشارية علاوة على ذلك تم إدخالهن في قائمة الاستشاريين للصندوق للاستعانة بهن في المصادقات لتلك المحافظ.

الخدمات غير المالية (خدمات الأعمال لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر)

قامت الوحدة بدعم وتمويل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، حيث يعتبر الصندوق الممول الرئيسي للوكالة لدعم كافة أنشطتها ومشاريعها في مجال تنمية خدمات الأعمال في المركز الرئيسي وفروعها في عدن والمكلا وفي عدد من المحافظات.

مشروع تطوير إنتاجه البن اليمني وتسويقه: استمرت الوكالة في تنفيذ الأنشطة الداعمة لهذا المحصول من خلال دعم المزارعين ورفع قدراتهم لزيادة الانتاجية وتطويرها (كما في مديرية بُرَع في الحديدة). وتم أيضاً دعم جمعية طالوق النسائية للبن في أنشطة متنوعة من برنامج بنس إيدج، وذلك في مقر معمل البن التابع للجمعية في وادي طالوق (المسراخ، تعز). كما نفذت الوكالة 18 حقلًا إيضاحياً في مجال العمليات الزراعية للبن استهدف المزارعين. كما الانتهاء من اعداد وتوزيع دليل إدارة محصول البن الذي اعدهت الوكالة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية حيث يعتبر هذا الدليل الأول من نوعه باللغة العربية.

تطوير وتصدير السلالات الحرفية: قامت الوكالة بإعداد الترتيبات لتجهيز 15 ألف سلة لشحنها إلى السوق الخارجية. وستسهم الطلبات الجديدة في تشغيل 200 حرفي وحرفية من مختلف المحافظات. كما تم رفع قدرات 110 حِرَفِيَّات من النساء، ركزت على تطبيق المعايير الجودة العالية في مقاييس وأحجام السلال.

مشروع بناء قدرات الجمعيات السمكية والصيادين بساحل شبوة (المرحلة التكميلية): قامت الوكالة بتمويل من الشركة اليمنية للغاز بتدريب 6 مهندسين في مجال إصلاح الاعطال البحرية و3 مهندسين في مجال إصلاح أعطال القوارب البحرية حيث سيتم التعاقد مع المهندسين للعمل في هذه الورش وتقديم خدمات الصيانة المختلفة للصيادين في المنطقة.

ورش تعريفية في مجال الإرشاد السمكي للحفاظ على البيئة البحرية والجودة: نفذت الوكالة 4 ورش عمل تعريفية استهدفت 80 صياداً تقليدياً من المتعاملين مع البيئة البحرية

الاقتصادي عبر التمويل الأصغر الإسلامي وقد شارك في الدورة 23 مشارك يمثلون 14 برنامجاً ومؤسسة ومصرف وبنك وشركة بالإضافة إلى البنك الدولي وموظفي الوحدة وقد تطرقت الورشة إلى أهمية التمويل الأصغر الإسلامي لتمكين أصحاب المشاريع المدرة للدخل من تمكينهم اقتصادياً لتحسين مستوى حياتهم وتطوير مشاريعهم. كما نظم الصندوق الاجتماعي للتنمية وبالتعاون مع البنك الدولي ورشة عمل بعنوان «آفاق التأمين الأصغر في اليمن» هدفت الورشة إلى مناقشة آفاق إدخال التأمين الأصغر في اليمن، والخيارات الممكنة المتاحة لتقديم منتجات تأمين أصغر ذات جودة عالية من شأنها أن تحمي ذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة من مخاطر الفقر المدقع وفقدان أعمالهم، وتم خلال ورشة العمل تقديم عرض حول مفهوم التأمين الأصغر من قبل خبير التأمين الأصغر لدى البنك الدولي، كما قام باستعراض تجارب دول مختلفة في التأمين الأصغر والدروس المستفادة من ادخال صناعة التأمين الأصغر. كما تضمنت ورشة العمل عرضاً من قبل البنك الوطني للتمويل الأصغر في الأردن حول تجربة البنك مع شركة الشرق العربي للتأمين في مجال التأمين الصحي الأصغر، حضر الورشة 70 مشاركاً يمثلون ذوي العلاقة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر، وشركات التأمين، والتعاونيات، وعدد من المنظمات التنموية، عقد الصندوق أيضاً ورشة عمل بالتعاون مع البنك الدولي بهدف تكوين لجنة تسيير خاصة بإدخال خدمات التأمين للتمويل الأصغر في اليمن التي يمكن اعتبارها الخطوة الأولى لتنظيم وتخطيط كل الجهود التي يمكن ان تبذل لإدخال خدمات التأمين للتمويل الأصغر في اليمن.

المصادقات الميدانية لمحافظ قروض عدد من برامج ومؤسسات التمويل الأصغر، قام الصندوق بتنفيذ المصادقات الميدانية على عينة من محافظ قروض وادخارات لكل من برنامج آزال للتمويل بصنعاء وفروعه وشركة الأوائل للتمويل الأصغر والتي شملت جميع فروعها المنتشرة في محافظة تعز، وذلك من قبل فرق العمل الميدانية التي تم تدريبها والتي لديها خبرة كبيرة في هذا المجال، وهدفت تلك المصادقات إلى التحقق من وجود القروض لدى العملاء والعمليات والتأكد من صحة وسلامة إجراءات وسياسات صرف تلك القروض للفئات المستهدفة ومدى التزامها بتلك الإجراءات التي يتم إتباعها في تقديم تلك الخدمات.

تأهيل وتدريب استشاريين في مجال المصادقات الميدانية لمحافظ قروض برامج ومؤسسات التمويل الأصغر: انطلقاً من الدور الريادي للصندوق في تنمية وتطوير المهارات الشخصية والمهنية للاستشاريين، فقد قامت الوحدة بعمل مفاضلات ومقابلات شخصية لمجموعة من الاستشاريين في فروع الصندوق في كل من الحديدة،



خريجي قسم نظم وتقنية المعلومات. هدفت الدورتان إلى بناء وتطوير قدرات مجموعة من الشباب في حزمة تدريبية متخصصة ومرتبطة بالسوق المحلي والإقليمي، وكذلك رفد السوق بكوادر مؤهلة في استخدام قواعد البيانات والشبكات.

مشروع المدخلات الزراعية: تم تنفيذ عدة دورات تدريبية في مجال المدخلات الزراعية، استهدفت 372 مزارعاً ومهندساً زراعياً. كما تم توزيع 6 بيوت محمية للمزارعين من محافظات (ذمار وحضرموت وصنعاء)، وكذا توزيع شبكات الري لهذه البيوت، فضلاً عن توزيع 7,200 شتلة طماطم (صنف ميرليا) لـ 12 بيتاً محمياً، و7,000 بذرة خيار مهجنة لعدد مماثل من البيوت المحمية. كما تم توزيع 4,000 متر من الملش الزراعي لكافة البيوت المحمية.

مشروع توطین المدخلات الزراعية الحديثة لتطوير زراعة الخضار: تم تدريب 50 مزارعاً في مديرية جهران في مجال تركيب وزراعة البيوت المحمية. من جهة أخرى تم إعداد 4 حقول إيضاحية (شتلات، شبكات ري، وملش وشاش زراعي) في بلاد الروس (صنعاء) لأربعة

في مجال رفع الوعي والإرشاد السمكي للحفاظ على البيئة البحرية والجودة في كلاً من الريدة الشرقية وقصيعر والديس الشرقية والمكلا والشحر والحامي والذي سيستفاد منها في تصنيع غذاء للأسماك والأسمدة العضوية التي يستفيد منها المزارع في العمليات الزراعية، وكذلك الطرق الصحيحة لإنتاج الغذاء السمكي والأسمدة العضوية بصورة متطورة وحديثة تكون قابلة للاستهلاك المحلي والتصدير أيضاً.

برنامج بيزنس إيدج: واصلت الوكالة أنشطتها في مراقبة وتسيير وتقييم البرنامج التدريبي لبيزنس إيدج بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية ((IFC حيث تم متابعة 789 متدرباً في صنعاء والحديدة وعدن وحضرموت، وكذلك تقييم 80 متدرباً لمعرفة أثر التدريب في تطوير منشآتهم وتطوير أعمالهم.

دراسة احتياج السوق من العمالة في تقنية المعلومات: أقيمت دورتان تدريبيتان في تقنية المعلومات (الشبكات)، إحداهما في مجال قواعد البيانات بلغة الدوراكل، والأخرى في البرمجة (التأهيل للسوق الخارجية)، حيث شارك في الدورتين 33 طالباً و14 طالبة من

وتطوير المنتجات المالية، فقد واصلت الشبكة دورها في تقديم التدريب والتحفيز لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر، حيث نفذت عدة أنشطة من أهمها:

عقد اللقاء السنوي الثالث للتمويل الأصغر: تم عقد هذا اللقاء أواخر شهر مارس 2014 تحت شعار «تنمية التمويل الزراعي في اليمن»، وذلك بدعم من الصندوق وبالشراكة مع منظمة «سبارك» و«ميرسي كوربس». وقد حضر اللقاء جميع أعضاء الشبكة، وممثل عن البنك المركزي، وممثلون من المنظمات الدولية (كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي)، وجهات ممولة (كمنظمة التمويل الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمة أكسفام)، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. وتخلل اللقاء تقديم عدة عروض تتعلق بتطوير سلسلة قيمة السمسم المضافة كمنتج ومحصول نقدي، والقيمة المضافة للمنتجات الزراعية عموماً.

دورة «التحليل المالي باستخدام أداة سيب الهيكلية» بصنعاء (بالتعاون مع شبكة سنابل): وتعتبر من أهم الدورات التي يجب على الممارسين اكتسابها نظراً لأهمية أداة «سيب» في الصناعة. وشارك في الدورة 23 شخصاً من مختلف مؤسسات التمويل الأصغر.

الدورة التدريبية الأولى لبرنامج الشبكة التدريبي الجديد (مبادئ التمويل الأصغر): وقد أستخدم مسؤولي الإقراض الجدد بشكل خاص. وقد قامت الشبكة (وبدعم من الصندوق والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) بإعداد وتطوير هذا البرنامج. وقد شارك في الدورة 16 مشاركاً يمثلون معظم برامج ومؤسسات التمويل الأصغر (عدن، نماء، حضرموت، التضامن، الاتحاد، الريان، شركة الغاز)، كما نفذت الشبكة دورة تدريبية في مجال «المحاسبة لغير المحاسبين» وقد شارك فيها 14 ممثلاً عن برامج ومؤسسات التمويل الأصغر (بنك الأمل، الوطنية، نماء، حضرموت، عدن، وشبكة اليمن للتمويل الأصغر).

مبادرة الادخار الشبابي: أقامت الشبكة في صنعاء بالتعاون مع بنك الأمل ومصرف الكريمي وبدعم كل من الوكالة الألمانية للتنمية ومنظمة «صلتك» مهرجانين للسحب الثالث والرابع لمبادرة الادخار الشبابي، حيث يستهدف 20,000 شاب وشابة (من عمر 16-30 سنة) لتعزيز التثقيف المالي لديهم وتشجيعهم على فتح حسابات ادخارية تراعي احتياجات وخصائص الشباب، وتم توزيع الجوائز على 144 فائزاً من المدخرين والمدخرات الشباب من كل أنحاء الجمهورية.

التوجهات الجديدة للتمويل الأصغر في اليمن: نظمت الشبكة في يوليو 2014 اللقاء الرمضاني الرابع للتمويل الأصغر، شارك فيه 30 شخصاً (من الجنسين) من مختلف مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر. تخلل اللقاء عرض تجارب كل من منظمة «إنداء العالم العربي» لدعم المشاريع الصغرى بتونس» في مجال التمويل الريفي والتشريعات، وكذلك

مزارعين، وذلك لنشر ثقافة استخدام التقنيات الحديثة في المنطقة. كما تم تنظيم اليوم الحقلي لـ38 مزارعاً في مديرتي سيئون وتريم (حضرموت) و5 مهندسين زراعيين، حيث تم عرض وتطبيق التقنيات الحديثة والزراعة في البيوت المحمية لأول مرة في حضرموت لإرشاد المزارعين حول كيفية زيادة حجم الإنتاجية مع قلة التكاليف داخل البيوت المحمية.

المهرجان الزراعي الثاني: شاركت الوكالة في المهرجان الذي أقيم في كلية الزراعة بجامعة صنعاء حيث شاركت بثلاثة مشاريع، وهي المدخلات الزراعية الحديثة لتطوير زراعة الخضار، وتطوير إنتاجية البن وتسويقيه، ومشروع تطوير تصدير السلال.

برنامج الزمالة الخليجية: تعتبر شهادة الزمالة الخليجية إحدى أهم الشهادات المحاسبية على المستوى الاقليمي والتي تفتح ابواباً كبيرة للحاصلين عليها للعمل في أية دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. يهدف المشروع إلى تأهيل المحاسبين القانونيين المحليين لأخذ شهادة الزمالة الإقليمية وفي ذات السياق قامت الوكالة بالتعاون هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالتنسيق مع معهد سييدز شريك هيئة المحاسبة والمراجعة في اليمن بعقد أربع دورات تدريبية في مجال المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية، والمراجعة، والقوانين والتشريعات لمائة محاسب ومحاسبة. وقد تأهل لدخول الامتحان 65 محاسباً قانونياً (60 محاسباً و5 محاسبات) لاختبار الزمالة الخليجية. وبعد ظهور النتائج النهائية للامتحانات، تم منح شهادة الزمالة الخليجية لستة محاسبين.

مشروع زيادة الأعمال للشباب (مشروع مبادرة): تم تنفيذ ورشة تنشيطية لـ25 من مدربي برنامج مبادرة من 8 جامعات في الحديدة وتعز وعدن وحضرموت وصنعاء، فضلاً عن ممثلي بعض البنوك (التضامن، الكريمي). كما تم تنفيذ ورشة خاصة لـ28 من مرشدي برنامج مبادرة في عدة مجالات. هدفت الورش إلى مراجعة منهج البرنامج وتطويره، حيث يهدف المنهج إلى تزويد المشاركين بالأساليب والأدوات والمهارات الضرورية لتأمين المساعدة النوعية لرواد الأعمال.

وتواصل تنفيذ بقية مشاريع وبرامج الوكالة، ومنها مشروع فرصة، بالإضافة إلى أنشطة التشبيك والتوعية بأهمية زيادة الأعمال ورفع وعي الشباب بأهمية هذا القطاع وكيفية التعامل معه والحصول على خدمات ميسرة له.

شبكة اليمن للتمويل الأصغر

قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بدعم وتمويل شبكة اليمن للتمويل الأصغر، حيث يُعتبر الصندوق الممول الرئيسي للشبكة لدعم كافة أنشطتها ومشاريعها في مجال التدريب

تبادل الخبرات تحت عنوان الموارد البشرية في إطار التمويل الأصغر وقد شارك في الدورة عدد من ممثلي المؤسسات أعضاء شبكة اليمن للتمويل الأصغر بالإضافة إلى وحدة التمكين الاقتصادي في البنك الإسلامي اليمني. وأقامت الشبكة ورشة عمل استثنائية في بيروت - لبنان بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) تأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من اللقاءات بين الشبكة والوكالة حيث تهدف إلى تطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة للشبكة للأعوام 2015-2017، إضافة إلى توضيح القواسم المشتركة بين توجهات الشبكة وتوجهات الوكالة، ستكون الشبكة والبنك المركزي اليمني الشريكين الاستراتيجيين لوكالة التنمية الألمانية في اليمن. كما أصدرت الشبكة أول مجلة ربعية في اليمن تُعنى بشؤون التمويل الأصغر، وتهدف للترويج لرسالة التمويل الأصغر وتبادل المعلومات بين اللاعبين المختلفين في القطاع.



مشروع التخريج - تعز

عرض تجربة صندوق الفرص الاقتصادية باليمن حول التدخلات في التمويل والتمويل الأصغر الريفي، وتجربة تدخلات مؤسسة التمويل الدولية في قطاع التمويل الريفي، وهدفت تلك العروض تبادل الخبرات بين جميع المشاركين.

الورشة التعريفية الأولى لمشروع زيادة فرص العمل: عقدت الشبكة هذه الورشة في عدن بالشراكة مع منظمة ميرسي كوربس، والتي استهدفت فروع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في إطار المناطق المستهدفة من المشروع وهي عدن، لحج، الحديدة، تعز، أبين. وقد شارك في الورشة أكثر من 40 شخصاً من فروع مؤسسات التمويل الأصغر.

تنفيذ دراسة ميدانية ضمن مشروع محو الأمية القرائية والمهنية: قامت الشبكة (وبتمويل من وحدة التعليم في الصندوق) في الربع الأخير من عام 2014 بتنفيذ هذه الدراسة التي تستهدف أربع محافظات (هي صنعاء، حضرموت، لحج، الحديدة). وتشمل الدراسة 12,000 استمارة بحث بالإضافة إلى 100 مجموعة نقاش بؤرية.

ورشتا عمل تعريفية بالتمويل الأصغر: نظمت الشبكة هذه الورشة بدعم من الصندوق، وهدفت إلى تعريف العاملين في وسائل الإعلام والصحفيين اليمنيين بالتمويل الأصغر ومصطلحاته وأهميته وأهدافه وكيفية تقديم مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر للتمويلات. وقد شارك في الورشة 30 صحفياً يمثلون مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.

كما نظمت الشبكة - بدعم من الصندوق أيضاً - ورشة تعريفية بالتمويل الأصغر، والتي استهدفت القطاع البنكي التجاري والإسلامي، وحضرها عدد من ممثلي البنوك التجارية والإسلامية، بالإضافة إلى ممثلي البنك المركزي اليمني. وهدفت الورشة إلى تعريف البنوك بخدمات التمويل الأصغر، وما قدمه قطاع التمويل في اليمن منذ أن بدأ، ودعوة القطاع البنكي للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ودعم الفقراء من خلال ممارسة التمويل الأصغر الذي يُعدُّ عصب الاقتصاد.

أنشطة أخرى: نفذت الشبكة بالتعاون مع (Global Communities Yemen) الدورة التدريبية لمسؤولي التمويل والإقراض والتي استمرت لمدة شهر وقد تضمنت على مبادئ التمويل الأصغر الذي تم إعداده من قبل الشبكة بتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولي «USAID» ودعم من الصندوق وقد شارك في الدورة 20 مسئول ومسئولة إقراض من برامج ومؤسسات التمويل الأصغر واكتسبوا المشاركين مهارات ومعارف من أهمها المهارات الشخصية المتعلقة بالاتصال والتواصل الفعال وفن التفاوض... الخ. ويهدف البرنامج التدريبي إلى رفد السوق المحلية بخبرات مؤهلة في مجال التمويل الأصغر. وبالتعاون مع الجمعية اللبنانية للتنمية (المجموعة) تم تنظيم دورة تدريبية ضمن برنامج

مشروع «وثبة» نحو تنمية الشركات وخلق فرص عمل للشباب

((أدى مشروع «وثبة» إلى خلق فرص تدريبية للطلبة والخريجين، حيث بدأ في تنفيذ برنامج تدريبي لطلاب الجامعات لمدة ستة أشهر.. وقد عُرضت فُرص عمل على أكثر من 60% من المتدربين (وفي أماكن تدريبهم). ويقدم المشروع الاستشارات للشركات الصغيرة بالرغم من ظروف البلاد...)).

وحتى الآن، حقق المشروع تقدماً طيباً، خاصة في ضوء عدم إمام معظم اليمنيين بفكرة المِنح التدريبية وخدمات تنمية الشركات. دشنت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر المشروع في أغسطس 2013. وهي وكالة حكومية أسست لتطوير قدرة الشركات اليمنية. ونتيجة لذلك، بذلت الوكالة جهداً كبيراً لترويج وثبة. واستخدمت في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي. وعقدت ورشات عمل وزارات المئات من الشركات والجامعات في صنعاء وعدن. (الاضطرابات السياسية الحالية تعني أن اليمن مازال بعيداً عن خلق البيئة المواتية التي يطالب بها الخبراء الاقتصاديون قبل تدشين أية مبادرات).

والصغرى وشباب الخريجين. وقدم أكثر من 4,000 خريج و800 كثيراً مما كان متوقعاً. ويعكس هذا قدرة اليمنيين على التأقلم مع شركة لخدمات تنمية الأعمال والعديد ذاته من المتدربين.

البرنامج ما يعكس قدرة المواطنين على التأقلم مع الظروف

من مليوني دولار للشركات الصغيرة والصغرى. وعلى ذلك اعتمدت الأعمال. واشترى حوالي 190 شركة من المجموعة الأولى أنظمة لتنمية المنتجات، وشنت حملات ترويجية وتسويقية. وقد سجلت لسلعها، وكذلك زيادة في حصتها السوقية وفي صادراتها أسواق جديدة.

الصغرى والصغيرة عن طريق مفهوم «التعلم والكسب». وحصل وتعرفوا على مهارات القيادات في هذه الشركات ما ساعدهم



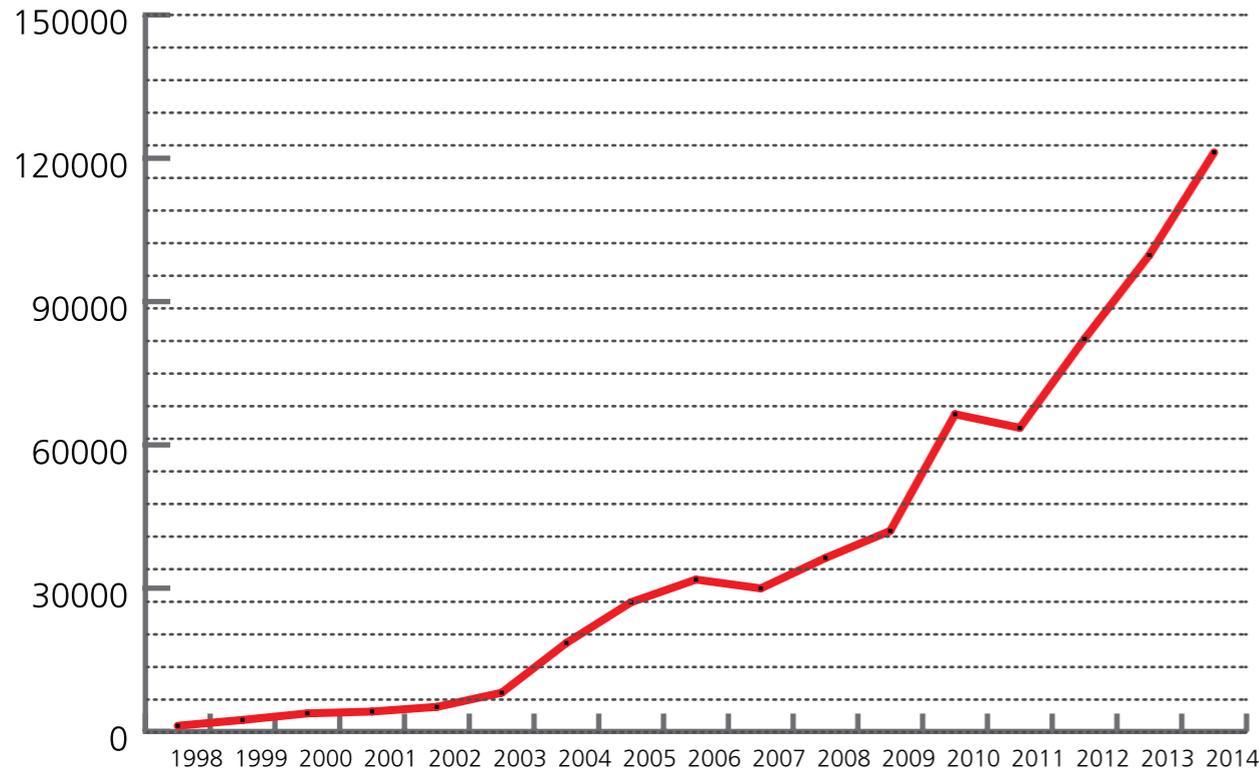
خريجة المشروع أسيل الهتاري تعمل الآن في مركز سبأ الطبي في صنعاء

وكانت النتيجة اجتذاب أعداد كبيرة من الشركات الصغيرة شركة طلبات للمشاركة في المشروع، وهو اهتمام أكثر الظروف الجديدة، مهما كانت صعبة. وتم اختيار حوالي 200 أكثر من 4000 شاب و800 شركة طلبوا المشاركة في الجديدة مهما كانت صعوبتها .

وتم تخصيص نحو مليون دولار لبرنامج المنح التدريبية وأكثر معظم هذه الشركات ممارسات جديدة في الإدارة وممارسة للإدارة المالية، وأجرت بحوثاً تسويقية، وطرحت مبادرات زيادة في الإنتاجية وتحسينات في الجودة والقدرة التنافسية وأرباحها. وتوجه بعضها إلى معارض دولية بأمل النفاذ إلى إن مشروع الوثبة بذل جهداً للربط بين المتدربين والشركات الشباب على منح تدريبية لمدة ستة أشهر في صنعاء وعدن

على تنمية مهارات التواصل والتكنولوجيا والعمل ضمن فريق. ولم يكن الهدف النهائي هو التدريب باعتباره غاية في حد ذاته بل وسيلة لضمان فرصة عمل للمتدرب. ومن بين 96 متدرباً، استطاع 60 أن يحولوا التدريب إلى فرصة عمل بعد 6 أشهر، ويعكس هذا المعدل المرتفع حقيقة أن إلحاق المتدربين كان يعتمد على المهارات التي تحتاجها الشركات وهو ما زاد من احتمال احتفاظ المتدرب بوظيفته. ووصف أصحاب الشركات ممن قدموا منحا تدريبية وصفوا المتدربين بأنهم ملتزمون ويعملون بكد قائلين إن التجربة غيرت وجهة نظرهم كي يصبحوا أكثر انفتاحاً لتعيين الخريجين الجدد.

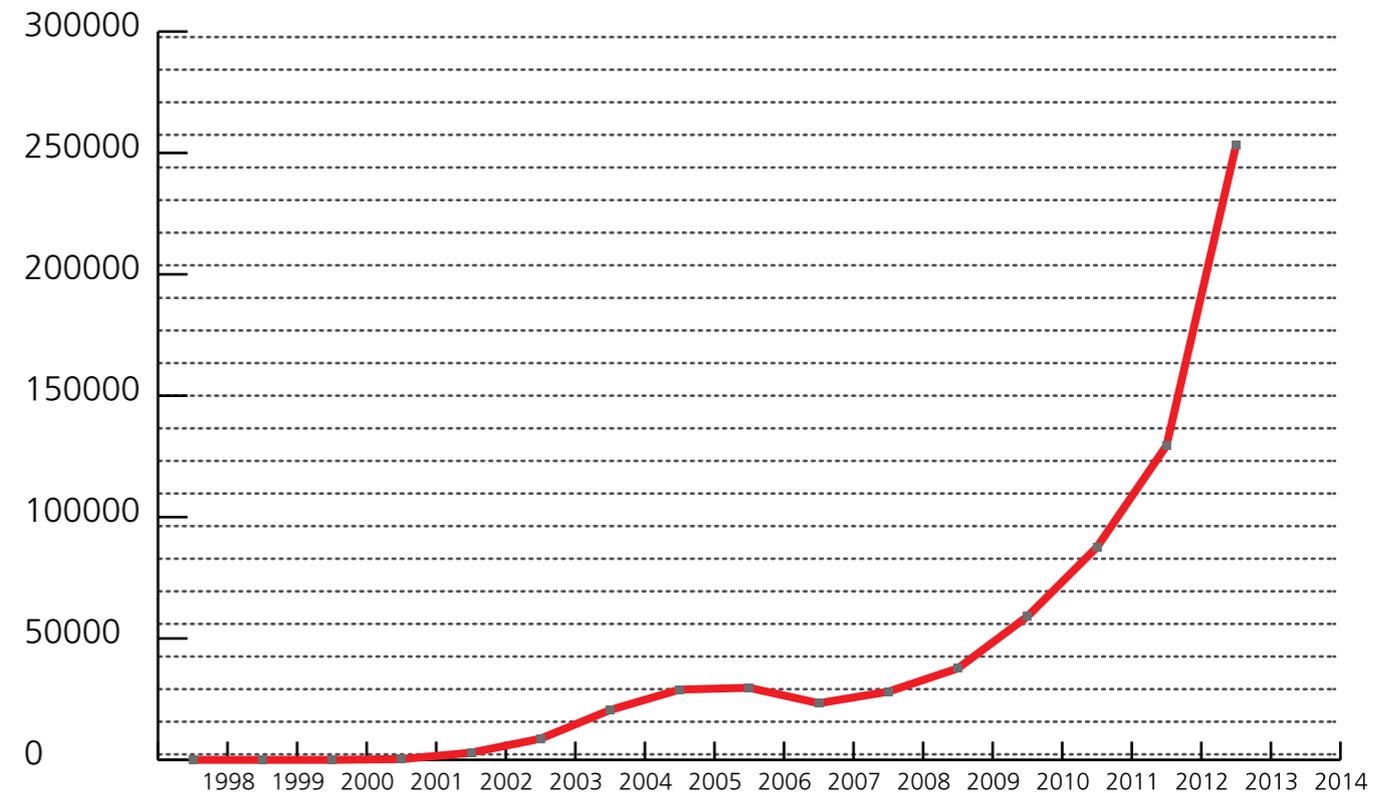
ويعد نجاح وثبة حتى الآن مبشراً بأن يكون أسلوباً قادراً على الاستمرار لتحسين موارد رزق الشباب، وهو ما يشير إلى أن المزيد من مثل هذه المبادرات يمكن أن يساعد الشباب الطموح على قيادة المجتمعات المحلية، بما فيها ما تضرر من الصراع، للخروج من براثن الفقر. وينبغي أن يساعد نموذج المشروع التجريبي على المساعدة على تنمية القدرات المحلية اليمنية لمحاكاته والتعلم منه وتنميته.

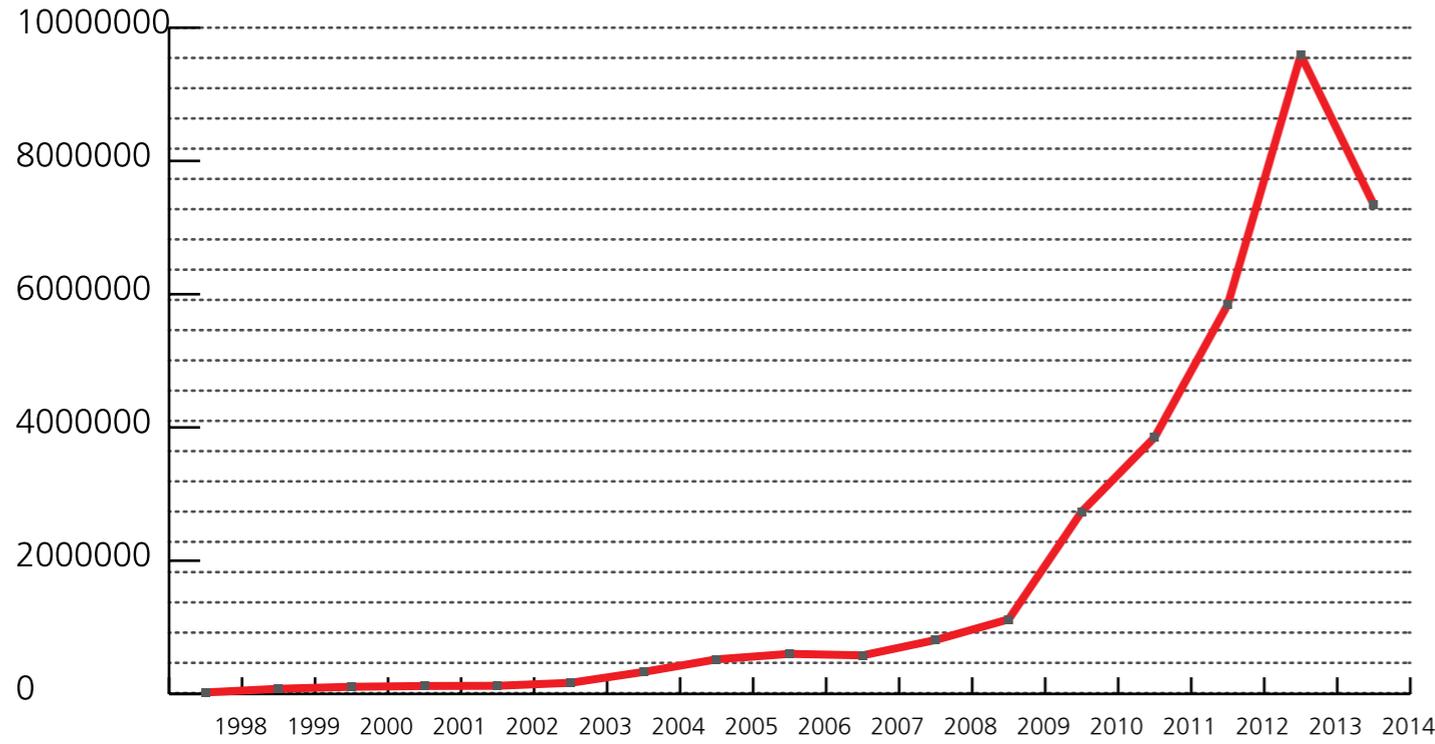


الشكل (3)
عدد المقترضين النشطين (2014-1998)

المحتويات

الشكل (4)
عدد المدخرين النشطين (2014-1998)

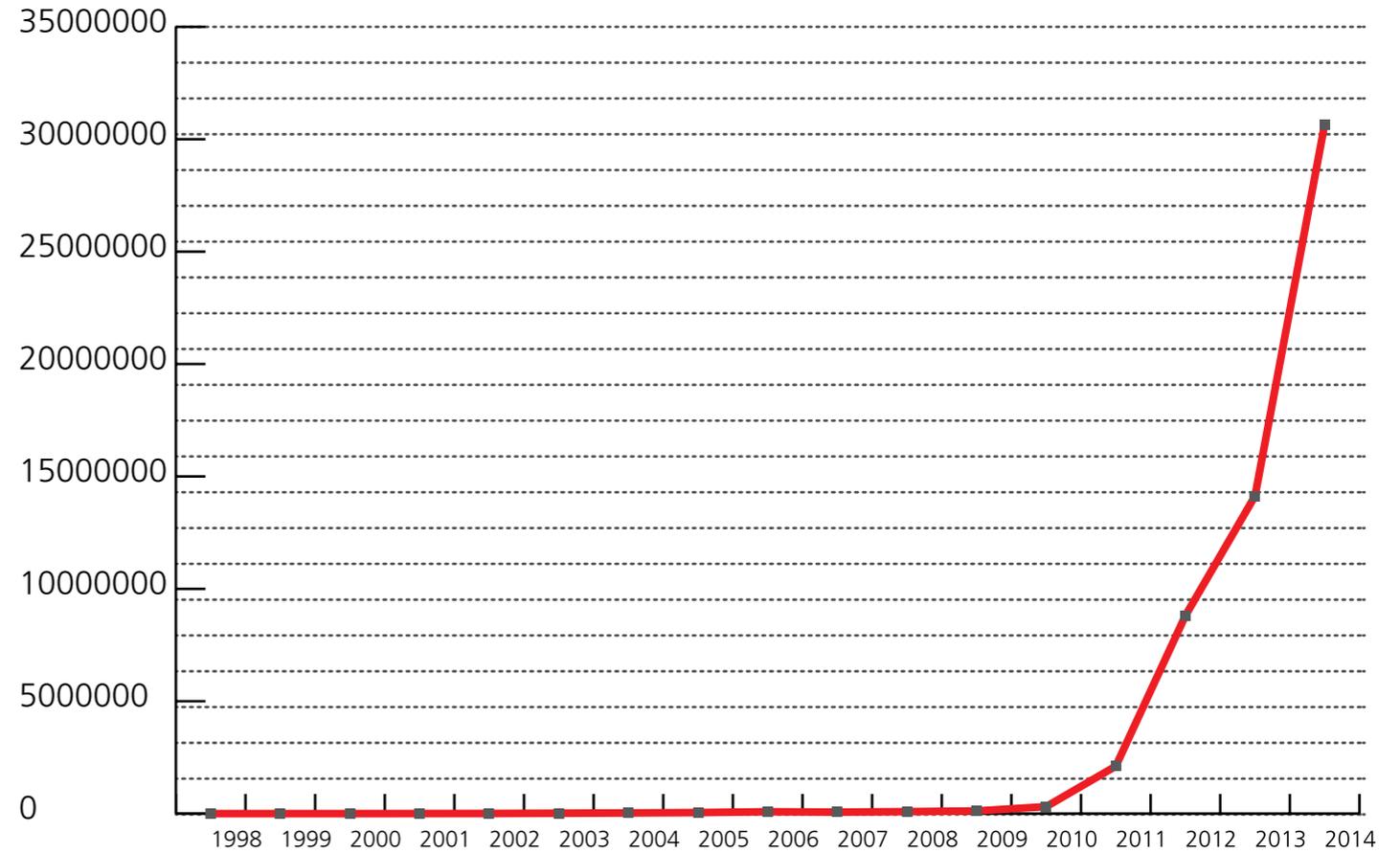


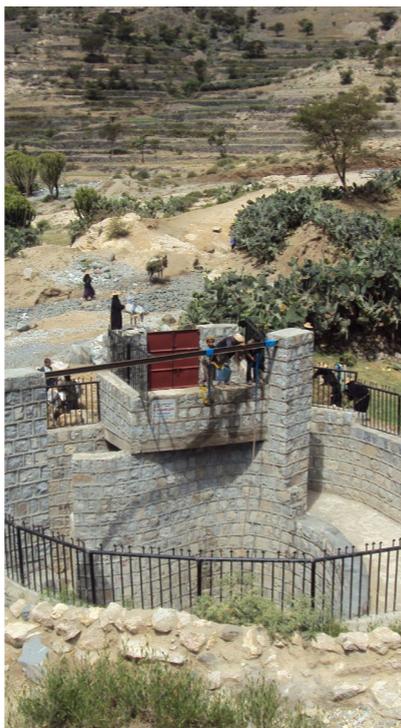


الشكل 5
محفظة القروض القائمة (2014-1998)
(ألف ريال)

المحتويات

الشكل 6
مبالغ الادخارات القائمة (2014-1998)
(ألف ريال)





التطور المؤسسي للصندوق

تم تنفيذ العديد من الأنشطة خلال العام في إطار تطوير الصندوق مؤسسياً

تحديث نظام المعلومات الجغرافية

تم تطوير نظام المعلومات الجغرافية بما يمكّن الصندوق من الحصول على البيانات والمعلومات، ويساعده على استهداف المناطق الأكثر احتياجاً للمشاريع الخدمية والتنمية.

وخلال عام 2014 تم تزويد العديد من الجهات الممولة والمانحة والمؤسسات والوزارات ذات العلاقة والخبراء والباحثين والمهتمين بالبيانات والمؤشرات وخرائط ومؤشرات الفقر وغيرها من المعلومات المتاحة في الصندوق، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية للمختصين في استخدام البيانات المكانية وبرنامج نظم المعلومات الجغرافية ونظام تحديد المواقع العالمي.

كما تم تطوير 7 تطبيقات مرتبطة ببعضها وذلك بغرض تصنيف وتبويب البيانات حتى يسهل للمستخدم التصفح، وكذلك تطوير تطبيق مستقل ثامن خاص بالطباعة وتم ربطه بالصفحة الرئيسية.

وتم النزول إلى جميع فروع الصندوق في المحافظات لغرض تدريب ضباط المشاريع على استخدام تطبيق نظم المعلومات الجغرافية الخاص بالصندوق بما يساهم في إنجاز الأعمال المكتبية الخاصة بالمشاريع، فضلاً عن تطوير أدلة التدريب. وجرى كذلك متابعة إدخال إحداثيات مواقع المشاريع من قِبَل ضباط المشاريع في الفروع بشكل مستمر بحيث يتم معالجة الأخطاء والتصحيح بشكل مستمر.

وقام الصندوق كذلك بتدقيق وتحديث البيانات، وعمل خرائط متنوعة للوحدات المختلفة في الصندوق (المياه، الصحة، الموروث، التقييم، الزراعة).



الدعم الفني ومراقبة الجودة

يمارس قسم الجودة مهامه في الرقابة على المشاريع المختلفة في جميع القطاعات التي يتدخل فيها الصندوق بغرض الوصول إلى مشاريع ذات جودة عالية. ويتم استهداف المشاريع في مختلف مراحل دورة حياة المشروع.

وقد تم تنفيذ نزول ميداني إلى 391 مشروعاً موزعة على قطاعات التعليم والصحة والطرق والزراعة والمياه وكذا برنامج النقد مقابل العمل. وأظهرت نتائج الزيارات الميدانية 3 مستويات تتعلق بجودة التنفيذ، وهي جيد جداً (42%) من إجمالي المشاريع التي تمت زيارتها، وجيد (31%)، ومقبول (27%).

كما قامت الوحدة الفنية (قسم الجودة) بإعادة النظر في التصاميم الفنية الخاصة بالمباني المدرسية، وتم وضع البدائل الأكثر اقتصادية التي تتناسب مع ظروف وبيئة المناطق المختلفة—مع الحفاظ على جودة وكفاءة وفاعلية المشاريع. وقد أثمرت المخططات الجديدة خفضاً في الكلفة يتراوح بين 27%-35%. وتقوم الوحدة حالياً بدراسة بدائل تصميمية مماثلة لبقية القطاعات.

يعمل الصندوق على مراقبة تكلفة المشاريع التي يقوم بتنفيذها، مع الحرص على ضمان تحقيق الجودة.

مراقبة الكلفة

الملاحظ وجود نقص في سعر المتر المربع عن العام الماضي (2013) بمعدل 1.01%، وشبه الاستقرار هذا في الأسعار ربما نتج عن كثرة التنافس على مشاريع الصندوق (الذي بدوره—ربما يكون نتيجة لتوقف المشاريع العامة في الدولة بسبب الظروف الحالية للبلد (الجدولان 14 و15)).

معدل كلفة المتر المربع (دولار)	عدد المشاريع	الفئة
290.21	12	منطقة حضرية
308.66	75	منطقة شبه حضرية
333.57	56	منطقة متوسطة البعد
348.14	30	منطقة بعيدة وصعبة
359.92	4	منطقة نائية وشديدة الصعوبة
318.75	177	الإجمالي/ المتوسط

الجدول 15

متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم (المدارس) لعام 2014 حسب فئات المناطق

البيان	2014	2013	2012	2011
منشآت بطابق واحد	380.21	378.94	349.46	364.32
منشآت بطابقين	324.84	322.17	316.61	293.18
منشآت بثلاثة طوابق	298.76	312.59	286.75	268.00
منشآت بأربعة طوابق	273.13	285.95	—	237.35
متوسط الكلفة	318.75	322.00	307.68	284.47

الجدول 14

متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم (المدارس) للأعوام 2011 - 2014 حسب عدد الطوابق (بالدولار)

المصدر: وحدة التعاقدات (الصندوق الاجتماعي للتنمية)

المراقبة والتقييم

يهدف نشاط الصندوق في مجالي المراقبة والتقييم إلى توفير معلومات عن مدى التقدم في تنفيذ مشاريع الصندوق، وكفاءة وفعالية عملياته، ورفعها إلى إدارة الصندوق والحكومة والمانحين وغيرهم من شركاء الصندوق عبر العديد من الوسائل، منها تقارير التقدم في الأداء، والتقارير والورش الفنية والمواد والمطبوعات الإعلامية. ويعتمد مجال المراقبة والتقييم على مصادر مختلفة للبيانات—بما في ذلك نظام إدارة المعلومات، والزيارات الميدانية، وسجلات المشاريع، وكذا البيانات الخارجية من الجهاز المركزي للإحصاء وغيره من المؤسسات الحكومية. ويوفر نظام المراقبة والتقييم بيانات ومعلومات محدثة عن العمليات التي ينفذها الصندوق، بما يسمح بالقيام بمراجعة منهجية لأداء الصندوق وتنفيذا لمشاريع والبرامج.

فقد تم تطوير نظام فرعي خاص به، ويتم الحصول على المؤشرات مباشرة من قبل الوحدة.

وفي نفس السياق، تكمن أهمية هذه الشاشة في الحصول على البيانات الفعلية من خلال تقارير الاستشاريين النهائية ومحاضر الاستلام (بعد الانتهاء من إنجاز المشروع) كالعمالة الفعلية، وكذا مكونات التدخل والقرى المستفيدة. كما تم إضافة جدول يوضح جميع العقود التي يوجد فيها نقص بالبيانات أو عُهد وما شابه، والتي ينبغي استيفاء بياناتها، ومن تمّ تعديل العقد ذاته من نفس الشاشة بدلاً عن البحث في جميع العقود.

تحديث شاشة المتابعة

حرصاً من وحدة المراقبة على أهمية التحديث المستمر للنظام ليكون أكثر ملاءمة ومواكبة للمستجدات، فقد تم تطوير شاشة المتابعة من خلال برمجة الأسباب الخاصة بالتأخر أو التوقف والإلغاء للمشاريع اعتماداً على دورة حياة المشروع. كما تم أيضاً إعادة احتساب المدة الزمنية المفترضة لكل مرحلة على حدة بالاعتماد على البيانات الفعلية للمشاريع المنجزة حتى نهاية 2014، وتم إضافة حقل لتوضيح الإجراءات/ات المتخذة من قِبَل الضابط.

بعد الانتهاء من تحديث شاشتي الإنجاز والمتابعة، تم النزول إلى الفروع وبحسب خطة زمنية محددة لتدريب ضباط المشاريع على كيفية استخدام الشاشة، وأيضاً الوقوف على الملاحظات وإجراء التعديلات (إذا لزم الأمر). كما تم بعد ذلك النزول إلى عدد من الفروع لمراجعة البيانات الفعلية المُدخلة في النظام ومراجعتها مع البيانات الفعلية في ملفات المشاريع وذلك للتحقق من دقة البيانات وكذا الإدخال.

ويخضع الصندوق بشكل دوري لتقييم داخلي، وكذا تقييم خارجي مستقل لفعالية وأثر مشاريعه وبرامجه على الفئات المُستهدفة، ويقومُ بنشر نتائج التقييم، ومناقشتها، والتعلّم منها، وبالتالي تعزيز وتحسين تدخلاته.

وقد نَفَّذت وحدة المراقبة والتقييم، خلال العام، عدداً من الأنشطة والفعاليات في مجالات المراقبة والتقييم والاتصال وإدارة الموارد المالية للصندوق.

أنشطة المراقبة والتقييم

نفذت الوحدة خلال عام 2014 عدداً من الأنشطة والفعاليات لتطوير عملية المراقبة والتقييم، تمثلت أهمها في تطوير شاشة إنجاز المشاريع، وتحديث شاشة المتابعة، وتنفيذ مسح لمشاريع المرحلة الرابعة بواسطة الهواتف الذكية، وتقييم تدخلات الصندوق في مجال التغذية وتدخلاته في الزراعة المطرية، وكذا تجميع البيانات بواسطة الهواتف الذكية... بالإضافة إلى إعداد تقارير توضح مدى التقدم في سير الأداء، وتقارير التقييم التي توضح نتائج تدخلات الصندوق.

تطوير شاشة إنجاز المشروع لإدخال البيانات الفعلية

تم خلال العام استكمال تطوير شاشة لإدخال بيانات ومؤشرات المشاريع التي تم إنجازها لتشمل مشاريع البنية التحتية (أعمال مدنية) ومشاريع التدريب والدعم المؤسسي والتأهيل وبناء القدرات. وتم أيضاً استكمال إدخال غالبية بيانات المشاريع المُنجزة منذ 2011. وبهذا، تسهّل عملية إعداد التقارير بمؤشرات المرحلة الرابعة. غير أنه مازال هناك حاجة إلى مراجعة لبعض الشاشات التي تخص أنشطة التدريب في قطاع التعليم، وأيضاً مشاريع التدريب والدعم المؤسسي. أما فيما يخص استخراج بيانات النقد مقابل العمل،

جمع البيانات بواسطة الهواتف الذكية

نقّدت وحدة المراقبة والتقييم (أواخر شهر أغسطس 2014) دورة تدريبية في جمع البيانات باستخدام المسح الإلكتروني («ODK» Open Data Kit)، واستخدام الهواتف الذكية في تنفيذ مثل هذا المسح، وذلك بهدف نقل المعارف النظرية والعملية في هذه المجالات، وكذا استخدام هذه المسوح في جَمْع البيانات بكفاءة.

استهدفت الدورة التدريبية عدداً من الشركات المتخصصة في جمع البيانات لتأهيلها على استخدام الأجهزة الذكية في جمع البيانات الإحصائية وتُعتَبَر هذه الدورة هي الثانية من نوعها في الجمهورية اليمنية بعد أن قام الصندوق في العام الماضي بتدريب خبراء من صندوق صيانة الطرق، ومكتب «التفاعل من أجل التنمية»، والجهاز المركزي للإحصاء، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

تنفيذ مسح الحالة التشغيلية لمشاريع المرحلة الرابعة بواسطة الهواتف الذكية

يهدف الصندوق الاجتماعي إلى إدراج الأجهزة الذكية وتكنولوجيا المعلومات كوسيلة مساعدة لجمع البيانات، حفظها و تحليلها وجعل عملية جمع البيانات أكثر سهولة ودقة وأقل كلفة واستغراقاً للوقت. فطريقة جمع البيانات باستخدام النظام الورقي تتطلب مزيداً من الإدخال إلى جهاز الكمبيوتر، وذلك يستغرق الكثير من الوقت والجهد، فالبيانات في النظام الورقي تُدخَل مرتين (إلى الاستبيانات الورقية، ثم إلى جهاز الكمبيوتر). وذلك يُعدُّ من أهم الأسباب التي استدعت تطوير وتبني النظام الآلي لجمع البيانات.

وقد عملت وحدة المراقبة والتقييم على تطوير التقنية وبرمجتها باستخدام الأجهزة الذكية المزودة بنظام «آندرويد» ونظام التموضع الجغرافي لجمع البيانات المتعلقة بالمشاريع من المناطق المُستهدفة في الدراسة، ونقلها عن طريق شبكة الانترنت إلى خادم شبكة لدى الصندوق، وتم تدريب جامعي البيانات لدى الصندوق لاستخدام النظام الآلي المتمثل بالأجهزة الذكية والاستبدال التدريجي للنظام الورقي بنظام يحتوي على أدوات أكثر فعالية لجمع البيانات كالصوت والصورة والفيديو والخرائط وأدوات أكثر فعالية لإرسال وتعديل وحفظ ومراجعة البيانات التي تم جمعها بالإضافة لأدوات أكثر فعالية لعرض و نشر البيانات التي تم جمعها.

ويهدف المسح إلى تقييم الحالة التشغيلية لمشاريع البنية التحتية التيتم إنجازها من خلال جمع بيانات عن حالة مشاريع الصندوق التنموية المنجزة خلال المرحلة الرابعة عن طريق الهواتف الذكية (برنامج ODK) في فرعَي الصندوق في صنعاء والمكلا، وذلك من قبَل استشاريين تم تدريبهم وتأهيلهم في الفروع للتحقق من فعالية المشروع بعد الإنجاز المبدئي وقدرته على تقديم الخدمات المتوقعة للمجتمع وكذا توثيق قصص النجاح للمشاريع المنجزة التي تم دراستها.



التقارير الربعية

تقوم وحدة المراقبة والتقييم برفع تقارير رُبعية (فصلية) إلى إدارة الصندوق، ومختلف الوحدات، وكذا فروع الصندوق في المحافظات.. تشتمل على تحديث مستمر عن آخر المستجدات في ما يتصل بأنشطة وعمليات للصندوق، والتقدم المحرز في العمل نحو تحقيق أهدافه، وكذلك المعوقات والتحديات التشغيلية. ويشمل التقرير الفصلي مراقبة التقدّم المُحرَز في إطار تنفيذ المرحلة الحالية، ورصد كيفية استهداف موارد الصندوق على مستوى المديرية—مع إجراء تقييم للاستهداف لكل برنامج على حدة—وكذا مراقبة مستوى وفعالية أداء عمل الصندوق، بالإضافة إلى رصد حالة المشاريع (سواء في مرحلة الإعداد والتطوير، أو في مرحلة التنفيذ)، وذلك بهدف إبلاغ إدارة الصندوق والوحدات المختلفة لتقوم باتخاذ التدابير المناسبة... وكذا يتم التطرق إلى الوضع التنفيذي للمشاريع (خلال المراحل من مقترح تحت الإعداد وانتهاءً بمرحلة تحت التنفيذ) ربيعياً ومعرفة حالتها في الميدان، فضلاً عن رفع تقرير عن أية قضايا أخرى تهتم إدارة الصندوق (لإحاطتها بالمعرفة والتفاصيل حول هذه القضايا). بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ متابعة متواصلة ومستمرة لمعرفة إنجاز المشاريع الجاري تنفيذها والتي وُجِدَ أنها متأخرة نسبياً في الانجاز.. وكذا متابعة ضباط المشاريع لاستكمال البيانات المتعلقة بالصندوق في حينه.

علاوة على ذلك، فإنّ الوحدة تقوم أيضاً برفع التقارير—مع ملخص تنفيذي لأهم القضايا التي تمت متابعتها خلال الربع—إلى إدارة الصندوق، وفروعه في المحافظات، ويجري كذلك متابعة ما تم اتخاذه من إجراءاتٍ وتدابيرٍ في هذا الصدد.

تقييم برنامج التحويلات النقدية المرتبطة بخدمات التغذية

بدأ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 2014 بتنفيذ تدخلين في مجال التغذية في محافظة الحديدة، وهما التحويلات النقدية المشروطة والتوعية بالتغذية، حيث تشتمل هذه التدخلات على أنشطة تُنفَّذ بحضور الأم المؤهلة (الحامل، أو تلك التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن 5 سنوات)، فضلاً عن حملات التوعية في التغذية، ومتابعة فحص مستوى التغذية عند الأطفال. وقد قامت وحدة المراقبة والتقييم بالتعاون مع خبيرة لتصميم منهجية التقييم، حيث شارك فريق الوحدة في تدقيق ومراجعة أدوات المسح، ومراجعة وسحب عينة المسح ووضع الشروط المرجعية لتنفيذ المسح القاعدي. وقد تم دعوة مجموعة من المكاتب المعروفة بتنفيذ الدراسات المسحية والتعاقد مع الشركة الفائزة، وكذا التعاون

والتنسيق معها، وذلك في التدريب وكتابة دليل العمل الميداني والإعداد والتحضير لتنفيذ مسح خط الأساس لعينة القرى في المديرية التي يجري تنفيذ برنامج التغذية المتكامل فقط فيها (اللحّية، والزهرة، والقناوص)، والمديرية التي يتم فيها تنفيذ كلا البرنامجين (زبيد، والمراعة، وبيت الفقيه). وشمل المسح عينة حجمها 2,000 أسرة معيشية موزعة على 102 قرية في اللحية والزهرة (تدخل) والقناوص (ضبط)، وكذلك عينة أخرى من ألقى أسرة أيضاً، موزعة على 200 قرية (تدخل وضبط) في المديرية الثلاث الأخيرة. وقد بدأت عملية جمع البيانات أواسط شهر ديسمبر 2014.

الأنشطة التقييمية الخاصة بمشاريع الزراعة المطرية

قامت وحدة المراقبة والتقييم بعدد من الأنشطة المتعلقة بتقييم كفاءة وفاعلية مشاريع الزراعة المطرية، وذلك بهدف إجراء تقييم ميداني سريع لمكونات البنية التحتية، وتحليل وضع المجموعات الإنتاجية، ومن ثمّ كتابة تقرير بالتقييم النهائي لمشروع الزراعة المطرية يتضمن أيضاً نتائج تقييم مشاريع الزراعة المطرية خلال الأعوام 2008-2010.

تقييم ميداني سريع لمكوّن البنية التحتية (تأهيل المساقط المائية)

يهدف تقييم ومراجعة كفاءة وفاعلية واستدامة مشاريع المساقط المائية، تم تنفيذ مسح ميداني لأربعة مساقط مائية في مديريات بَرَع (الحديدة) والرجم (المحويت) والقبيلة (لحج) وخيران المحرق (حجة)، حيث جُمِعَت بيانات من 378 أسرة معيشية تقريباً في 27 قرية، منها 18 قرية موزعة بالتساوي على ثلاثة مساقط، و9 قرى في مسقط السحر في القبيلة. وتوزعت عينة المسقط المائي الواحد في أعلى ووسط وأسفل المسقط بواقع عينتين في كل موقع لضمان تمثيل مختلف أنواع التدخلات. حيث تم استخدام نظام ODK collect لجمع البيانات مباشرة من المستجيبين في الميدان وتحديد مواقع إحدائيات المكونات المنفذة والمؤهلة في المساقط المائية.

شملت الدراسة محورين أساسيين: (1) دراسة مسحية استطلاعية لقياس أثر تأهيل البنية التحتية للمساقط المائية على الجوانب الأساسية مثل المحافظة على المياه والتربة وتوفير المياه للأغراض المختلفة، (2) دراسة فنية لقياس جودة المنشآت المنفذة ومواصفاتها مع المعايير المخططة. حيث ركز المحور الأول على استطلاع آراء عينات المستجيبين حول مستوى رضاهم بالمكونات المنفذة والمؤهلة في مجتمعاتهم من حيث جودة التنفيذ والموقع ومدى الاستفادة منها وأثرها على الأنشطة الإنتاجية المختلفة وتوافقها مع

عضواً تقريباً بتمويل يقارب 3.18 مليون دولار (حوالي 683.6 مليون ريال). وبلغت نسبة المجموعات القائمة/المستمرة (في مجال الأغنام والماعز وخلايا النحل) حوالي 70% بما ذلك المجموعات التي وزع أعضاؤها رؤوس الحيوانات وخلايا النحل بعد دورتين إنتاجيتين.

الإعداد لتقييم الأفعال كثيفة العمالة (تدخل طويل المدى)

يهدف اختيار المناطق المرشحة لتنفيذ البرنامج قياساً بمعايير الاختيار الموضوعية للتدخل والتأكد من مجموعة المناطق التي كان قد تم ترشيحها وفقاً للاختيار المكتبي وفقاً للمسوحات الوطنية قامت وحدة المراقبة والتقييم بتدريب عدد من كوادر وحدة الأفعال كثيفة العمالة على برمجة استمارات الكترونية عبر نظام ODK، ودُرّب فريق تقنيّة المعلومات لدى وحدة الأفعال على كيفية إجراء المسح الميداني باستخدام الهواتف الذكية.

وكانت الوحدة بمساعدة خبير خارجي قد اكملت التصميم الأولي للدراسة التقييمية للنقد مقابل العمل والذي كان متوقع ان يستمر في المجتمع المستهدف لفترة ثلاث إلى خمس سنوات بهدف زيادة قدراتها على مواجهة اللزمات ويشمل هذا التدخل بالإضافة إلى أنشطة النقد مقابل العمل أنشطة أخرى مثل التشجيع على الادخار وتكوين رأس المال والاستثمار بالإضافة إلى أنشطة التوعية بالتغذية المستهدفة للأطفال والنساء المستهدفات. غير ان هذا البرنامج لم يبدأ تنفيذه بسبب الازمة السياسية التي دخلت بها البلاد في نهاية عام 2014 وما ترتب عليه من شحة الموارد التمويلية للصندوق.

مراقبة تخصيص الموارد ومراجعة الاستهداف

يقوم الصندوق بمراجعة مستمرة ودراسة وتوثيق الاستهداف والمؤشرات التي يقوم عليها هذا الاستهداف، وتحليل درجة ملاءمة تلك المؤشرات مع التدخلات المختلفة التي ينفذها الصندوق، حيث أنّ تعدد آليات عمل الصندوق وأنشطته في المرحلة الرابعة من خلال إدخال برامج طارئة وتنموية متعددة موجهة للفئات الفقيرة (مثل برنامج الأفعال كثيفة العمالة، والزراعة المطرية) جعل الصندوق الاجتماعي والجهات المانحة يولون اهتماماً متزايداً بعملية الاستهداف، والدفع لتطوير نماذج ومؤشرات مناسبة لعملية الاستهداف. وبالتنسيق والتعاون مع البنك الدولي، تمّ إجراء مراجعة لتقييم أداء الاستهداف باستخدام طريقة التقييم التفاضلي. وتعمل الوحدة على مراقبة استخدام الموارد واستهدافها للفئات والمجموعات المستهدفة من الصندوق. وقد تبين أنّ نسبة الموارد المخصصة للأسر الفقيرة على مستوى المديرية في برنامجي

أولويات المجتمع المحلي، كما ركز المحور الأول للدراسة أيضاً على استعداد ومساهمة المجتمع المحلي في تغطية تكاليف الصيانة الدورية. وملخص نتائج هذا المحور تتمثل في الآتي:

1. نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأنّ هناك أثراً إيجابياً للتدخل على الإنتاج النباتي تراوحت ما بين 18% و79% بمتوسط قدره 52%. وتقدير المستجيبين لنسبة الزيادة تراوحت ما بين 40% و26% بمتوسط قدره 32%.
2. نسبة زيادة في كميات الأعلاف في المساقط الأربعة تراوحت ما بين (9%-34%) في المتوسط 22%.
3. بالرغم من أنّ الدراسة تزامنت مع موسم عيد الأضحى المبارك -موسم بيع المواشي إلا أن هناك تغييراً إيجابياً في زيادة أعداد الضان بين المساقط وبمتوسط 15%.
4. زيادة في كمية المياه المتوفرة و بمتوسط عام قدره 35% وهو مؤشر إيجابي يفسر الزيادة في معدلات الإنتاج النباتي وتحسن مراعي النحل.
5. أفاد المستجيبون للمسح بأنّ هناك تأثيراً إيجابياً في زمن جلب الماء.
6. زيادة في أعداد المواشي (12% للأبقار، 15% للضان، 5% للماعز)
7. انطباع ما بين ايجابي وايجابي إلى حد كبير في تأثير المجموعات على أنشطة الأفراد
8. نسبة المستجيبين الذين أفادوا المستصلحة أرضهم من قبل الصندوق بلغت 61%، وبلغت نسبة الذين أفادوا بأنّ هناك أثراً إيجابياً للتدخلات الصندوق في التقليل من انجراف الأراضي الزراعية 78%.
9. عبّر 87% من المستجيبين عن رضاهم عن تنفيذ مشاريع إدارة مساقط المياه، حيث أفادوا بأن تنفيذ المشروع كان إيجابياً بالنسبة للمنطقة.

وتعد النتائج السابقة مُرضية جداً بالنظر إلى أن المشروع يستهدف المناطق المعتمدة على الزراعة المطرية وهي موسمية، وكذا صغر حجم الحيازات الزراعية في تلك المناطق.

تحليل وضع المجموعات الإنتاجية الزراعية

تمت مراجعة بيانات المجموعات الإنتاجية في الزراعة المطرية (المتوفرة في نظام «أوراكل» الخاص بوحدة الزراعة المطرية)، وتلخيص وتبويب نتائج تمويل المجموعات الإنتاجية وزيارات المتابعة الميدانية المنفذة من قبل الاستشاري، وذلك بهدف تقييم مستوى استمرارية المجموعات الإنتاجية، وتوفير مؤشرات حول كفاءة وفاعلية أداء المجموعات الزراعية في الأنشطة الإنتاجية والأعمال التنظيمية المرتبطة بها، وإعداد تقرير بذلك... حيث تلخصت نتائج المراجعة في الآتي: إجمالي المجموعات الزراعية الممولة 1,823، وتضم 10,150

الإعداد للمرحلة الخامسة

مع بداية 2014 بدأ الصندوق الإعداد لرؤيته للمرحلة الخامسة (2016-2020) بناء على المتغيرات على الصعيد الوطني وأهمها مخرجات الحوار الوطني الشامل والتحديات التنموية وبناء أيضاً على مزايا الصندوق التفاضلية وما يستطيع ان يقدمه. وقد عقد الصندوق عدداً من اللقاءات التشاورية مع الشركاء، وتم استقدام خبير دولي في مجال الحكم والتنمية المحلية لتيسير اعداد الرؤية التي تهدف إلى الاستجابة للتحديات التنموية ومخرجات الحوار الوطني في ما يخص الحكم المحلي والتنمية المحلية.

التنمية المجتمعية والنقد مقابل العمل خلال المرحلة الرابعة بلغت 84% مقارنة بـ 71.1% خلال المرحلة الثالثة، مما يشير إلى أن الصندوق يتوجه إلى زيادة التدخلات المستهدفة للمناطق الفقيرة.

اما على مستوى القرى، فقد بيّن تحليل خاص بتوزيع الموارد المالية للصندوق أن هذه الموارد خلال المرحلة الرابعة تعود بالنفع على 68% من الأسر الفقيرة. وبذلك، فإن الصندوق يحقق المستهدف في خطته لهذه المرحلة، وهو أن 60% من الموارد تذهب إلى 50% من القرى الأكثر حرماناً.



أنشطة الاتصال

واصلت وحدة المراقبة والتقييم تتبع تأثير تدخلات الصندوق من خلال استقراء المجتمعات المستهدفة، ومعرفة مدى الاستفادة من تدخلات الصندوق، واعداد دراسة حالات المشاريع لعرضها على متخذي القرار والممولين، والترويج لاهمية استمرار الدعم للمناطق الفقيرة والمحرومة. كما قامت أيضاً بإنتاج مواد اتصالية، شملت المطبوعات وإصدار بيانات صحفية لاهم الاحداث وتحديث الموقع الإلكتروني للصندوق والمواقع الإلكترونية التفاعلية الأخرى (صفحات الاتصال الاجتماعي) بالبيانات والمستجدات على مدار العام، وبالأخبار ومقاطع فيديو ذات صلة، بالإضافة إلى نشر التقرير السنوي والنشرات الربعية للصندوق.



مصادر التمويل وإدارتها

تمّ تنظيم ومتابعة استخدام الموارد التي يحصل عليها الصندوق، ومتابعة مصادر التمويل، وأوضاعها. كما استمرّ العمل بنظام معلومات التمويل.

تقديم التقارير للحكومة والجهات المانحة

يقوم الصندوق الاجتماعي—ممثلاً بوحدة المراقبة والتقييم—بإعداد ورفع تقارير دورية (رُبعية «فصلية»، ونصف سنوية) وتقارير عارضة للحكومة والمانحين، يتمّ فيها اطلاعهم على آخر المستجدات والتطورات عن سير العمل في الصندوق عموماً، وتنفيذ المشاريع التي يدعمها الصندوق، وحالتها التشغيلية.

بعثات المراجعة المشتركة للممولين وتقارير التقدم في الإنجاز المُقدّمة للمانحين

تم خلال العام عقد اجتماعين لبعثات المراجعة المشتركة للممولين: الأول اجتماع عن بُعد (teleconference) خلال يومي 2-3 يونيو 2014. وكانت أهم أهداف هذا الاجتماع، وما تم تناوله فيه، استعراض مدى التقدّم في تنفيذ المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011-2015)، والفجوة التمويلية لمشاريع هذه المرحلة، وأهم الصعوبات التي تواجه عمليات الصندوق.

وعُقد الاجتماع الثاني خلال الفترة 08-11 ديسمبر 2014، والذي تمّ فيه مناقشة مدى التقدّم في تنفيذ مشاريع المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011-2015)، وكذلك مناقشة رؤية الصندوق الاجتماعي للتنمية للمرحلة الخامسة. وقد تم إعداد تقريرين خلال عام 2014: الأول في نهاية مارس، والثاني في نهاية سبتمبر. وذلك لتوضيح مدى التقدم في تنفيذ مخرجات المرحلة الرابعة.

التنسيق والإعداد لزيارات الممولين

استمر الصندوق خلال العام في استقبال بعثات الممولين لمناقشة سير الانجاز والفرص والتحديات من المنح والتمويلات المقدمة من المانحين أو تلك المزمع تقديمها وأيضا قام الصندوق بالتنسيق لزيارات ميدانية يقوم بها ممثلي الممولين للاطلاع على بعض من مشاريع الصندوق.

تمويل المرحلة الرابعة

تُقدّر الميزانية التقديرية لخطة المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011-2015)، والتي وافق عليها مجلس إدارة الصندوق بمبلغ 1.126 مليار دولار، متضمنة مساهمة الحكومة (10% من الإجمالي).

ومنذ بداية المرحلة في 2011 تم التوقيع على 37 اتفاقية مع المانحين والممولين، تصل قيمتها إلى 797.1 مليون دولار، وتشمل هذه الاتفاقيات 28 اتفاقية قيمتها 653.8 مليون دولار لتمويل أنشطة المرحلة الرابعة، وأيضا 9 اتفاقيات قيمتها 143.3 مليون دولار لتساهم في تمويل برامج خاصة استجّدت بعد أحداث 2011 (مثل برنامج تشغيل الشباب من خلال أنشطة «النقد مقابل الخدمات»، وبرنامج محو الأمية القرآنية والمهنية، وبرامج التغذية، وتوفير الخدمات لصحة الأم والوليد). بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة منذ بداية المرحلة الرابعة (2011) وإلى نهاية 2014 قدّمت ما يعادل 72 مليون دولار (من إجمالي مساهمتها المقدّرة بمبلغ 101 مليون دولار).

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في تمويل أنشطة المرحلة الرابعة تبلغ 371.1 مليون دولار، وذلك حتى نهاية شهر ديسمبر 2014، وبافتراض أن الحكومة ستقدم مساهمتها المذكورة أعلاه كاملة (101 مليون دولار).

وعلاوة على ذلك، فإنّ المبلغ الإجمالي المذكور أعلاه (653.8 مليون دولار) يشمل مبلغ 25 مليون دولار مقدّماً من صندوق الأوبك للتنمية الدولية، وهو ما زال في البرلمان للموافقة عليه ليُدخل حيز النفاذ. ومن البرامج التي تتأثّر سلباً بهذه الفجوة التمويلية، برنامج التنمية المجتمعية والمحلية (تتجاوز الفجوة التمويلية فيه 232 مليون دولار)، كما أنّ برنامجي بناء القدرات والأشغال كثيفة العمالة يعانيان من فجوة تمويلية تبلغ 83 مليون دولار و31 مليون دولار—على التوالي (الجدول 1 يبيّن الوضع التمويلي بالتفصيل).

أوضاع مصادر التمويل الخارجية النافذة

مدى التقدم في استخدام الموارد

كما دُكِرَ أعلاه، فحتى نهاية العام، بلغت المصادر التي تم التوقيع عليها والتي تخص المرحلة الرابعة والبرامج ذات الطبيعة الخاصة 37 اتفاقية قيمتها 797 مليون دولار تقريباً، منها 36 اتفاقية بقيمة 772 مليون دولار أصبحت نافذة، ووصل السحب من إجمالي تلك الاتفاقيات الـ 37 إلى 364 مليون دولار، بالإضافة إلى 72 مليون دولار من مساهمة الحكومة اليمنية*. علماً بأنَّ هناك عدداً من المِنَح التي أصبحت نافذة فقط في 2014، كما أنَّ ثمة اتفاقيات متوقفة بسبب الأوضاع الراهنة.

المسحوب (دولار)	قيمة الاتفاقيات (دولار)	عدد الاتفاقيات	البيان
331,514,569	628,846,874	28	اتفاقيات مقدمة للمرحلة الرابعة نافذة
	25,000,000	1	اتفاقيات تم التوقيع عليها غير نافذة
32,749,896	143,280,000	9	اتفاقيات لبرامج خاصة
364,264,465	797,126,874	37	إجمالي المصادر الخارجية
72,000,000	101,000,000		مساهمة الحكومة*
436,264,465	898,126,874	37	الإجمالي العام

الجدول (1)
الاتفاقيات المُوَفَّعة خلال المرحلة الرابعة

*مساهمة الحكومة يتم الموافقة عليها سنوياً بناءً على الموازنة المقدمة من الصندوق، وقد تزيد أو تنقص بحسب الوضع التمويلي للحكومة



متابعة مصادر التمويل

خلال العام، تويجت إجراءات تفعيل ونفاذ 14 اتفاقية تمويل، تم تفعيل وإعلان نفاذ 12 منها... فيما ما تزال اتفاقيتان معلقتين، هما: اتفاقية قرض الأوبك لدعم المرحلة الرابعة (الذي مازال في البرلمان في انتظار الموافقة)، واتفاقية قرض الأوبك لمشروع التدريب المهني وتنمية المهارات (الذي مازال طلب سحب أول دفعة منه معلقاً). وتم التوقيع خلال العام، على 8 اتفاقيات بإجمالي 200 مليون دولار مع المملكة العربية السعودية والبنك الدولي والحكومة الألمانية والحكومة الهولندية، وكذلك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كالآتي:

الجدول (2) الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها عام 2014

حالة الاتفاقية	قيمه الاتفاقية المعدلة (دولار)	تاريخ وصول أول دفعة	تاريخ السريان	تاريخ التوقيع	الاتفاقية	الممول
سارية	25,000,000	2014/06/04	2014/04/15	2013/03/07	قرض البنك الإسلامي لتوظيف الشباب	البنك الإسلامي للتنمية
نافذة	1,500,000	2014/03/27	2010/03/24	2009/06/03	قرض البنك الإسلامي لمشروع التنمية الزراعية-أبين	
نافذة	20,000,000	2014/12/18	2014/02/22	2014/02/22	منحة البنك الدولي لصحة الأم والطفل	البنك الدولي
نافذة	50,000,000	2014/12/04	2014/10/16	2014/08/31	المنحة الإضافية الثانية لدعم الصندوق الاجتماعي للمرحلة الرابعة	
نافذة	8,000,000	2014/12/03	2014/08/05	2014/04/11	منحة البنك الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني	
نافذة	13,400,000	2014/08/12	2014/05/20	2014/05/20	منحة الحكومة الألمانية/بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة -رقم: 65 279 2013	الحكومة الألمانية
نافذة	3,640,000	2014/11/13	2014/11/13	2014/11/13	منحة الحكومة الهولندية 2 لمشروع المياه والبيئة في تسع محافظات	الحكومة الهولندية
نافذة	3,947,368	2014/05/29	2014/05/28	2014/05/28	المنحة الهولندية لدعم تعليم الفتاة ومحو الأمية رقم: SAA0118554/26489	
نافذة	100,000,000	2014/02/27	2014/01/02	2014/01/02	منحة الصندوق السعودي للتنمية لدعم المرحلة الرابعة	منحة الصندوق السعودي للتنمية لدعم المرحلة الرابعة
نافذة	1,770,000	2014/07/02	2014/05/15	2014/04/20	معونة الصندوق العربي لترميم وتأهيل الجامع الكبير بصنعاء - المرحلة الرابعة	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
جار طلب أول دفعة لتفعيلها	9,100,000		27/04/2013	01/06/2010	قرض الأوبك رقم 133P لمشروع التدريب المهني وتنمية المهارات	منظمة الأوبك
مازال القرض في مجلس النواب للموافقة	25,000,000			11/04/2014	قرض صندوق الأوبك لدعم المرحلة الرابعة	
	261,357,368				الإجمالي	

*مساهمة الحكومة اليمنية للأعوام الأربعة الأولى من المرحلة الرابعة (2011-2014) بلغت 16,236,450,625 ريالاً

الاتفاقيات التي أُغلقت في 2014

تم إغلاق المنح والقروض التالية خلال العام:

- منحة التحضير لمشروع صحة الأم والوليد باستخدام القسائم.
- منحة الحكومة الألمانية/بنك التنمية الألماني الطارئة لإعادة تأهيل المدارس المتضررة (رقم 2011 65 471).
- قرض البنك الدولي للزراعة المطرية والثروة الحيوانية (4220-YEM).
- قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) – مشروع الزراعة المطرية.

الجدول (3) التمويل خلال 2014-2011

الممول	الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ النفاذ	تاريخ الإكمال	تاريخ وصول أول دفعة	مبلغ الاتفاقية	عملة الاتفاقية	قيمة لاتفاقية* (بالدولار)	المسحوب بعملة حساب الممول (بالدولار)	المسحوب من مصادر التمويل (بالدولار)	
البنك الدولي	المنحة الإضافية الثانية لدعم الصندوق الاجتماعي للمرحلة الرابعة	2014/08/31	2014/10/16	2016/12/31	2014/12/04	32,400,000	وحدة سحب خاصة	50,000,000	5,000,000	5,000,000	
	منحة البنك الدولي المرحلة الرابعة	2010/06/28	2010/10/07	2015/12/31	2011/02/10	38,700,000	وحدة سحب خاصة	60,000,000	58,900,062	58,900,062	
	منحة البنك الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني	2014/04/11	2014/08/05	2018/12/31	2014/12/03	5,200,000	وحدة سحب خاصة	8,000,000	500,000	500,000	
الحكومة الهولندية	المنحة الهولندية رقم 22011 لبرنامج المنشآت الصغيرة والأصغر - المرحلة الرابعة	2010/11/25	2010/11/25	2012/12/31	2010/11/25	2,430,000	دولار أمريكي	2,430,000	2,429,716	2,429,716	
	المنحة الهولندية رقم 23740 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة - المرحلة الرابعة	2010/11/25	2010/11/25	2013/03/31	2010/11/25	6,000,000	دولار أمريكي	6,000,000	6,000,000	6,000,000	
	المنحة الهولندية لدعم تعليم الفتاة ومحو الأمية رقم: SAA0118554/26489	2014/05/28	2014/05/28	2016/04/30	2014/05/29	3,947,368	دولار أمريكي	3,947,368	1,527,595	1,527,595	
	منحة الحكومة الهولندية 2 لمشاريع المياه والبيئة في تسع محافظات	2014/11/13	2014/11/13	2016/12/31	2014/11/13	3,640,000	دولار أمريكي	3,640,000	936,842	936,842	
	منحة الحكومة الهولندية رقم 24731 لمشاريع المياه	2012/11/25	2012/11/25	2014/12/31	2012/11/25	3,639,484	دولار أمريكي	3,639,484	3,457,460	3,457,460	
البنك الإسلامي للتنمية	قرض البنك الإسلامي لتوظيف الشباب	2013/03/07	2014/04/15	2018/05/01	2014/06/04	25,000,000	دولار أمريكي	25,000,000	2,000,000	2,000,000	
	قرض البنك الإسلامي لمشروع التنمية الزراعية-أبين	03/06/2009	24/03/2010	31/12/2013	2014/03/27	1,000,000	دينار إسلامي	1,500,000	1,500,000	1,500,000	
	منحة البنك الإسلامي لمشروع الدعم المؤسسي لمشروع التنمية الزراعية-أبين	03/06/2009	2009/12/31	2013/12/31	2013/06/17	192,000	دينار إسلامي	288,000	288,000	288,000	
دولة الإمارات العربية المتحدة	منحة صندوق أبو ظبي للتنمية	2009/12/16	2009/12/16	2015/12/31	2012/11/07	33,000,000	دولار أمريكي	33,000,000	28,542,923	28,542,923	
صندوق الأوبك	قرض صندوق الأوبك 1234P	2009/02/03	2011/04/01	2014/12/31	2012/01/07	18,000,000	دولار أمريكي	18,000,000	15,422,940	15,422,940	
	قرض صندوق الأوبك للمرحلة الرابعة	2014/04/11				25,000,000					
المملكة العربية السعودية	منحة الصندوق السعودي للتنمية لدعم المرحلة الرابعة	2014/01/02	2014/01/02	2018/12/31	2014/02/27	375,000,000	ريال سعودي	100,000,000	10,000,000	10,000,000	
الصندوق العربي للإنماء	قرض الصندوق العربي للإنماء للمساهمة في تمويل المرحلة الرابعة	2010/10/19	2012/03/06	2015/12/31	2012/10/03	30,000,000	دينار كويتي	100,000,000	71,672,891	71,672,891	
	معونة الصندوق العربي لترميم وتأهيل الجامع الكبير بصنعاء - المرحلة الرابعة	2014/04/20	2014/05/15	2017/06/30	2014/07/02	500,000	دينار كويتي	1,770,000	354,396	354,396	
	منحة الصندوق العربي لترميم وتأهيل الجامع الكبير بصنعاء - المرحلة الثالثة	2011/03/06	2011/03/06	2017/06/30	2011/08/07	500,000	دينار كويتي	1,800,000	1,773,208	1,773,208	
الاتحاد الأوروبي	منحة الإتحاد الأوروبي رقم 2007 / 019-212	2008/12/08	2011/07/06	2013/07/05	2011/07/30	10,802,000	يورو	14,100,000	10,802,000	15,081,106	
	منحة الإتحاد الأوروبي لدعم القطاع الصحي(2)	2009/12/31	2009/12/31	2015/01/22	2011/03/05	2,785,000	يورو	3,500,000	1,641,780	2,239,224	
الحكومة الألمانية	منحة بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة-رقم: 2013 65 279	2014/05/20	2014/05/20	2016/04/20	2014/08/12	10,000,000	يورو	13,000,000	2,000,000	2,545,218	
	منحة الحكومة الألمانية لقطاع المنشآت الصغيرة والأصغر 2005 66 067	2012/11/11	2012/11/11	2015/12/31	2013/03/12	4,500,000	يورو	5,850,000	3,815,607	5,067,067	
	منحة الحكومة الألمانية 2012-66-691 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	2012/09/12	2013/04/10	2015/09/30	2013/04/27	7,439,496	يورو	9,400,000	7,439,496	9,926,726	
المملكة المتحدة	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة	2011/01/19	2011/01/19	2015/12/31	2011/01/20	100,000,000	جنيه إسترليني	155,000,000	86,800,000	138,766,800	
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	منحة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من موارد صندوق الحياة الكريمة	2012/04/17	2012/04/17	2016/12/31	2012/11/18	6,000,000	دولار أمريكي	6,000,000	6,000,000	6,000,000	
الحكومة الأمريكية	منحة برنامج مشروع تحسين المعيشة الممول من وكالة التنمية الأمريكية لقطاع المياه	2012/04/25	2012/04/25	2012/10/24	2012/06/25	87,022	دولار أمريكي	87,022	82,324	82,324	
	منحة برنامج مشروع تحسين المعيشة الممول من وكالة التنمية الأمريكية للأشغال كثيفة العمالة	2012/01/03	2012/01/03	2012/04/30	2011/12/27	1,295,983	دولار أمريكي	1,295,000	1,295,983	1,295,983	
	معونة السفارة الأمريكية - متحف مأرب ومشاريع مياه في أمانة العاصمة ومحافظه تعز	2000/09/17	2000/09/17	2012/12/31		1,600,000	دولار أمريكي	1,600,000	1,685,743	1,685,743	
الإجمالي									331,868,965	653,846,874	

*قيمة الاتفاقية بالدولار قيمة تقديرية عند توقيع الاتفاقية قد ترتفع أو تنخفض بسبب فوارق العملة

الجدول (4) التمويلات خلال 2011-2014 والموجهة للبرامج ذات الطبيعة الخاصة

الممول	الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ النفاذ	تاريخ الإكمال	تاريخ وصول أول دفعة	مبلغ الاتفاقية	عملة الاتفاقية	قيمة الاتفاقية (بالدولار)*	المسحوب بعملة حساب الممول (بالدولار)	المسحوب من مصادر التمويل (بالدولار)
البنك الدولي	منحة التحضير مشروع صحة الأم والوليد باستخدام القسائم	2013/09/03	2013/09/03	2014/06/30	2013/12/11	400,000	دولار أمريكي	400,000	400,000	400,000
	منحة الحكومة اليابانية الطارئة لبرنامج التغذية عبر البنك الدولي	2012/10/12	2013/03/24	2017/04/14	2013/12/19	2,730,000	دولار أمريكي	2,730,000	500,000	500,000
	منحة البنك الدولي لصحة الام والطفل	2014/02/22	2014/02/22	2019/12/31	2014/12/18	20,000,000	دولار أمريكي	20,000,000	250,000	250,000
	منحة البنك الدولي الإضافية للمرحلة الرابعة	2013/05/04	2013/06/19	2016/12/31	2013/12/11	16,300,000	وحدة سحب خاصة	25,000,000	3,900,000	3,900,000
دولة الكويت	منحة حكومة دولة الكويت للإسهام في تمويل برامج الإعمار	2013/05/28	2013/05/28	2016/12/31	2013/07/09	50,000,000	دولار أمريكي	50,000,000	10,000,000	10,000,000
الحكومة الألمانية	منحة الحكومة الألمانية رقم 2012 67 327 لبرنامج المياه في ابين	2012/12/19	2012/12/19	2017/12/31	2013/05/26	12,000,000	يورو	15,600,000	10,436,596	8,000,000
	منحة الحكومة الألمانية/ بنك التنمية الألماني الطارئة لإعادة تأهيل المدارس المتضررة رقم 2011 65 471	2012/05/21	2012/05/21	2014/12/31	2012/07/23	7,000,000	يورو	9,190,000	9,117,098	7,000,000
صندوق الابوك	قرض الأوبك رقم 133P لمشروع التدريب المهني وتنمية المهارات	2010/06/01	2013/04/27	2015/05/31		9,100,000	دولار أمريكي	9,100,000		
البنك الاسلامي	قرض ومنحة البنك الإسلامي لمشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر	2010/05/04	2013/05/06	2015/06/30	2013/07/09	7,031,000	دينار إسلامي	11,260,000	2,345,500	2,345,500
								143,280,000		

المحتويات

الجدول (5) اتفاقيات مُرَحَّلَة من المرحلة الثالثة (2004-2010) وامتد استخدامها إلى المرحلة الرابعة (2011-2015)

المسحوب من مصادر التمويل (بالدولار)	قيمة الاتفاقية المعدلة (دولار)	المسحوب بعملة حساب الممول	عملة الاتفاقية	مبلغ الاتفاقية	تاريخ الإكمال	تاريخ النفاذ	تاريخ التوقيع	الاتفاقية
10,999,784	10,805,804	10,999,784	وحدة سحب خاصة	7,400,000	2014/09/30	2007/08/06	2006/09/11	قرض البنك الدولي للزراعة المطرية والثروة الحيوانية YEM-4220-
3,907,661	4,000,000	800,000,000	ريال يمني	800,000,000	2013/12/31	2007/07/30	2007/07/30	الحكومة الإيطالية -مقايسة الديون (لمشاريع الموروث الثقافي)
10,519,976	10,672,000	8,000,000	يورو	8,000,000	2013/12/31	2009/10/03	2009/10/03	منحة الحكومة الألمانية/بنك التنمية الألماني (KfW) رقم 038 65 2009
6,583,921	7,100,000	5,000,000	يورو	5,000,000	2013/12/31	2010/05/18	2009/12/17	منحة الحكومة الألمانية/بنك التنمية الألماني (KfW) رقم 414 67 2009
23,416,227	24,325,000	17,500,000	يورو	17,500,000	2013/12/31	2009/06/10	2008/12/19	منحة الحكومة الألمانية/بنك التنمية الألماني (KfW) رقم 899 65 2008
16,228,179	16,400,000	16,228,179	وحدة سحب خاصة	10,850,000	2014/09/30	2009/02/03	2008/01/21	قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) - مشروع الزراعة المطرية
100,000,000	100,000,000	100,000,000	ريال سعودي	375,000,000	2013/09/30	2008/04/02	2008/04/02	منحة الصندوق السعودي للتنمية
49,825,344	49,825,344	49,825,344	دينار كويتي	14,000,000	2013/12/31	2010/01/26	2009/02/22	قرض الصندوق الكويتي للتنمية
221,481,093	223,128,148				الإجمالي			

قيمة الاتفاقية بالدولار قيمة تقديرية عند توقيع الاتفاقية قد ترتفع أو تنخفض بسبب فوارق العملة*

الملحقات

الالتزامات والمنصرف والمنافع خلال عام 2014 وتراكيمياً، وخريطة بمواقع مشاريع الصندوق في الجمهورية

توزيع المنصرف حسب البرنامج (مليون دولار) *

البرنامج	عام 2014	خلال الفترة 2014-2011	تراكمي (2014-1997)
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	153.53	549.4	1,252.53
الأشغال كثيفة العمالة	24.86	107.1	132.26
بناء القدرات*	18.25	48.0	178.25
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	13.50	43.7	63.70
الإجمالي	210.14**	748.3	1,626.74

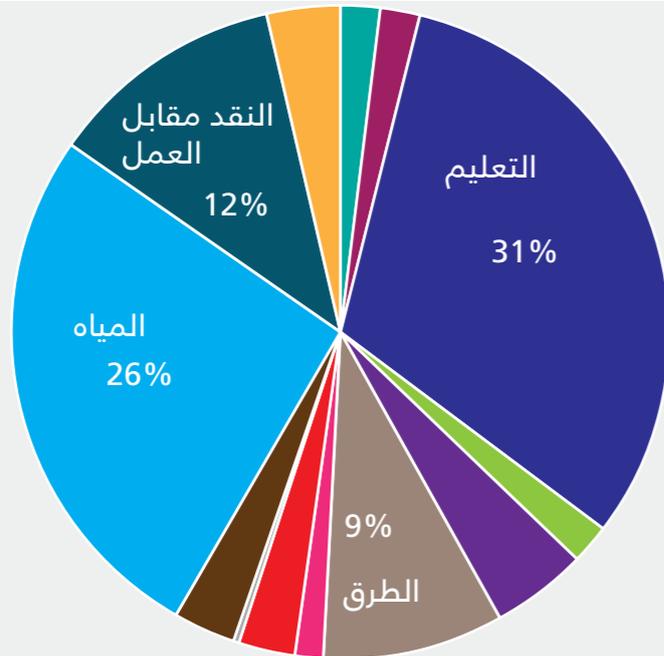
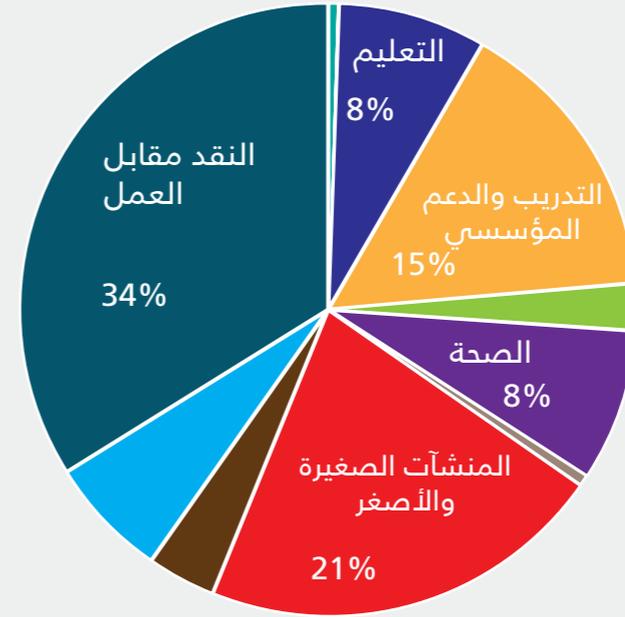
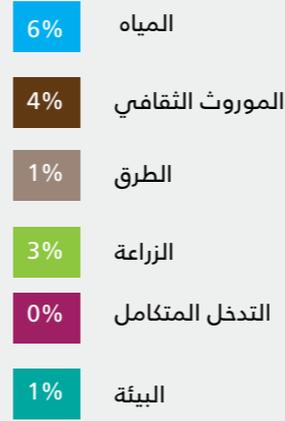
* تتضمَّن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق والنفقات المشتركة للمشاريع والتي قد لا تظهر ضمن الالتزامات على المشاريع
** المنصرف لا يخص مشاريع العام فقط، وإنما يتضمن صرفاً من مشاريع كانت قد بدأت في أعوام سابقة

توزيع الالتزامات حسب البرنامج (مليون دولار)

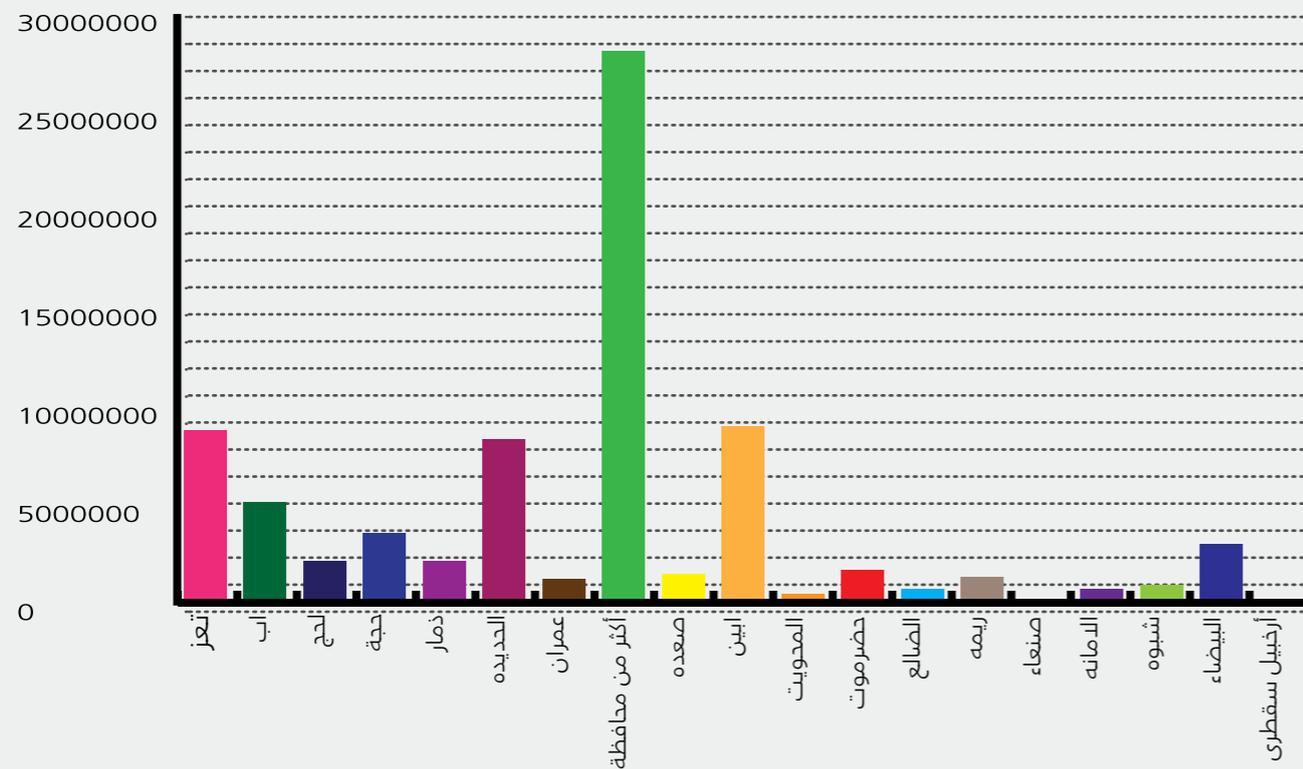
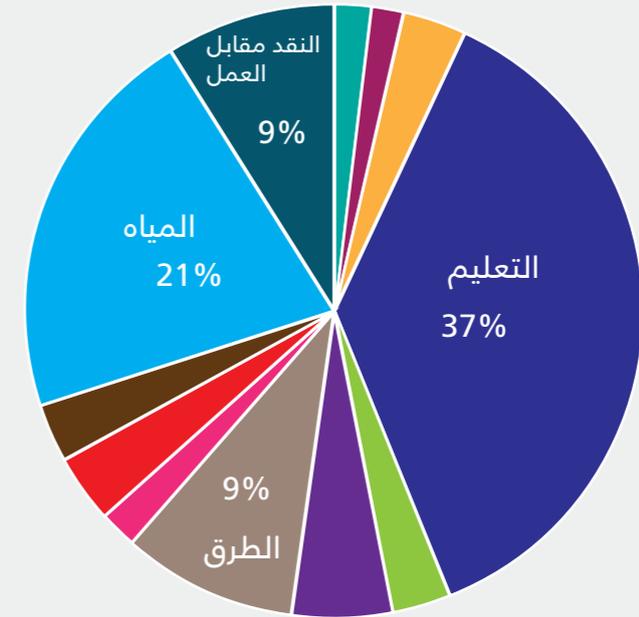
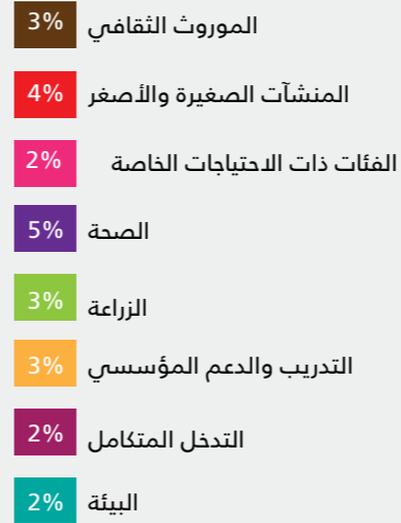
البرنامج	عام 2014	خلال الفترة 2014-2011	تراكمي (2014-1997)
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	17.1	975.0	1,659.70
الأشغال كثيفة العمالة	34.8	151.6	190.10
بناء القدرات	11.7	81.4	163.00
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	17.2	54.2	75.20
الإجمالي**	80.8	1,262.3	2,088.00

ملحوظة: التكاليف تقديرية، حيث تعتمد على المشاريع الموافق عليها سنوياً، وكذا كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق. وقد تنخفض الالتزامات بنسبة 5-7% نظراً لإلغاء بعض المشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل.

* المرحلة الرابعة يقصد بها جميع المشاريع التي تم إنجازها من تاريخ 1-1-2011 وحتى نهاية 2014.
** تشمل تقديراً لمساهمات المستفيدين

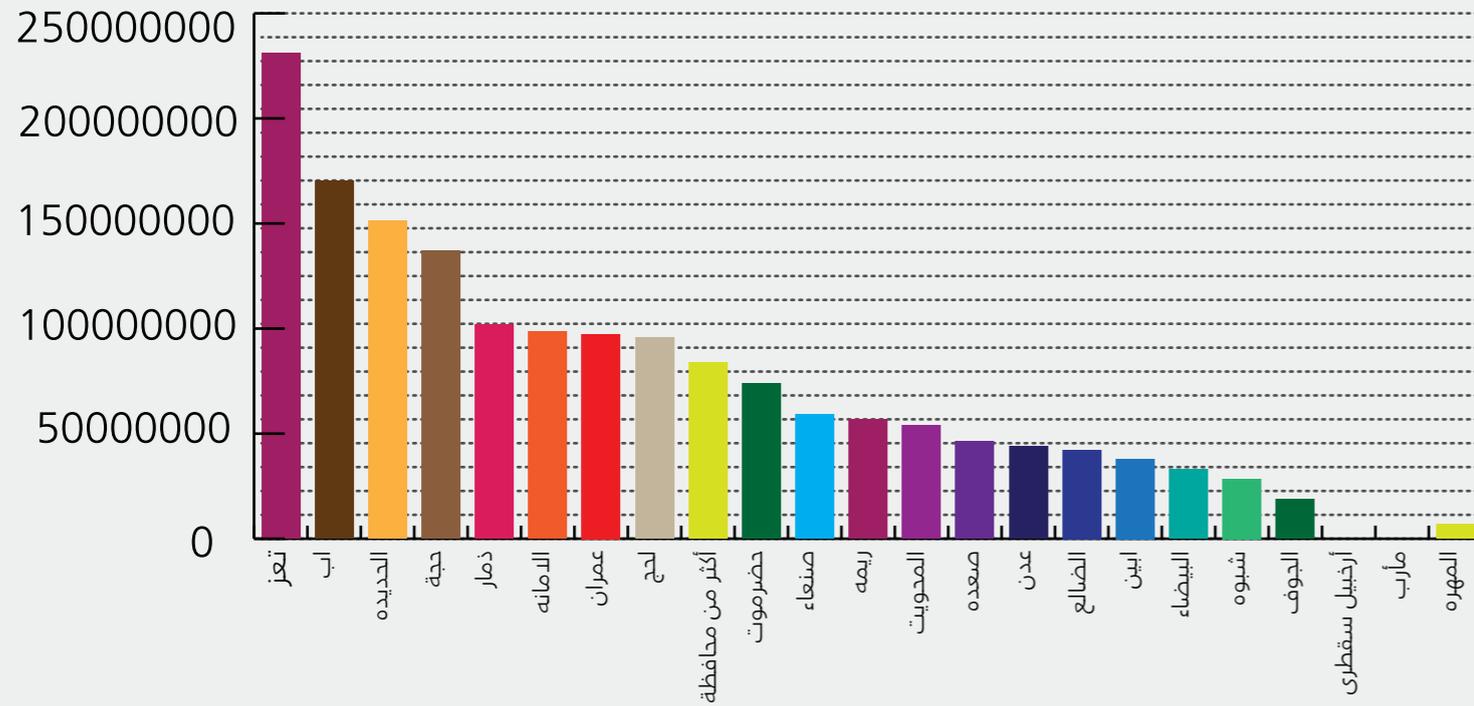
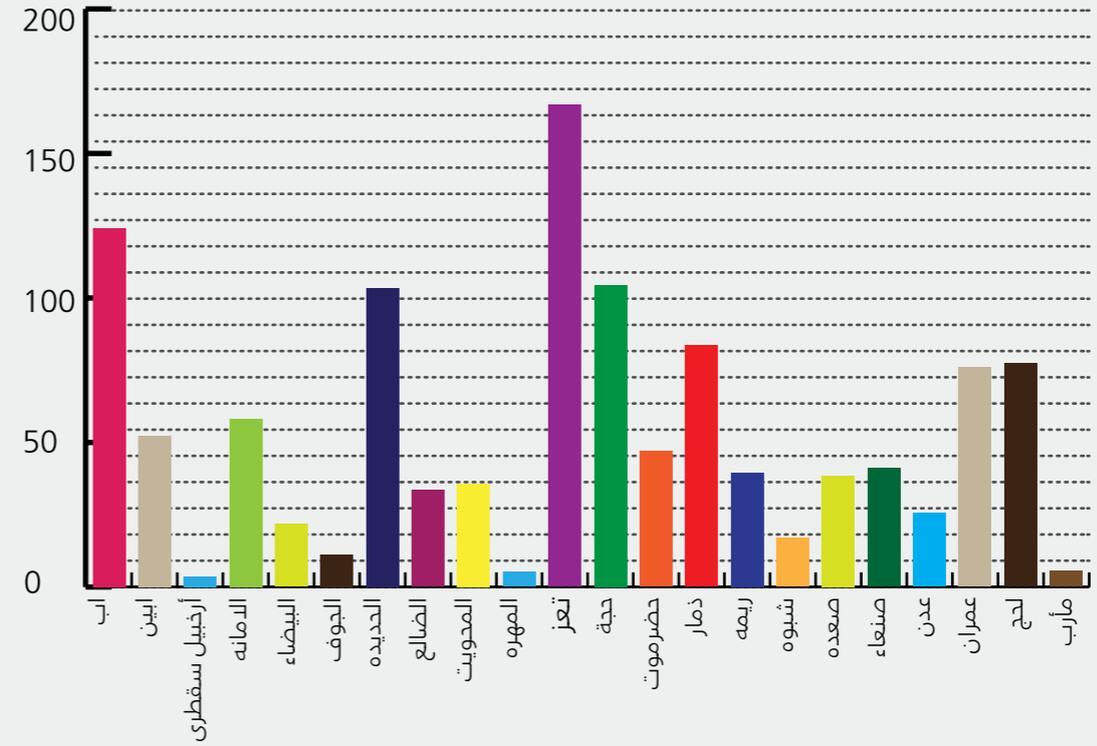


الشكل (ج)
التوزيع التراكمي للالتزامات حسب
القطاع (2014-1997)



الشكل (د)
توزيع اللاتزامات حسب المحافظة (عام
2014) - دولار

الشكل (هـ)
توزيع الالتزامات حسب المحافظة
للمرحلة الرابعة (2011-2014) - مليون
دولار

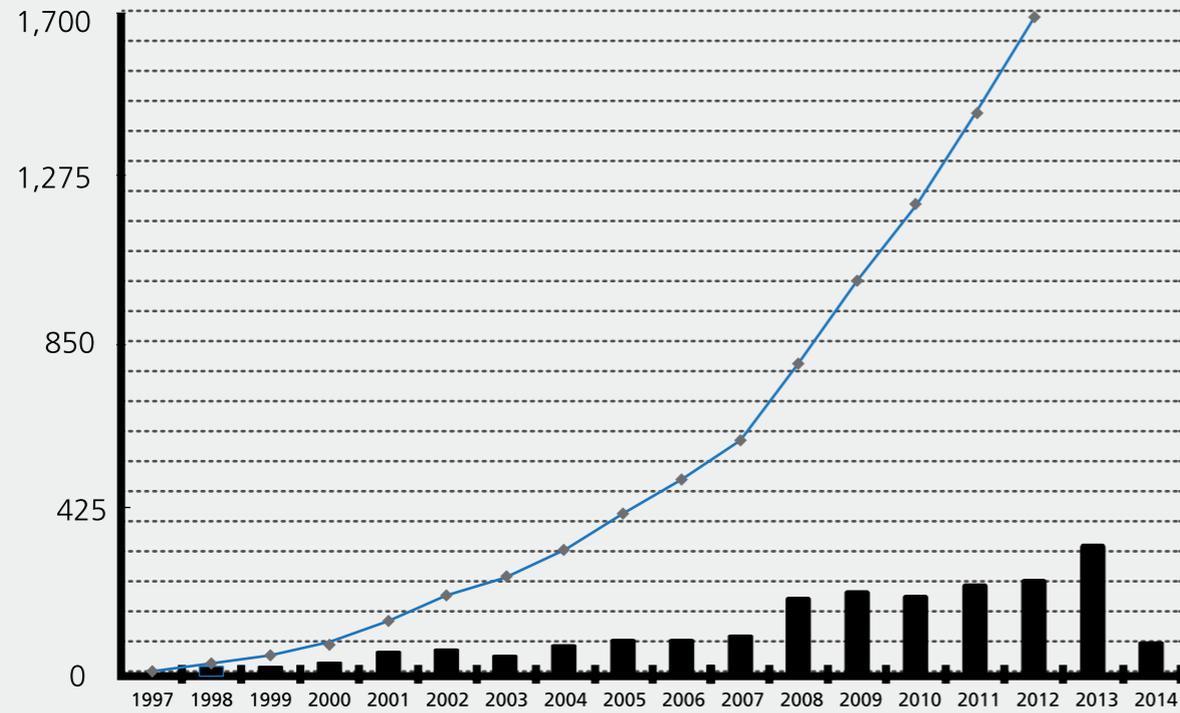
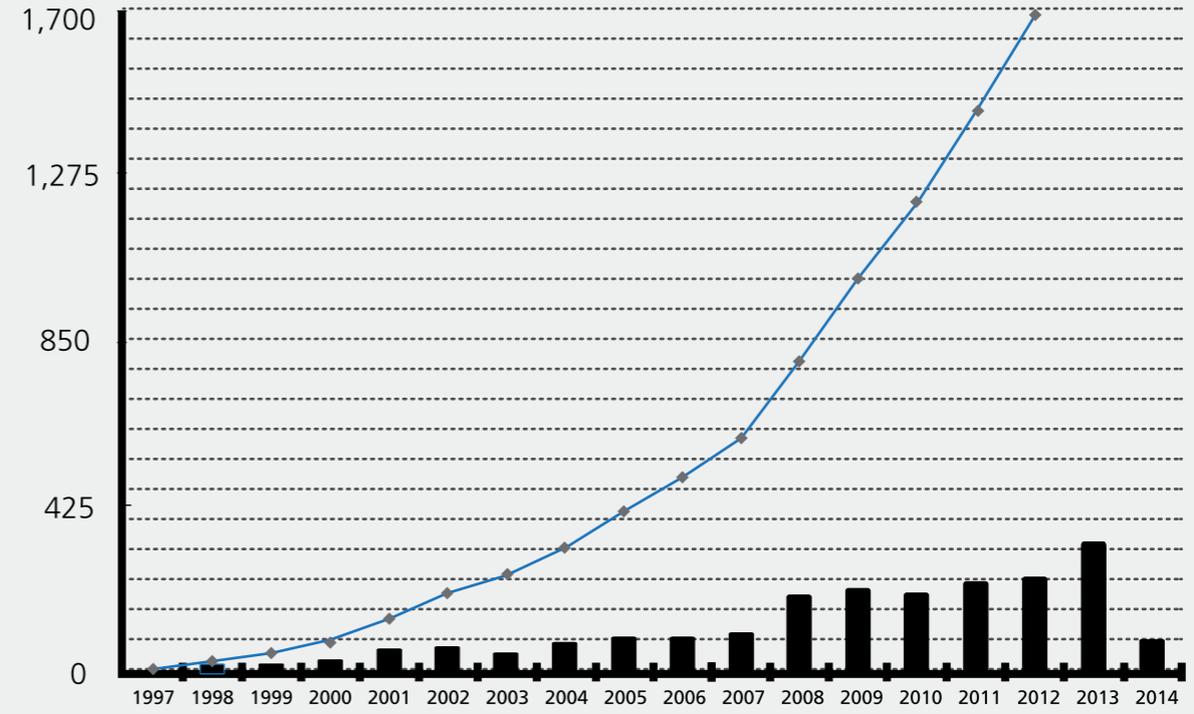


الشكل (و)
التوزيع التراكمي للالتزامات حسب
المحافظة (1997-2014) - دولار

الشكل (ز)

الالتزامات سنويا وتراكميا (1997-2014)
- مليون دولار

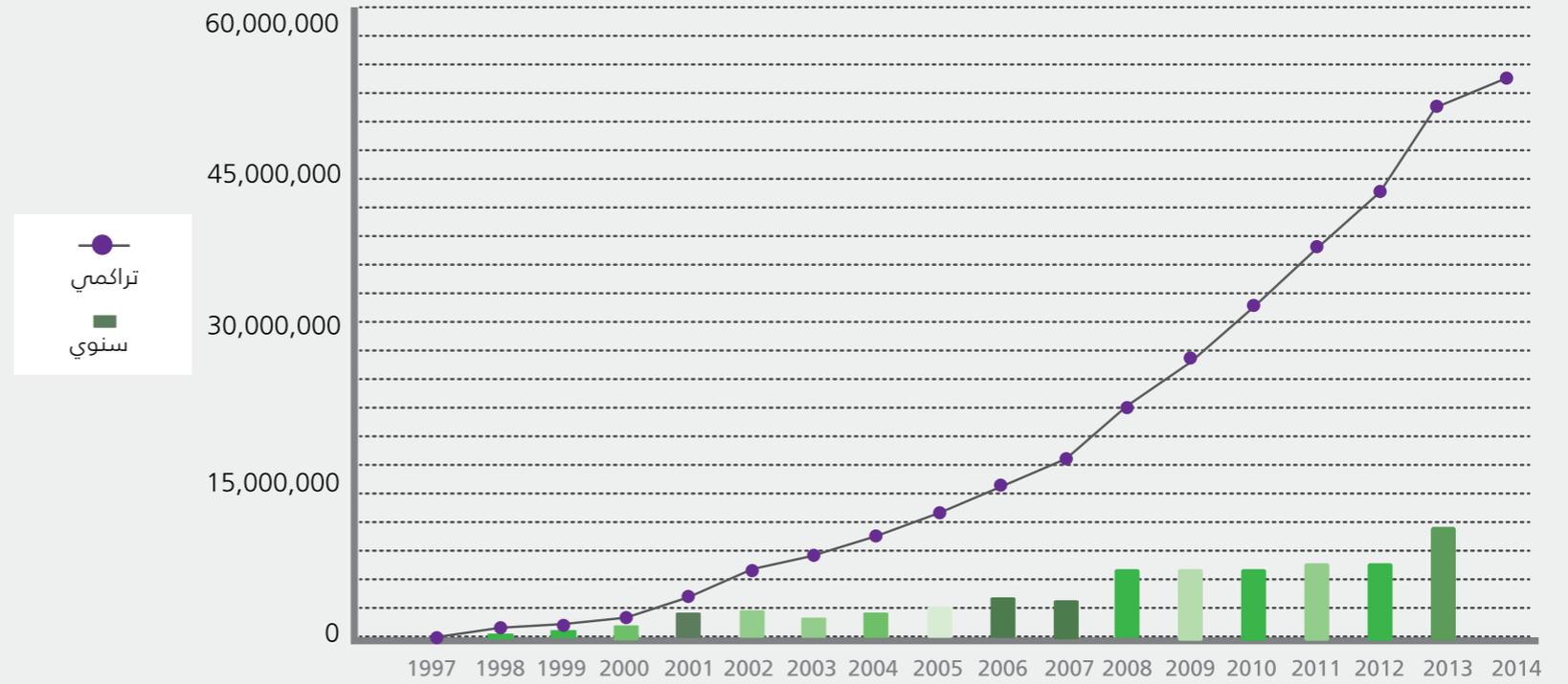
تراكمي
سنوي



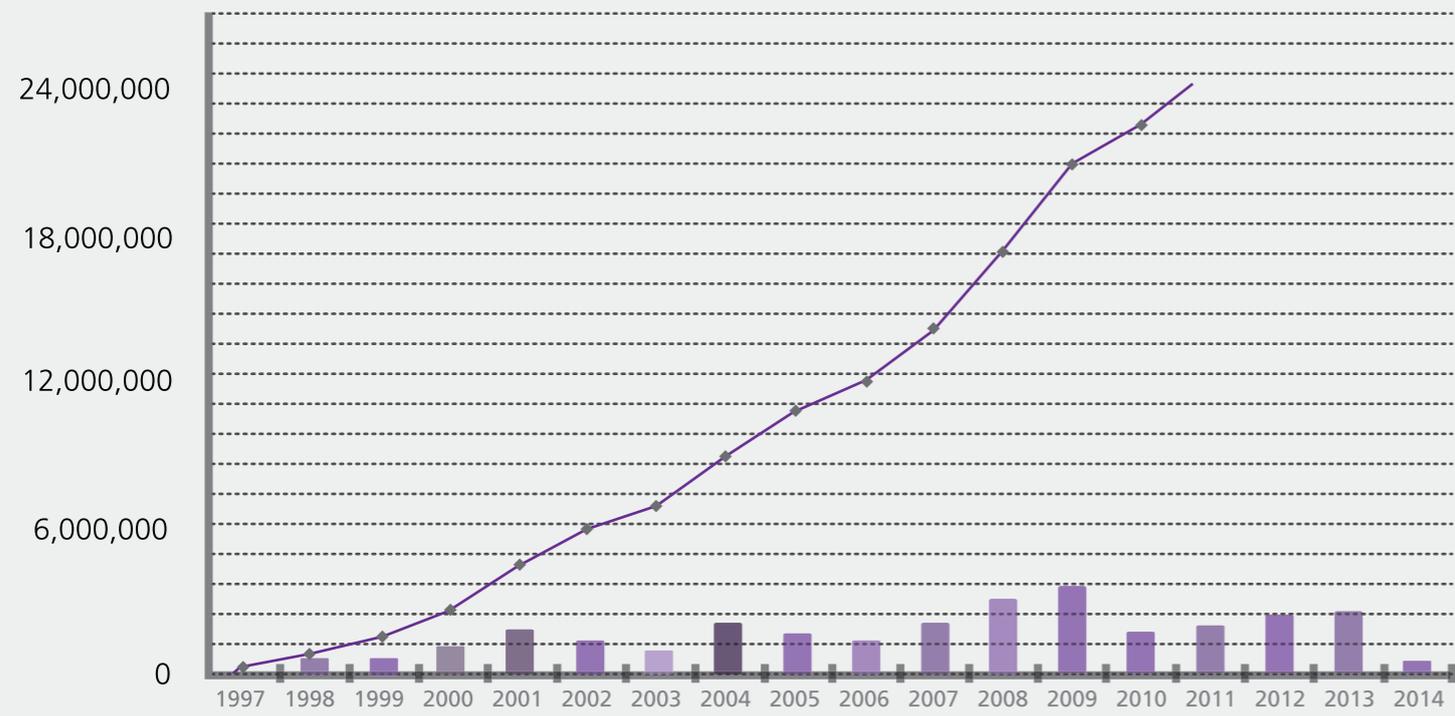
تراكمي
سنوي

الشكل (ح)
المنصرف سنويا وتراكميا (1997-2014)
- مليون دولار

الشكل (ط)
العمالة المؤقتة المتولدة عن مشاريع
الصندوق سنويا وتراكميا (1997-
2014) - مليون يوم عمل

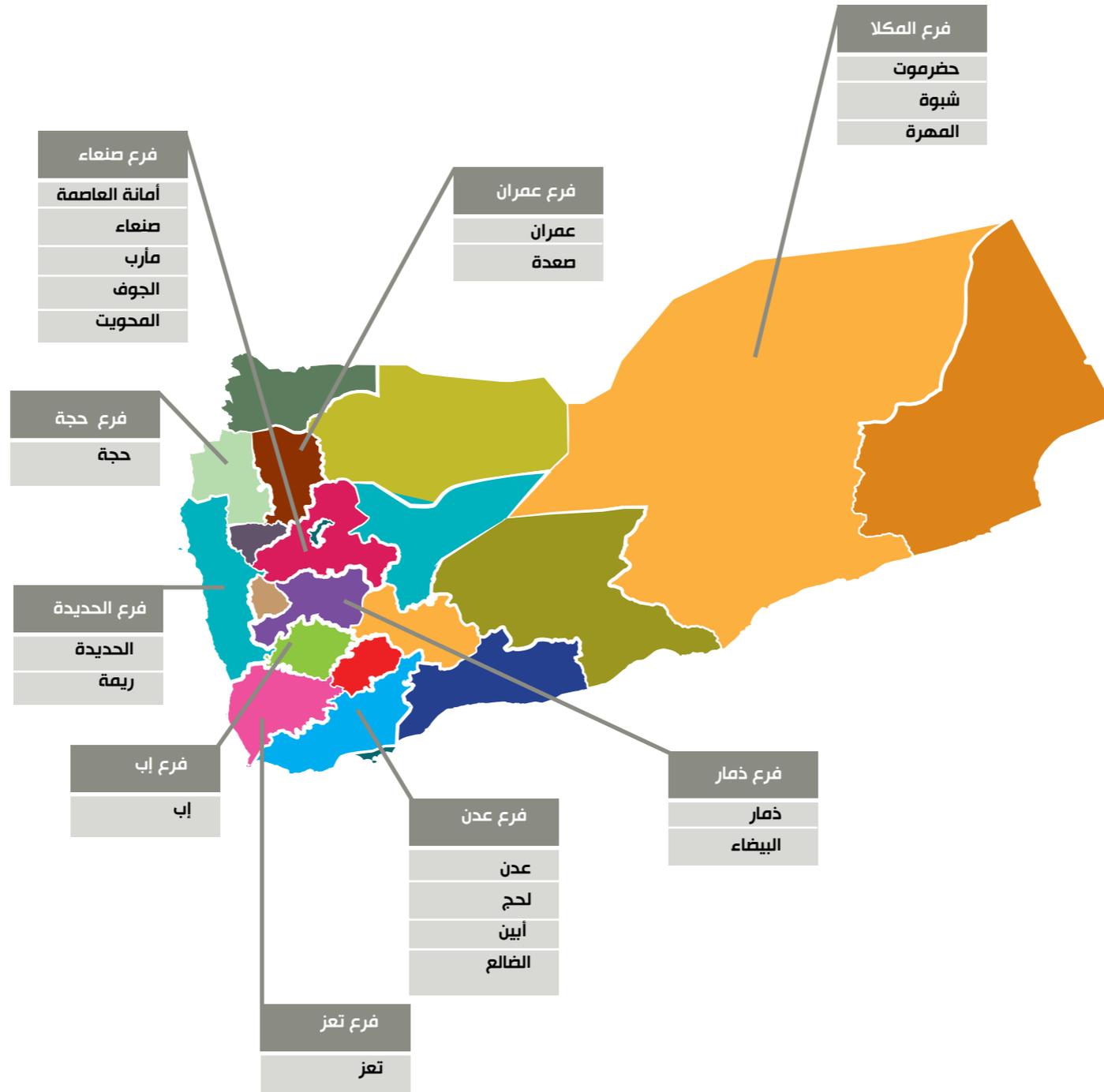


المحتويات

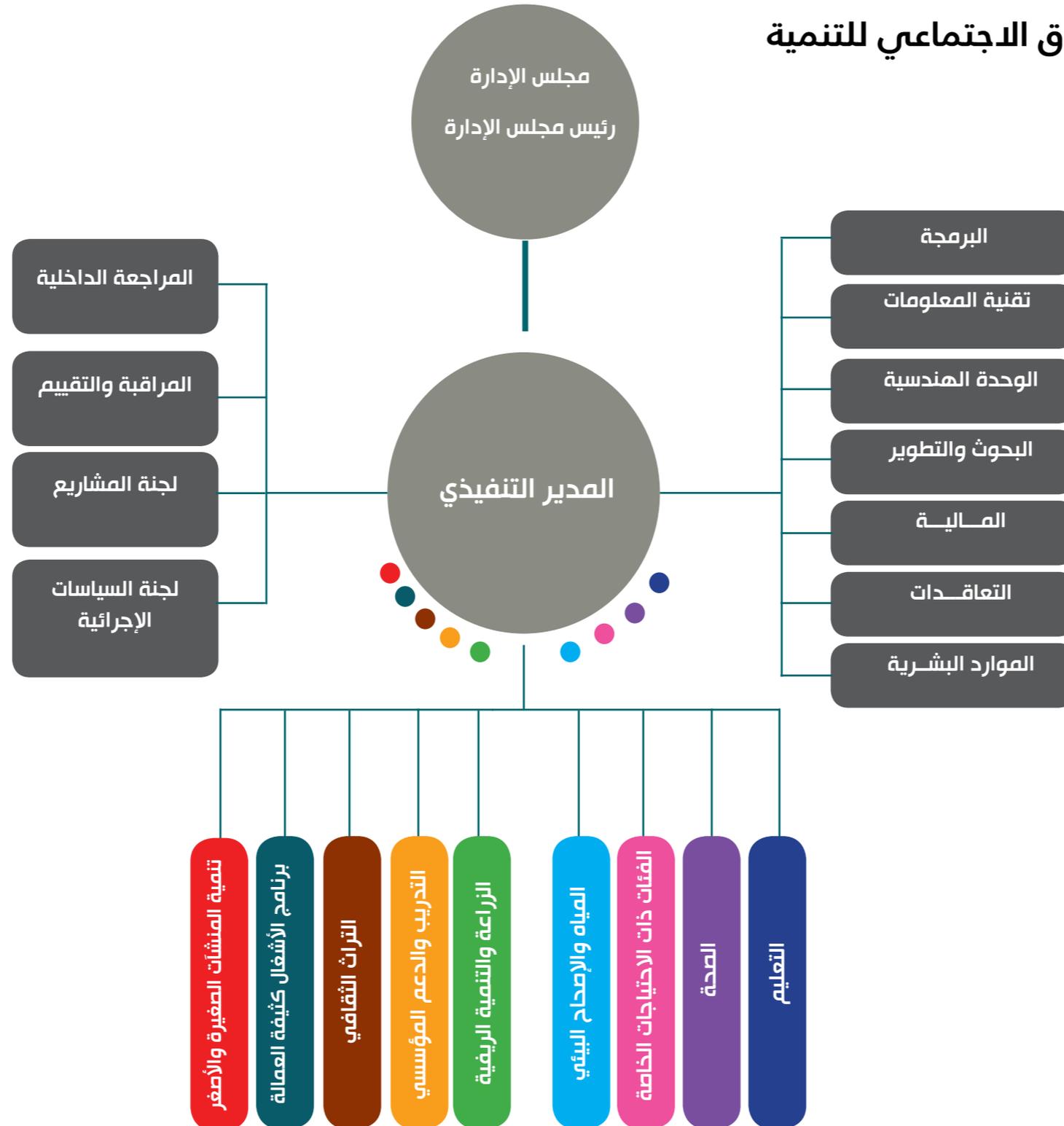


الشكل (ي)
المستفيدون المباشرون من مشاريع
الصندوق سنويا وتراكميا (1997-2014) -
شخص

فروع الصندوق والمحافظات التي يغطيها كل فرع



الهيكل التنظيمي للصندوق الاجتماعي للتنمية



خارطة توزيع مشاريع الصندوق والفقراء (1997-2014)

